المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة السابعة

المعقودة يوم الثلاثاء
4 ربيع الثاني سنة 1435هـ
الموافق 4 فبراير 2014م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلاً

منذ بدء الحياة النيابية

[510 / ف15 / ج]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

(مضبطة الجلسة السابعة)

المعقودة يوم الثلاثاء 04 ربيع الثاني سنة 1435هـ

الموافــق 04 فبراير سنة 2014م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	8
الأول	**الاعتذارات**	7
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة بتاريخ 2014/01/21م .....**	8
	- تصديق المجلس على هذه المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	8
الثالث	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	9
	1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة.	9
	2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التجارة الخارجية."	9
	3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي	9
	- اطلاع المجلس على هذه الرسائل وأخذه بها علماً بعد إبداء بعض الملاحظات عليها من قبل بعض أصحاب السعادة الأعضاء	9
الرابع	**الأسئلة : .....**	13
	1. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين"	13
	- تلاوة نص السؤال	13
	- إجابة معالي الوزيرة على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين ، وموافقة المجلس على طلبه برفع توصية إلى الحكومة في شأن هذا السؤال	14
	2. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب . "	20
	- تلاوة نص السؤال	21

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	- إجابة معالي الوزيرة على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	21
	3. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول "فئة النساء المواطنات المهجورات"	25
	- تلاوة نص السؤال	26
	- إجابة معالي الوزيرة على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	26
	4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة. "	31
	- تلاوة نص السؤال	31
	- إجابة معالي الوزيرة على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين ، وأبدى بعض أمانيه بشأن موضوع السؤال	31
	5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي "	36
	- تلاوة نص السؤال	36
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	37
الخامس	**الموضوعات العامة : .....**	40
	- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي "	40

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص الموضوع	41
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة والتوصيات	41
	- مناقشات المجلس للموضوع مع معالي الوزير ، ومداخلات وملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على ردود معالي الوزير ، وإعادة توصيات اللجنة في شأن الموضوع إلى اللجنة المؤقتة مرة أخرى لإعادة صياغتها على ضوء مناقشة المجلس للموضوع ، وإعادة عرضها مرة أخرى في جلسة قادمة لإقرارها	42
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	79
	- نصوص الرسائل الصادرة للحكومة	80
	ملحق رقم (2) :	86
	(2/أ) تقرير اللجنة في شأن الموضوع	87
	(2/ب) الجدول المقارن الذي عرض على شاشات قاعة المجلس	110
	ملحق رقم (3) :	111
	- ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته السابعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/02/04م	112

جدول أعمال الجلسة السابعة

المعقودة يوم الثلاثاء : 4 ربيع الثاني سنة 1435هـ

الموافــق : 4 فبراير سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة بتاريخ 2014/1/21 :

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة " .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التجارة الخارجية " .
3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولة " .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين ".
2. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب " .
3. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " فئة النساء المواطنات المهجورات " .
4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة " .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول "اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي".

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السابعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:10) من صباح يوم الثلاثاء 04 ربيع الثاني سنة 1435هـ الموافق 04 فبراير سنة 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة **لمهمة رسمية** كل من :

1. سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين
2. سعادة / علي جاسم أحمد

كما **اعتذر** عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد عبدالملك أهلي
2. سعادة / أحمد محمد الجروان
3. سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي
4. سعادة / خليفة ناصر السويدي
5. سعادة / شيخة عيسى العري
6. سعادة / محمد سعيد الرقباني

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان	" وزير التعليم العالي والبحث العلمي "
معالي / مريم محمد خلفان الرومي	" وزيرة الشؤون الاجتماعية "
معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / د. سعيد محمد الغفلي	" الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / فاطمة الزعابي	" الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي والبحث العلمي "
سعادة / د. حسام العلماء	" مدير هيئة البحث العلمي – جامعة الإمارات "
السيدة / يمنى بدووة	" مدير مركز القبول الموحد "بالوكالة" – جامعة الإمارات "
السيدة / هاجر النعيمي	" إداري بمكتب معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف ، وعدد من طالبات المدارس .

وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس ، وسعادة / عبدالرحمن علي حميد الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

معالي الرئيس :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع جلستنا السابعة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ومعالي / مريم محمد الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية ، ومعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة ، يتقدم المجلس الوطني الاتحادي بخالص التهنئة إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " على نجاح العملية الجراحية اثر العارض الصحي الذي ألم بسموه ، إن مشاعر الفرح التي عبر عنها شعب الإمارات الأصيل والمقيمين على هذه الأرض الطيبة باستقرار الحالة الصحية لصاحب السمو رئيس الدولة ودعواتهم لسموه بالشفاء العاجل جاءت تجسيدا للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها سموه في قلوبهم ، وانعكاسا طبيعيا لحبهم وتقديرهم العميق وولائهم والتفافهم حول قيادته الحكيمة التي سخرت كل الجهود والإمكانيات لرعايتهم وإسعادهم ورفعت الصرح شامخا وحققت له أعلى المراتب والمكانة المرموقة بين الأمم .

نسأل الله عز وجل أن يحفظ صاحب السمو رئيس الدولة ذخرا للوطن وللشعب ، وأن تقر أعيننا دائما برؤيته في أفضل حال ليمضي ونمضي معه قائدا لمسيرة الخير والنماء والتقدم المباركة في ربوع وطننا العزيز ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة فليتفضل سعادة العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة بتاريخ 2014/1/21 :**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة بتاريخ 2014/1/21م ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على المضبطة .

*** البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة* :**

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة."
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التجارة الخارجية."
3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي."

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، هذه الرسائل أرسلت إلى الحكومة لطلب الموافقة على الموضوعات المذكورة فيها ، فهل هناك أية ملاحظات عليها ؟ الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لبند الرسائل الصادرة للحكومة لو سمحت لي عندي ملاحظة ، فقد استبشرنا خيرا في بداية الدور عندما كان هناك تنسيق بين هيئة المكتب والحكومة بخصوص جدولة اجتماعات المجلس الوطني ، واليوم الرسائل ترسل إلى الحكومة وتأتي الموافقات على الموضوعات ، لكن الموضوع الذي عرضته علينا معاليك بخصوص التنسيق المسبق مع الحكومة في شأن جدولة اجتماعات المجلس نرى اليوم فيه خلل كبير .

معالي الرئيس ، هناك لجنة من اللجان - أنا عضو فيها - انتهينا تقريبا فيها من أربعة موضوعات عامة ، وفجأة يأتينا طلب بتعديل مناقشة مسألة مستعجلة ضرورية ، ونحن نتفهم الوضع في مثل هذه الحالات ، لكن أنا أقول اليوم أنه بعد كل هذا الوقت من المجلس والتنسيق مع الحكومة من قبل معاليكم في هيئة المكتب لجدولة جلسات المجلس نرى هذا الارتباك والخلل في جدولة الجلسات حيث أنه يؤثر على أداء المجلس ، فاليوم عندنا تقريبا ثلاثة مشروعات قوانين جاهزة وسبعة موضوعات عامة - أيضاً - وإلى اليوم لا نعرف جدولتها بناء على الاتفاق المسبق الذي كلمتنا فيه معاليك وهيئة المكتب أنه تم التنسيق مع الحكومة لجدولة مناقشة هذه الموضوعات والقوانين ، فأرجو يا معالي الرئيس وبوجود معالي الدكتور أنور قرقاش أن نحل هذا الموضوع ، فالحكومة مشكورة عملت أجندة لسبع سنوات للأمام بوضع مستهدفات وتواريخ ونتائج وهذا في الوقت الذي نحن لا نستطيع أن نجدول أربع جلسات أو جلستين في الشهر بمواضيع معلنة نستعد لها للصالح العام ، والتعاون المشترك فيما بيننا وبين الحكومة لأننا فريق واحد ، وشكرا .

---

* نصوص الرسائل الصادرة ملحق رقم (1) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الدكتور أنور قرقاش .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، أيضا أنتهز هذه الفرصة في البداية لتهنئة كافة مواطني الإمارات بنجاح العملية الجراحية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد - رئيس الدولة " الله يحفظه " ، نسأله عز وجل أن يحفظه دائما في صحة وسعادة ، وأن يكون قريبا بيننا - إن شاء الله - في أنشطته وفي متابعته لقضايا المواطنين وقضايا الدولة .

الحقيقة بطبيعة الحال أنا أتفهم ملاحظات الأخ مروان ، وأعتقد أن الجدولة جيدة ، وتسير بطريقة جيدة، كما أعتقد أنه مقارنة بالتنظيم السابق فإننا الآن عندنا - على الأقل - رؤية ، طبعا بين فترة وأخرى تحصل بعض القضايا والخلل لأن عندنا - أيضا - وزراء لديهم ارتباطات معينة وأشياء معينة مضطرين للقيام بها ولا يستطيعون تأجيلها ، وحسب الوضع الحالي نحن عندنا - حقيقة - جدولة إلى تاريخ 2014/3/18م ، فعندنا جدولة لثلاث جلسات قادمة ، فعندنا الحساب الختامي للاتحاد لعام 2012م في جلسة 2014/2/18م ، وفي تاريخ 2014/3/4م مناقشة موضوع اللغة العربية مع الشيخ نهيان ، ونحن متأكدين من الموافقة على هذا التاريخ ، وكذلك عندنا في 2014/3/18م مناقشة موضوع المواصفات والمقاييس مع الدكتور راشد بن فهد ، فنحن عندنا الآن تقريبا برنامج حتى 2014/3/18م ، وبطبيعة الحال نحن نضيف كل فترة على هذا الجدول ، فحاليا بالنسبة - مثلا - لهيئة المعاشات طلب معالي الأخ عبيد الطاير أن تدرج في شهر إبريل ، لذلك ستكون ضمن جدول شهر إبريل ، كذلك نتكلم عن ثلاثة أمور ما بين مشروع قانون ومناقشة موضوع عام مع الشيخ سيف، ونحن نتكلم مع مكتبهم لأخذ الموافقة على تاريخ معين في الفترة القادمة ، فنعم فأنا لا أقول أن الوضع العام مثالي لأننا كما نعرف أن الجدولة دائما تأتيها مثل هذه الأمور ، لكن أعتقد أن الوضع أفضل بكثير من التقليد السابق ، ولا شك أننا سنسعى على أساس أن نمد الرؤية من 2014/3/18م إلى فترة قادمة ، وأنا أتفهم هذه الملاحظة ، وأعتقد - بالعكس - أن الملاحظة التي عبر عنها سعادة الأخ العضو تضع علينا نوعا من المسؤولية لنبذل جهدا أكبر في هذا الجانب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا دكتور ، الحقيقة بالنسبة لموضوع ديوان المحاسبة فإن الإخوة في اللجنة المالية بحكم أنهم لم يلتقوا بالجهات المعنية ، وبالتالي نرجو من معاليكم التفاهم مع بقية الوزارات بحيث يكون هناك إحلال لموضوع آخر ، فكما ذكر الأخ مروان هناك الكثير من المواضيع التي انتهت منها اللجان ، فنرجو أن

تسير الأمور كما اتفقنا في مسألة التنسيق لأنه من المعروف أن تأجيل موضوع معين يعني تأجيل موضوع آخر وهكذا ، وبذلك فإن الوقت الذي من الممكن أن تستفيد الحكومة فيه من مصالح المجلس ومن إرشاداته وتعاونه يضيع ، فنرجو من معاليكم ومن الحكومة الموقرة والإخوة الوزراء التقيد بالمواعيد ، تفضل دكتور أنور .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا معالي الرئيس ، لا شك أن الوضع ليس مثاليا ، ولكن هذا تقليد جديد أرسيتموه في المجلس في التعامل مع الحكومة ، وهو تقليد حميد ، وأعتقد أن الوضع أفضل بكثير من الوضع السابق ، فأعتقد أن هذا التقليد لم ترسو تقاليده بالطريقة المثلى ، ولكن أعتقد أننا على الطريق الصحيح ، وهذا تقليد حميد جدا بحيث يكون عندنا رؤية أوضح في هذه المسألة ، وبطبيعة الحال نحن نبذل جهدنا في هذا الأمر ، وأعتقد أنه حتى لو قصرنا مرة أو مرتين فملاحظات الإخوة الأعضاء مهمة جدا لأنها ليست ملاحظات لي أنا ، فهي ملاحظات - أيضاً - للوزراء بحيث يعرفوا أن هناك متابعة لهذا الأمر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، أنا أشكر الدكتور أنور ، لكن - معالي الرئيس - إذا كنا اليوم غير قادرين على جدولة أربع جلسات ، ومعالي الوزير يقول فعلا التخطيط والتنظيم كأن من يسمعه يعتقد أنه يقول غير مهم ، فجيد أن نسعى للتخطيط لكن لن ننفذ ما تم الاتفاق عليه ، فمثلا موضوع سياسة هيئة المعاشات انتهت من دراسته اللجنة منذ عام ، فحتى أعضاء اللجنة يحتاجون اليوم ليسترجعوا ماذا تم من جديد في شأن الموضوع الذي انتهوا من دراسته منذ عام ، وأنا أعرف التزامات الوزراء ، ولكن ما أعرفه أن الوزراء هم تحت قيادة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة أولا ، وتحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ، والتخطيط ومصلحة المواطنين وإسعاد المواطنين عندهم هي أولا وثانيا وثالثا ، فإذا كان الوزير لن يخطط حضوره لموضوع ناقشته اللجنة منذ عام وتعبت اللجنة عليه واستشارت فيه المواطنين والجهات المختصة ، واليوم أقدم موضوع الحساب الختامي لأهميته ولم يتشاور الأعضاء مع الجهات الحكومية حتى الآن ! فما الفائدة من هذه النتائج التي نعملها في المجلس ؟! فعملنا في المجلس هكذا سيخرج مبتورا ، ولن تتحقق النتائج المرجوة ، فالنتائج المرجوة تتحقق بالتخطيط السليم، وكلنا أصحاب مصالح وكلنا عندنا انشغالات ، وكلنا عندنا هموم للوطن ، لكن أعتقد أن التزامي الشخصي

تجاه موضوع سأناقشه في الوقت الفلاني ، فكل شيء من الممكن أن يؤجل إلا الامور الطارئة ، ونحن نفهم الأمور الطارئة يا معالي الرئيس ، وأنتم أعلم بها ، والوزراء والحكومة والشعب كله يثق فيهم في إدارة الدولة ، فهل لا يثق فيهم في تخطيط أربع جلسات أو خمس جلسات ؟! وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مروان ، طبعا التأكيد على هذه النقطة شيء جيد ، وأعتقد أن المسألة أصبحت واضحة بالنسبة لموضوع الجلسات ، ونتمنى إن شاء الله أن تسير بانسيابية ، ونتمنى أن تسير الامور بالشكل المتفق عليه ما بيننا وبين الحكومة ، تفضل أخ مصبح ، وإذا كان كلامك حول نفس الكلام فأرجو أن تكون ملاحظة ختامية حتى ننتقل إلى البند التالي ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، طبعا أرحب بمعالي الشيخ حمدان بن مبارك ، ومعالي مريم خلفان الرومي ومعالي الدكتور أنور قرقاش .

أولا اسعد الله صباحكم جميعا بكل خير ، وفي موضوع الإجراءات انا اثني على كلام الأخ مروان ، معالي الرئيس ، في الدور الثاني طرح تساؤل من السادة الأعضاء عن إجراءات سير مشروع القانون بعد ان يصادق عليه المجلس الوطني الاتحادي ، ولم تتم الإجابة حتى الآن على السادة الأعضاء ! وفي المادة (110) من الدستور في البند (ب) منها توضح أنه بعد أن يصادق المجلس الوطني على مشروع القانون يعاد إلى مجلس الوزراء ليعرضه على المجلس الأعلى للاتحاد للمصادقة عليه والنص كالتالي : " ب : يعرض مجلس الوزراء مشروع القانون على رئيس الاتحاد للموافقة عليه ولعرضه على المجلس الأعلى للتصديق عليه " .

معالي الرئيس ، هناك مجموعة من مشاريع القوانين جاءت بصفة الاستعجال وبصفة عادية وانتهى منها المجلس الوطني الاتحادي ومضى على ذلك شهور ، وبعضها مضى عليه سنة وإلى الآن لا نعلم مصيرها ، فهل هي حفظت في مجلس الوزراء أم رفعت إلى رئيس الدولة ؟ وهنا ليسمح لنا معالي الوزير الدكتور أنور قرقاش ، فهو دائما أخ كبير ونستنير منه في هذه التساؤلات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مصبح ، الآن لا نريد أن نتوسع في هذه المواضيع ، وبلا شك أن الدكتور أنور سيجيب عليك ، ولا شك ان هذه القوانين موجودة لدى الرئاسة وستجد الوقت المناسب لإقرارها ، ومن الممكن أن يجيب عليك الدكتور أنور وبعد ذلك ننتقل إلى بند الأسئلة ، تفضل دكتور أنور .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا معالي الرئيس ، أنا حقيقة ليس عندي إلا الاتفاق مع ما ذكر حول مسألة الجدولة ، وأرجو أن لا يفهم كلامي بالمعنى الذي فهمه الأخ مروان أنه ليس هناك أهمية لهذا الموضوع أو أن أهميته أقل ، لا، فهذا الكلام ليس الذي قلته ، أنا أقول بالعكس نحن بدأنا تقليدا جديدا في هذه الدورة ، وهذا تقليد ممتاز وأثبت نجاحه ، ولكن لدينا بعض المشاكل في التطبيق ، فنعطي الحكومة 7 من 10 ، وسنجتهد لنصل إلى 9 من 10 إن شاء الله ، فأعتقد أن الكلام وصل ، كما أعتقد أنه من المهم إذا رأيتم من جانبنا أي قصور في التنفيذ فيجب أن نسمع هذا الكلام منكم ، فهذا الكلام هو الذي يؤكد جهدنا وسعينا في هذه الناحية .

أما فيما يخص القوانين ، فالقوانين - طبعا - كما وصفها العضو المحترم أنها تعود من المجلس الوطني إلى مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء يرفعها إلى رئيس الدولة ، ولكن هذا لا يمنع أن يخاطب المجلس الوطني وأن ينظر وأن يسأل عن هذه القوانين التي قدمت بصفة الاستعجال لأن الدورة التشريعية حسب الدستور واضحة ، وإذا كانت هناك أية تساؤلات من هذه الناحية فأعتقد أنه من حق المجلس أن يسأل عنها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل إلى البند التالي .

*** البند الرابع : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين."

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية :

على الرغم من تزايد أعداد المواطنين الذين يعانون من حالات الإعاقة الشديدة ومرض التوحد ، إلا أنه يلاحظ عدم توفر مراكز حكومية اتحادية قادرة على استيعاب مثل هذه الحالات وعلاجها . لماذا لم يتم إنشاء مراكز لاستيعاب حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد حتى الآن ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أنا سعيدة لأن أكون معكم في هذه الجلسة ، وأنا وعدت بأن أكون موجودة ، وإن شاء الله سنجيب الآن على الأسئلة الموجهة من الإخوة الأعضاء. بالنسبة لمرضى التوحد وحالات الإعاقة الشديدة : في الحقيقة كانت هذه تستوعب ضمن مظلة مراكزنا، لكن في حدود ضيقة جدا . جدا ، وتوجيه هذا السؤال من الإخوان - في الحقيقة - جاء في محله لأنه حاليا الوزارة افتتحت أقساماً في كل مراكزها الموجودة حيث أن لدينا خمسة مراكز هي : "مركز دبي لرعاية وتأهيل المعاقين" و " مركز عجمان " و " مركز رأس الخيمة " و " مركز دبا الفجيرة " و " مركز الفجيرة " ، كذلك افتتحنا أقساماً متخصصة للأطفال المعاقين بإعاقة التوحد ، وللأطفال متعددي الإعاقة ، ففي العام الدراسي الماضي 2013/2012م انضم إلى هذه الأقسام (150) طفلا ، ونحن - سيدي الرئيس - حسبما تعلمون نسجل المواطنين فقط ، فالمراكز الحكومية الاتحادية تستوعب المواطنين فقط ، ونأمل - إن شاء الله - في شهر ثلاثة سيفتح الباب - أيضا - للتسجيل للعام الدراسي 2014م ، ونتوقع أن ترتفع هذه الأرقام ، فحاليا هي موجودة في كل مراكزنا ضمن أقسام متخصصة للتوحد وللإعاقات المتعددة . في السنوات السابقة نعم أنا اتفق مع العضو أنه لم تكن هذه الإعاقات منضمة بشكل كبير إلى هذه المراكز لأنه كان التركيز في السنوات السابقة على الإعاقات الخفيفة والمتوسطة القابلة للتعلم والقابلة للتدريب مثل الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية والإعاقة الجسدية والتخلف العقلي البسيط ، فهذه الإعاقات التي كنا نضمها لأنها كانت أعدادها كبيرة ، والآن معظمهم تم ادماجهم في مدارس التربية والتعليم ، ولذلك سيكون هناك حيز مكاني ، وأيضا بالنسبة للمعلمين سيكون هناك كفاية لاستيعاب حالات التوحد ، بالإضافة لذلك - سيدي الرئيس - نحن حاليا نبني مركز متخصص لإعاقة التوحد في أم القيوين ، وقد حصلنا على أرض كبيرة ، ونقوم ببناء هذا المركز ، وحالياً بدأ البناء من عام 2013م ، ونأمل أن نستلم المبنى خلال هذا العام 2014م ، وسيتم تجهيزه في نهاية العام ، وسنبدأ - إن شاء الله - تشغيل هذا المركز على بداية عام 2015م ، وسيخدم هذا المركز كل حالات التوحد الموجودة في دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة وحتى الفجيرة ، فأنا أتوقع أن هذا المركز - إن شاء الله - سيستوعب كل الحالات التي لم يتم استيعابها سابقا ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، صباح الخير ، أشكر معالي الوزيرة على الرد ، ولكنني سأتكلم – كذلك - من زاوية أخرى ، فقد أفرحتنا اليوم بهذا الكلام أنه بالفعل هناك مراكز تستوعب الحالات ذات الإعاقة الشديدة ، وبداية أقول الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى كثيرا من خلقه ، وبداية نحن نتكلم عن شريحة لابد أن نستحضر أن المعاقين وأهاليهم عندما نناقش موضوعهم لابد أن نحاول أن نرفع الصوت ونوصل المعلومة لأن هذه الشريحة - معالي الرئيس - هي شريحة لا تستطيع التعبير ولا تستطيع الوصول للمسؤولين ، ولا تستطيع نقل همومها ، فهم أصلا مبتلين هم وأهاليهم في هذه الإشكالية ، فمن الضروري أن أوضح بأن الأسر عندما يصاب واحد منها نحن لا نستطيع استيعاب الوضع لأننا - حقيقة - والحمد لله لم نعايش هذا الوضع ، فالإنسان الذي عايش هذه المسألة تكون بداية من ولادة الطفل ويبدأ المرض بالظهور عنده ، ويسعى هذا الإنسان في البداية بعدم تقبل هذه الإعاقة بداية ، ولذلك يحاول في كل دول العالم بحيث لا يكون المستقبل والمصير المحتوم لهذا الإنسان ، وفي نهاية الأمر عندما ينتهي عند أن هذا واقع حقيقي يبدأ الشخص يرجع إلى الحكومة وإلى المراكز لأنه أصبح أمرا واقعا ولا توجد محاولات لحل المشكلة ولا بد من التعايش مع هذا الوضع ، فمن هنا تبدأ المعاناة التي رأيتها في حالات كثيرة ، والمعاناة تتكلم عن إنسان مريض ، ويمكن لمعالي الوزيرة أن ترد علينا بخصوص هذا الخبر بأنهم بالفعل كانوا سابقا يأخذون الحالات البسيطة والمتوسطة ، والحالات التي بها الإشكالية الحقيقة التي لا يستطيع البيت التعامل معها تترك أو ترفض ، فهذا هو الأساس في الكلام وهو الحالات الصعبة ، فلا يعقل للمستشفى أن يقول أنه سيعالج الأمور البسيطة لكن أية حالة صعبة لن أستطيع التعامل معها ! فالحالة الصعبة هي الأولى والتي - في نظري - يجب أن يكون لها الأولوية بأن تكون ضمن الحالات التي تحتاج للرعاية ، والدولة - طبعا - كفلت للمعاق أمور كثيرة ، فنحن - معالي الرئيس - لدينا (42) مركزا منتشرة على مستوى الدولة ، منها تقريبا (25) مركز خاص ، والمراكز الخاصة ليست خيرية وإنما هي تجارية ، فقد أنشئت بناء على دراسة جدوى اقتصادية ، بمعنى أن هذا المركز تم إنشاؤه على مبدأ تحقيق الربحية ، وهذا شأن أغلب المراكز هذا إذا لم تكن استغلالية أصلا ، فأنا أنقل الآن هموم ومشاكل أهالي المعاقين يا معالي الرئيس ، فكثير من

المراكز اصلا عندها قوائم انتظار وحتى الخاصة عندها قوائم انتظار لأن لديهم إشكالية في الطاقة الاستيعابية ، هذا أمر .

الأمر الثاني : إذا كان والد هذا المريض من ذوي الدخل المحدود أو لديه التزامات كثيرة ويصعب عليه إدخاله لمركز تجاري أو خاص ، والحقيقة أن هناك مراكز محلية ، فقد انتبهت الحكومات المحلية لهذا الأمر ، وصار عندنا تقريبا ما يعادل (12) مركزاً حكومياً محلياً ، فنحن نتكلم عن الدولة الاتحادية أن لديها خمسة مراكز فقط تستوعب نسبة 12% من المعاقين تقريبا ، بمعنى أن لدينا قوائم انتظار ...

معالي الرئيس :

تقصد 12% من المواطنين ؟

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

نعم يا معالي الرئيس ، لأنهم - اصلا - لا يستقبلون إلا المواطنين ، ونحن ليس لدينا خلاف في هذا الأمر ، والفكرة أن المعاق موجود في كل مكان ، وأيضا المريض موجود في كل مكان ، ولكن المواطن له الأولوية ، وهذا شيء طبيعي ، ولا يهمل الإنسان المحتاج للرعاية ، ولكن نحن نتكلم عن هذه الأرقام وهذه النسب وخمسة مراكز فقط على مستوى الدولة من أربعين سنة وحتى الآن ولم نستطع استيعاب الإعاقات الشديدة ، وهذا ينعكس سلبا على الأسر التي لديها معاق ، ونحن نسمع قصص ونسمع أن هذه الزوجة أو الأم والتي 70% من وقتها مع هذا الابن شديد الإعاقة حيث أنها مرة تلوي عليه ومرة تربطه ومرة تحبسه لأنها لا تعرف كيفية التصرف معه ، فهذا الوضع بحاجة إلى أخصائيين ومراكز تأهيل ورعاية خاصة وإشكاليات كثيرة ، فهي عندها إشكالية - أصلا - في البيت ، فأنت لديك شخص في البيت لا تستطيع السيطرة عليه ، وأحيانا يتعب وربما يصل لدرجة الموت فهم يعملوا على إنعاشه ، فهناك إشكاليات كثيرة يتعرض لها ، ولذلك نحن نطالب بمساعدة هذه الأسر ، فهؤلاء الأسر عندما وقع الفأس بالرأس وتيقنوا أن هذه حالة إعاقة شديدة فهم بحاجة لأن تساعدهم الحكومة بأن ترفع عنهم نصف هذا الهم حتى تستطيع الأسرة التحرك ، فتخيل أنه لو كان هناك مرض عادي لدى شخص في البيت ينقلب كيان البيت ، فما بالك إذا كان لديك شخص معاق ويتعب في البيت ، كذلك إذا بلغ عمره 18 عاما فهؤلاء يرحلون من المراكز ، فحتى الموجودين الآن في المراكز عندما يصل سنهم إلى 18 سنة يرحلون من المركز ، فبعد 18 سنة يا معالي الرئيس - أصلا - يكون الوالدين كبروا في السن إذا لم يتوفوا ، ولذلك فالآن هو بحاجة إلى رعاية أكثر ، فجسمه

أصبح أكبر الآن ، فعندما كان صغيرا كان بإمكانهم أن يرفعوه أو يحركوه ولا إشكالية في ذلك ، ولكن عندما يصل لعمر 18 سنة فتصبح المشكلة أكبر وأكبر ، فهنا واجب الدولة أن تكون موجودة في هذه الحالة ، وواجب الحكومة أن ترعى هؤلاء الناس ، لذلك أقول هل من المفروض أن يكون لدينا قوائم انتظار في المراكز الحكومية ؟ وكذلك هل - فعليا - الأرقام الموجودة من الخمسة مراكز الحكومية تكفي للوضع الحالي والمستقبلي ؟ فعندنا - معالي الرئيس - في عام 2012م حالة توحد لكل 88 حالة ولادة ، وفي عام 2013م صار عندنا حالة لكل 55 حالة ولادة ، أي أن النسبة زادت ، فقد كانت (1 وشيء في المائة) والآن 2% ، وهذا يعني أنه يجب أن يكون عندنا خطط مستقبلية لحل هذه المسألة وليس أن نجد أننا بعد مرور أربعين عاماً وإلى الآن لدينا قوائم إشكالية ومواطنين لم يحصلوا على الرعاية في هذا الشأن وكذلك هناك رفض لجزء منهم ، والمساواة ما بين المواطنين مذكورة في الدستور ، والآن هؤلاء مواطنين اثنين واحد لديه إعاقة شديدة وواحد لديه إعاقة خفيفة ، فالمفروض المساواة بينهم حسب الدستور في الخدمات ، فنرجو من معالي الوزيرة التأكيد على هذا الأمر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، أنا أقدر حرص سعادة العضو على ذلك ، وأتفق معه في معظم الكلام الذي طرحه ، لكن أود – أولاً - أن أوضح بأن التوحد ليس مرضا وإنما هو اضطراب سلوكي يؤدي إلى أنماط سلوكية غير طبيعية ، ويؤدي إلى صعوبة في التواصل مع الآخرين ، وهو يحتاج إلى فريق متخصص في هذا المجال لعلاج حالة واحدة فقط ، والتوحد من التخصصات الصعبة غير المتوفرة في دولة الإمارات وغير متوفرة في الوطن العربي ، ومن الصعب جدا الحصول عليها - أيضا - في التخصصات من الدول الأوروبية والأجنبية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال ، لكن هذا ليس بعذر سيدي الرئيس ، فنحن دربنا مجموعة من المعلمات باتفاق مع مستشفى واشنطن فيما يخص التوحد لتشخيص هذه الإعاقات ومتعددي الإعاقة ، ولعمل الاختبارات النفسية الخاصة بالأطفال المتوحدون ، بالإضافة لذلك - سيدي الرئيس - نعم نحن عندنا خمسة مراكز اتحادية حاليا ، لكن هناك توجه من الحكومة الاتحادية منذ بدأت إلى الآن في أن يكون هناك تكاملية للأدوار بين الحكومة الاتحادية وبين الحكومات المحلية ، فمثلا في إمارة الشارقة هناك مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ،

وهي مؤسسة حكومية محلية تقوم بنفس الدور ، إذاً الأولى أن أبني مركزا للمعاقين في جهة أخرى ليس بها مركز ، وفي حتى كانت هناك نية حيث بنت حكومة دبي مركز لذلك ، فبالتالي إذا كانت هذه الخدمة في مكان ما فيفضل أن نفكر في موقع آخر غير موجود به ، وذلك كما فكرنا بإنشاء مركز في أم القيوين ، ولكن هذا لا يمنع - سيدي الرئيس - فعلا من استيعاب هذه الحالات ، وكما قلت نحن نستوعب فقط المواطنين ، وفقط للتأكيد حاليا يوجد (762) حالة توحد موجودة في المراكز الخاصة والعامة منهم (362) مواطنين و (400) غير مواطنين ، ونحن لا نستوعب غير المواطنين حسب قانوننا كوزارة الشؤون الاجتماعية .

بالنسبة لمتعددي الإعاقة : حاليا في العام الدراسي 2013/2012م المسجلين في المراكز الحكومية الاتحادية أو الخاصة أو المحلية هم (466) حالة منهم (303) مواطنين و (163) من غير المواطنين.

سيدي الرئيس ، هذه الحالات متعددة الإعاقة والتوحد لم نستوعبها سابقا نعم ، والعضو على حق في طرح هذا الموضوع لأنها حالات تحتاج إلى فريق متخصص جدا ومتكامل ، فكان التركيز بداية على الحالات البسيطة والمتوسطة ، والآن بدأنا منذ ثلاث سنوات وعلى السنتين الأخيرتين بالذات في فتح هذه المراكز ودربنا المعلمات بقدر الإمكان ، والآن هناك تدريب مكثف - أيضا - إن شاء الله في العام الدراسي الحالي لكل المتخصصين بالذات في مسألة التوحد ومتعددي الإعاقة .

بالإضافة إلى ذلك - سيدي الرئيس - مراكزنا الحالية الخمسة ستفرغ أو على وشك أن تفرغ لأن الطلبة حسب الخطة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية أن تدمج الحالات المتوسطة والخفيفة من المعاقين في الفصول الدراسية العادية في التعليم العام عند وزارة التربية والتعليم ، وقد بدأنا فعلا نضمهم ، ولذلك بدأت هذه المراكز تفرغ ، فمثلا عندنا في الفجيرة بدأ يقل عدد الطلبة في المركز بشكل كبير ، وكذلك في عجمان بدأ يقل ، وبالتالي ستفرغ عندي أماكن كمبنى وتجهيزات لاستيعاب الحالات الصعبة ، والآن ليس لدينا - إن شاء الله - قوائم انتظار ، وأنا أتكلم عن مراكزنا الخمسة لأنه اصبح لدينا مكان وحيز ، بالإضافة إلى ذلك تم تدريب بعض المدرسات على ذلك ، فأنا أقدر هذا التوجه ، ونحن فعلا بالنسبة للحالات المتعددة الإعاقة والشديدة الإعاقة لم يتم استيعابها في السنوات القادمة ، وليس لدينا مانع - سيدي الرئيس - ان نبني مراكز جديدة في أي مكان لا يوجد فيه مراكز للمعاقين ، فإذا تفضل المجلس وقال لنا أنه غير موجود مركز للمعاقين في المكان الفلاني ، فنحن على أتم الاستعداد أن ندخل هذا الأمر في خطتنا الاستراتيجية القادمة ، وإن شاء الله ستكون هناك مراكز جديدة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

أخ حمد ، تعقيب ختامي لو سمحت ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة ، طبعا نحن نتكلم عن الأرقام ، معالي الوزيرة تفضلت وتكلمت عن الأرقام المسجلة ، وأنا أقول أن الأرقام المسجلة ليست هي لكل الموجودين ، فهناك الكثير من الحالات غير مسجلة ، فليس معنى أن أفرغ الموجودين عندي في المراكز أنه لا يوجد غيرهم ، فكما قلنا - معالي الرئيس - الآن توجد مستشفيات كثيرة حكومية لا تقبل الناس عليها لأن المستوى فيها غير جيد ، وهذا من باب الشفافية ، فأنا أنقل وجهات نظر من المجتمع، فليس معنى أنه ليس عندي أحد في القسم بعد أن فرغت هذه الأرقام أو دمجتها ، والدمج نحن نؤيده لكن بعضه يأتي بنتيجة عكسية حيث لا يستطيع هؤلاء الطلبة مسايرة الطلبة الطبيعيين في المدارس أو - أصلا - يوجد إشكالية في المعلمات المتخصصة في المدارس الحكومية للتعامل مع هذه الحالات ، فأعداد المسجلين أعتقد أنها ليست المؤشر الحقيقي ، وهذه مشكلة أخرى أننا ليس لدينا إحصاء حقيقي لعدد الحالات من المرضى المتوحدين أو ذوي الإعاقات الشديدة على مستوى الدولة ، فنحن حكومة اتحادية والمفروض أن يكون لدينا إحصاء دقيق بهذه الأرقام ، وأنتم تعلمون أنه في كل موضوع نناقشه نواجه مشكلة في الإحصائيات الحقيقية في مسألة الأرقام ، فالآن هذا اجتهاد أن هؤلاء هم المسجلين في المراكز لكن هناك آخرين موجودين في بيوتهم وغير قادرين على تسجيل أبنائهم في هذه المراكز لأن الوزارة لا تقبل ذوي الإعاقات الشديدة في مراكزها ، وهذه حالات موجودة ، وكذلك هناك حالات بلغت من العمر الثامنة عشرة عاما لم تجب معالي الوزيرة ماذا نفعل بهم ، فهل يخرج من المركز عند بلوغه سن الثامنة عشرة أم لا ؟ فأنا أريد أن أؤكد فقط وأنبه المجلس بأن هؤلاء الناس بالفعل بحاجة إلى دعمنا ، وأريد - فقط - أن أذكر توصية سريعة بأن نضمن على الأقل أن لا يكون هناك معاق مواطن خارج نطاق المراكز الصحية ، فالدستور والقانون نص على رعايتهم وتوفير هذه الأمور لهم ، وسأقرأ عليكم نص التوصية وأتمنى من المجلس الموافقة عليها ، ونصها كالتالي :

" استنادا لما نصت عليه المادة (16) من الدستور بأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن حماية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح مجتمعهم ، تقوم الوزارة بتوفير مراكز رعاية وتأهيل للمعاقين مجهزة بكافة الوسائل الطبية والفنية للتعامل مع

كافة حالات الإعاقة - وليس الإعاقة البسيطة فقط - على اختلاف فئاتهم العمرية " أي أننا نريد القول أننا نطلب من الوزارة بأن تستقبل جميع حالات المواطنين المحتاجين للرعاية لأن هذا الأمر مكفول بالقانون وليس للتأهيل ، لأنه ربما يكون هناك أحد من الصعب تأهيله الآن ، فالرعاية الصحية له واجبة ، فإذا كبر والديه أو توفيا فلا يعقل أن يبقى هذا المعاق مهمل لا يعتني به أحد ، وربما يتم استغلاله وغير ذلك من الأمور والتي أنتم أدرى بها ، لذلك أطلب من المجلس الموقر الموافقة على هذه التوصية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ حمد ، سيفكر الإخوة الأعضاء وفي نهاية الجلسة سنطرح موضوع التوصية على المجلس .

معالي الوزيرة ، الأخ حمد ركز على مسألة الإعاقة الشديدة ، وماذا يجري لهؤلاء المعاقين من المواطنين عندما يتخطوا سن الثامنة عشرة ؟ فهل وفرت أو ستوفر الدولة لهم أماكن للإهتمام بهم ورعايتهم ؟ تفضلي .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

نعم سيدي الرئيس ، كانت الأولوية دائما للأطفال ، ففي الحقيقة كلام سعادة العضو في هذا الشأن صحيح ، فالأولوية للأطفال المعاقين حيث أن التعامل معهم يأتي بنتيجة أسرع ، فكانت المساحات أو الأولويات تعطى للأطفال من سن ثلاث سنوات إلى سن ست سنوات ، فإذا جاءنا معاق كبير في السن يتم تحويله إلى أقسام التأهيل ، حاليا - معالي الرئيس - هذه الحالات نعم بدأت تتزايد ، ولذلك بدأنا بإنشاء مشاريع صغيرة أو متناهية في الصغر ضمن مظلة المراكز ونشغلهم ، أي أنهم يخرجون من الفصول الدراسية إلى هذه المشاريع ، فعندنا مثلا في الفجيرة مشروع ينتمي إليه الأبناء أو البنات الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة ، وهذا ما نهدف له في المرحلة القادمة أن نستوعبهم في المشاريع وليس في الفصول الدراسية ، وأن تبقى الفصول الدراسية للأطفال في سن صغير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة وننتقل للسؤال التالي .

2. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب . "

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية :

نصت المادة (23) من القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2012م في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب على أن يصدر الوزير بالتنسيق مع وزارة الداخلية اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال سنة من تاريخ نفاذه .

فلماذا تم التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالرغم من نفاذه بتاريخ 2012/6/8م وهو اليوم التالي لنشره بالجريدة الرسمية بالعدد (537) بتاريخ 2012/6/7م ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا سيدي الرئيس ، بالنسبة للائحة فقد عقد عدد (13) اجتماعا مباشرة بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية ، حيث أنه تم الاجتماع مع - تقريباً - الجهات الستة المعنية ذات العلاقة المباشرة فيما يخص مجهولي النسب ، وتم وضع أساسيات هذه اللائحة ، وطلب منهم أن يغيروا لوائحهم الحالية حيث توجد لوائح موجودة حاليا ، لكن - في الحقيقة - السبب الرئيسي الذي أخر إصدار اللائحة هو ما يلي : فقد أمر صاحب السمو رئيس الدولة بأن يتولى مشروع " تالا " ، فإذا كنت تذكر يا معالي الرئيس في جلسات سابقة منذ سنتين حيث طرح موضوع مشروع " تالا " ، فقد استحصلنا على أرض في أم القيوين لبناء دار إيوائية لمجهولي النسب وأطلقنا عليها " مشروع تالا " أو " دار تالا " لكن في الحقيقة جاءنا أمر من صاحب السمو رئيس الدولة " الله يحفظه ويرعاه ويشفيه " بأنه سيتولى هو شخصيا هذا الأمر ، وأوكل المسألة إلى مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية والخيرية ، فتغير تماما التصميم الذي تم الإنتهاء منه في نهاية عام 2012م ، ففي نهاية العام أعددنا التصميم مع شركة متخصصة واستلمنا الأرض ، وكانت التجهيزات على أن نبدأ بالبناء فورا حتى نقوم بتشغيل هذا المركز في بداية عام 2014م ، لكن في الحقيقة رئيس الدولة ارتأى أن تكون قرية متكاملة على نظام " SOS " العاملة فيما يخص الأطفال الأيتام ومجهولي النسب ، ونحن في الحقيقة توافقنا مع ما

طرحه صاحب السمو رئيس الدولة ، وارتفعت التكلفة المالية كثيرا حيث كانت في حدود عشرة ملايين درهم ، والآن أصبحت في حدود سبعين مليون درهم ، وقد تغير اسم المشروع بناء على توجيهات من صاحب السمو رئيس الدولة حيث أصبح اسمها "قرية الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية" وهم تكفلوا بكل شيء ، ولذلك فقد بدأنا من الصفر في هذه الدار الإيوائية ، والآن حسب علمي أنه في نهاية عام 2013م رست المناقصة ، فمنذ بداية عام 2013م استدعوا كل الجهات المعنية لأخذ التغذية الراجعة في احتياجات وملاحظات على المبنى الذي سيبنى ، بالإضافة إلى ذلك كانت وزارة الشؤون الاجتماعية - أيضا - من ضمن الجهات التي تم استدعاؤها ، وقد نسقت المسألة بشكل جيد وطرحت المسألة للمناقصة ، وقد رست المناقصة في شهر ديسمبر من عام 2013م على شركة متخصصة ، وهذه الشركة ستقوم بالبناء الآن حسب علمي ، وسنستلم المبنى في بداية عام 2015م على أن يتم تجهيزه وتأثيثه وغير ذلك والمبنى متكامل وعلى استلام المفتاح ، هذا الشيء - معالي الرئيس - أخر صدور اللائحة ، فاللائحة موجودة وجاهزة ، ولكننا أخّرناها لأن أغلب بنود القانون مرتبطة بالأطفال الموجودين في مؤسسة ، وسأضرب مثل يا معالي الرئيس ، فمثلا المادة التي تتحدث عن وجود طفل في منطقة معينة وتسليمه للشرطة ولأقرب مركز طبي ثم تسليمه لهذه الدار الإيوائية ، وإلى الآن الدار الإيوائية - سيدي الرئيس - بتوجيه من رئيس الدولة أن يتكفل ببنائها ، وبالتالي نحن ننتظر أن يتم هذا الأمر ، وفيما عدا ذلك فالتنسيق مع وزارة الداخلية وبالذات مع مراكز الشرطة قائم فيما يخص ذلك ، وقد أبقينا الوضع على ما هو عليه حتى نحصل على هذه الدار ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أنا لا أرضى عن حكومتي إلا إذا أعطيتها عشرة من عشرة ، وهذا أملي فيها ، فدائما نريد النتيجة عشرة من عشرة والرقم (1) .

أشكر معالي الوزيرة وفريق عملها على جهودهم ، لكن - معالي الرئيس - اسمح لي ولتسمح لي معالي الوزيرة أن أعود بكم بالزمن سنتين للوراء بالتحديد وذلك في تاريخ 2012/1/3م ، وهو تاريخ الجلسة الثالثة من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر ، واقتبس من المضبطة الموجودة على الموقع الالكتروني وموجودة لدى الجميع ، معالي الرئيس ، في إضافة مدة زمنية للائحة التنفيذية أشارت معالي مريم الرومي " الله يحفظها ويبارك في جهودها " حيث قالت :

"معالي الرئيس ، هذا مقترح جيد ، لكني أقترح أن يكون خلال ستة أشهر ، وأعتقد أن فترة الستة أشهر معقولة ، وأنا مع هذا التوجه ، نعم هناك قوانين كثيرة - والكلام لمعالي الوزيرة - نعمل فيها وحتى اليوم لم يصدر لها لوائح تنفيذية ، فأنا أوافق على إضافة هذه المادة ، ولكن نقول كحد أقصى فترة سنة أو ستة أشهر ، وشكرا " .

معالي الرئيس ، هذا ما تم ، فقد وافقتنا الدكتورة على ضرورة وضع مدة لإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ، ولذلك فقد وضعت المادة (23) والتي أعطت معالي الوزيرة السلطة المطلقة لإصدار اللائحة التنفيذية - فمعالي الرئيس - اليوم الرد الكتابي الذي تفضلت به الدكتورة مشكورة وجزاها الله خير وأطلعتنا منه على جهودهم ، وعلى جهود الشيخ خليفة " الله يطول عمره ويشفيه " بخصوص إنشاء قرية خليفة ، لكن إنشاء قرية خليفة من وجهة نظري ليس لها دخل باللائحة التنفيذية للقانون يا معالي الرئيس ، ولا نربطها بالقانون ، والسبب أننا اليوم عندنا مواد وبنود في القانون تنظم أشياء كثيرة خارج نطاق القرية ، فلو رجعنا إلى المادة (5) من القانون نجد أن البند (2) تحدد فيه أقسام دور الرعاية واختصاصها ، فهذا ستؤجله الدكتورة كما تقول لحين إنشاء الدار ، والمادة رقم (6) تنص على : " تحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول بالدار والرعاية وكذلك وجود الأسرة الحاضنة " فكلها أمور تنظيمية ، فالقانون لا يمكن تطبيقه - حسب معرفتي القانونية البسيطة - في ظل عدم وجود اللائحة التنفيذية ، واليوم مر أكثر من سنة وأكثر من الوقت الذي طلبته الدكتورة حين ناقشنا القانون ، لأننا نحن معها وهي تشتغل وتبذل الجهد في سد هذه الفجوة ، وهي فجوة مجهولي النسب والتي ترتفع يوما بعد يوم ، وتؤثر على المجتمع يوما بعد يوم ، فتخيل - معالي الرئيس - أن الصحف تطالعنا - ومعالي الوزيرة أعلم بذلك - أن الأطفال اللقطاء اليوم وصل عمرهم خمسة أشهر أو ستة أشهر ، فهذا كله خلل سيترتب عليه أمور في ظل عدم صدور اللائحة التنفيذية التي تحكم القانون ، فكما تفضل - معالي الرئيس - المادة رقم (23) أعطت الوزيرة السلطة المطلقة بالتنسيق مع وزارة الخارجية لإصدار اللائحة التنفيذية ، وعلى حد علمي ومن المداخلة الورقية التي وصلتني ومداخلة الدكتورة إلى اليوم لم تصدر اللائحة التنفيذية إلا إذا كنت فهمت الكلام بشكل خاطئ ، ولي مداخلة ثانية يا معالي الرئيس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا سيدي الرئيس ، نعم الأخ العضو على حق في كلامه ، وكما قلنا فقد تم تأجيل إصدار اللائحة لأن اللائحة التنفيذية هي تنفيذ لبنود القانون ، وهناك أمور إجرائية لا زالت مستمرة مع وزارة الداخلية وليس الخارجية ، لكن المؤسسة هي الأساس لأن الطفل يستلم من المؤسسة ويسلم إلى هذه المؤسسة ، وكما قلنا - معالي الرئيس - اللائحة التنفيذية انتهينا منها لكن لم أصدر قرار وزاري بها لحين الحصول على هذه المؤسسة لأن هذه المؤسسة هي الأساس ، فيجب أن نستقدم كل الأطفال الموجودين الآن في عنابر المستشفيات والموجودين حاليا ضمن أسر حاضنة ، فحاليا موجود - مثلا - قانون في الشارقة ينظم هذه المسألة ، وأنا مع سعادة العضو في ذلك ونأمل صدورها ، فكانت هناك أمور خارجة عن إرادتنا - سيدي الرئيس - ، فكان من المفترض أن نستلم المؤسسة التي كنا نحن وضعنا تصميمها وستبنى في عام 2013م ، لكن حين أمر صاحب السمو رئيس الدولة بالتكفل ببناء هذه القرية ارتأينا تأخير إصدار اللائحة ، لكن ليس لدينا مانع في صدور اللائحة ، لكن في صدورها - سيدي الرئيس - ستلتزم معنا سبع مؤسسات في تنفيذها ، فهناك سبع مؤسسات تعمل على تنفيذ هذه اللائحة ، وفي حال صدورها نلتزم بتنفيذها ، والتنفيذ يرتبط كما قلنا بوجود الطفل في مكان ما ، وهذا المكان هو هذه الدار الإيوائية ، ولكن ليس لدينا مانع من إصدارها ، ولكن كما قلت - سيدي الرئيس - هناك الكثير من بنود القانون غير الإجرائية - فالإجرائية لا زالت مستمرة - الأساسية المرتبطة بإيواء هذا الطفل واستلامه وتسجيله وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالدار الإيوائية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب ختامي يا أخ مروان ، تفضل .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

معالي الرئيس ، إذا ربطنا تطبيق القانون بالدار نكون كما يقول المثل " جهزنا الدواء قبل الفلع " ، لكن - أصلا - الفلع والظاهرة موجودة في المجتمع ، فلو كان من بداية مناقشتنا للقانون تفضلت الوزيرة وقالت أن تطبيق هذا القانون مرتبط بالدار - فإن الشيوخ أطال الله في عمرهم لا يقصروا - سنوجد البديل مثل أن نؤجر دار أو نستحدث دار لأن اليوم أصبح هناك تكدس ، وهذا ما فهمته من كلام معالي الوزيرة وهو أن المستشفيات فيها تكدس لهؤلاء الأطفال لحين إنشاء الدار ، وكلكم أعلم بالمشاريع الإنشائية ، فربما يأتي عام 2015 وعام 2016م وقرية الشيخ خليفة " الله يحفظه " لم تجهز بعد ، وأنا أتمنى ومتفائل أنها ستجهز إن شاء الله ، لكن - معالي الرئيس - المادة (9) تنص على

أن اللائحة التنفيذية تحدد المستندات المطلوبة لحضانة الطفل مجهول النسب وهي الحاضنات أو الأسر التي ستحضن هذا الطفل .

معالي الرئيس ، استفساراتي المباشرة : في المادة رقم (12) إذا أرادت أسرة حاضنة تسليم طفل محضون إلى أسرة أخرى تحدد لها المادة أن هناك مدة تحددها الوزارة للرد ، فكم هذه المدة ؟ لا أحد يعرفها لأن اللائحة التنفيذية هي التي تنص على هذه المادة .

كذلك إذا أراد الحاضن الإفصاح للمحضون عن نسبه فهناك شروط ، وهذه الشروط تحددها اللائحة التنفيذية .

أيضا إذا قدم الحاضن تقرير طبي من عيادة خارج الدولة فهناك شروط هل تقبل هذه التقارير الواردة من خارج الدولة أم لا تقبل ؟ لذلك أنا اقول أن وجود اللائحة التنفيذية ضروري وهو عند معالي الوزيرة لأنها هي صاحبة الاختصاص الاصيل حسب المادة (23) ولها السلطة المطلقة في تنفيذ ذلك، وأتمنى أن الجهد الذي بذلته معالي الوزيرة وبذله فريقها وفي المجلس والمناقشات التي تمت أن نرى اليوم تطبيق هذا القانون واقع ملموس يسد الفجوة الموجودة عندنا في المجتمع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

وهذا ما نطمح له معالي الرئيس وهو أن نطبق - فعلا - القانون ، ونأمل أن نطبقه في أقرب وقت ممكن حين الانتهاء من الدار ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، حين انتهاء الدار وإصداركم - إن شاء الله - للائحة التنفيذية ، والآن ننتقل للسؤال الثالث .

3. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " فئة النساء المواطنات المهجورات . "

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية :

شمل قانون الضمان الاجتماعي المواطنة المهجورة من ضمن الفئات المستحقة للمساعدة .

فما هو دور الوزارة في مساعدة هذه الفئة وفي المساواة بينها وبين فئة المطلقات في قيمة المساعدة ودورها في القضاء على هذه الظاهرة لحفظ المجتمع بشكل عام والأسر بشكل خاص ؟ ".

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لفئة النساء المواطنات المهجورات نحن - في الحقيقة - لا نعتبرها ظاهرة لأنه إذا كانت ظاهرة فمعنى ذلك أن العدد كبير ، فعدد المسجلين عندنا ممن تنطبق عليهم شروط القانون هو (32) حالة ، فإذا كان العدد هو (32) حالة من مجموع (92515) فلا نستطيع القول عليها أنها ظاهرة ، فنسبة المواطنات المهجورات المسجلات المستفيدات من الضمان الاجتماعي هو 0.035%، فبالتالي هي ليست بظاهرة ، ولا تحتاج لاتخاذ تدابير للقضاء عليها .

بالإضافة إلى ذلك - معالي الرئيس - المهجورة يجب أن يثبت شرعا من المستندات ، ففي السنوات السابقة كان الزوج يأتي ويوقع في المحكمة بأنه شاهد على هجران زوجته ، وهذا - طبعا - لا يمكن استيعابه في هذه الحالة ، فكل الأزواج سيوقعون ويصرف للزوجة ، فهو ملزم بها شرعا ، فمن المستندات الأساسية المطلوبة - سيدي الرئيس - أن يكون هناك حكم صادر ضد الزوج في الدعوى المقامة ضده بخصوص النفقة .

أيضا لابد من وجود إفادة من الجهة المختصة أن هناك - فعلا - هجر ، ومدة هذا الهجر ، بالإضافة إلى ذلك عدم عمل المهجورة وأنها ليس لديها مصدر دخل وغير ذلك .

وفي المساعدة الاجتماعية هي متساوية مع المطلقة التي يزيد عمرها عن (35) سنة ، فإذا كانت المطلقة والمهجورة فوق سن (35) سنة فيستلمون نفس المساعدة والتي كانت في السابق (4400) درهم ، وبعد زيادة صاحب السمو رئيس الدولة في عام 2012م بنسبة (20%) أصبحت المساعدة (5280) درهم ، فهي تستلم المساعدة على هذا الأساس ، وهذه ليست بظاهرة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، أنا طلبت الكلمة الآن للاستفسار عن وضع إجرائي ، فالمادة (109) من اللائحة الداخلية للمجلس فيما يخص السؤال توضح أنه للوزير الموجه له السؤال أن يؤجل الإجابة أو يرد ردا كتابيا ، وأنا - معالي الرئيس - بالأمس وردني رد كتابي على السؤال ، ولذلك فلم أستعد للمناقشة اليوم بسبب أن هناك رد كتابي وكنت سأطلب معالي الوزيرة للحضور للرد شخصيا على السؤال ، واليوم أفاجأ في الساعة التاسعة أن معالي الوزيرة موجودة ، وكل الأوراق والإحصائيات الموجودة عندي في شأن السؤال لم أحضرها معي ، فقد وصلت يوم أمس بالليل من السفر حيث كنت في مهمة رسمية ، لذلك أنا أحتكم الآن للرئيس وللمجلس : هل يحق لي أن أطلب حضور معالي الوزيرة مرة ثانية ؟ وقبل هذا أنا أسجل مبدأ ، وأشهد الله أنه ليس لدي حساسية تجاه أي وزير أقدم له سؤالاً ، لكن هناك إجراءات يجب أن تتبع ، فإذا كان الوزراء يطلبون منا صلاحياتهم كاملة فنحن - أيضا - نطلب صلاحياتنا كاملة يا معالي الرئيس ، فأنا اليوم جئت وفي بالي أن أطلب حضور معالي الوزيرة للرد شخصيا على السؤال بسبب أنه جاءني رد كتابي على السؤال على البريد الالكتروني ، والآن نفاجأ في بداية الجلسة بحضور معالي الوزيرة مع كل احترامي وتقديري لمعاليها ، فالآن أنا أحتكم للمجلس في هذا الشأن ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ عبدالرحمن الشامسي بتوضيح الإجراء القانوني في مثل هذه الحالات .

سعادة / عبدالرحمن علي حميد الشامسي:

شكرا معالي الرئيس ، حسب الاجراءات المتبعة في المجلس فلمعالي الوزير خيارين هما : الرد الكتابي أو الحضور شخصيا للرد على السؤال ، ومعالي الوزيرة الآن حاضرة شخصيا للرد على السؤال ، والمطلوب السير في هذه الإجراءات في اعتماد هذا السؤال واجراءاته ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لا يوجد تناقض يا أخ مصبح ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

معذرة معالي الرئيس ، فهذا غير التقليد الذي نسير عليه في السابق ، فالتقليد المتبع هو كما ذكرته أنا، ولكن ليس لدي مانع ، سأناقش في حدود ما أحفظه من خلال الأوراق التي كانت معي ولم أحضرها معي اليوم .

معالي الرئيس ، في دستور دولة الإمارات هناك ثلاثة مواد متتالية فيما يخص المجتمع والأسرة وهي المواد (14 و 15 و 16) ... " المساواة والعدالة الإجتماعية : الأسرة أساس المجتمع ، ويشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة وتنظيم قوانين المساعدات العامة والتأمينات العامة " ، معالي الرئيس ، ذكرت معالي الوزيرة تعريف " المهجورة " فهو تعريف موجود وفي كل دول الخليج موجود نفس التعريف تقريبا ، وكان لدي إحصائيات كما ذكرت لم أحضرها معي اليوم ، فمعالي الوزيرة تقول أن المسجل عندها هو (32) حالة هجران في دولة الإمارات ، وهذا الرقم أنا أستغربه ! فإذا كان في منطقة صغيرة مثل منطقة المليحة أو الذيد يوجد ما يزيد على ثلاثين أو أربعين حالة فقط، فأين الباقين ؟!

في إمارة الشارقة - واعتذر من إخواني دائما - فنحن نتشرف بالعودة وذكر أمثلة وقوانين في إمارة الشارقة مطبقة فيما يخص الأسرة والطفل وغيرها ، ولنا الشرف دائما ، لكن - معالي الرئيس - أنا سألت ومجرد نزول هذا السؤال في الإعلام جاءتني الكثير من الاتصالات من الأخوات المهجورات اللواتي لم يسجلن أسماؤهن في الوزارة لأسباب عديدة ، المستندات المطلوبة ليس عليها مشكلة ، لكن المبلغ المدفوع أعتقد - معالي الوزيرة - أن هناك فروقات ما بين المطلقة والمهجورة ، وأنا جلست - بنفسي - واستمعت إلى مهجورات كثيرات ، منهن من هي مسجلة ومنهن غير مسجلة ، وغير المسجلة لديها أسباب لذلك ، فعندما سألتهن لماذا لا تسجلن ولماذا لا تأتين بشهود على ذلك وإثباتات للمحكمة وتذهبن للوزارة للتسجيل فأجبن أن ذلك يعود إلى الخوف من الطلاق أو الخوف من حرمانهن من أطفالهن ، وأيضا لأسباب مجتمعية من باب معرفة المجتمع بأنها مطلقة أو مهجورة أو زوجها هجرها .

أعود للمواد الثلاثة الواردة في الدستور في هذا الشأن : فأين تطبيق هذه المواد على ارض الواقع ؟ معالي الرئيس ، بالفعل الكثير من المهجورات موجودات اليوم في دولة الإمارات ، وإذا كانت معالي الوزيرة ترى أن هذه ليست ظاهرة ، فأنا من وجهة نظري الشخصية أن هذه ظاهرة ، فإذا كنا نريد المحافظة على الجيل القادم وعلى نسائنا وعلى أطفالنا فهناك الكثير من الأمور يجب أن يوضع لها حلول ، وسؤالي كان من شقين :

الشق الأول : لماذا تم استحداث هذه الفئة في الوزارة كمساعدات ؟ فكان الأولى أن يكون الحل من أصله ، فلماذا نفتح الباب لذلك أصلا فمن الممكن أن يشكل هذا إشارة صغيرة لحدوث التلاعب كما

ذكرت معالي الوزيرة بحيث يتم الاتفاق فيما بين الزوج والزوجة على أنهم في حالة هجران لبعضهما ويسجلون ذلك بشكل رسمي وبذلك تدفع لهم الوزارة المساعدة الاجتماعية .

الشق الثاني : أنا كنت أتمنى أن يكون هناك تعاون فيما بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل وربما وزارة الداخلية أيضا ، فأي حالة تمر عليهم كنساء مهجورات أن يطلبوا هذه الأسرة ، فهناك لجان توفيق ومصالحة ، والتوجيه الأسري موجود في كل إمارة وعلى المستوى الاتحادي كذلك ، فلا بد من حل هذه الأمور وإجبار هذا الرجل إما أن يعيد زوجته إلى ذمته بالحالة الصحيحة أو أن يطلقها، فهذه امرأة حالها حال الرجل ، فإذا كان عمرها صغير مثل 30 سنة أو اقل أو أكثر فلديها غريزة كما أن للرجل غريزة ، فنحن اليوم نريد أن نحفظ مجتمعنا من الفواحش ومن الفتن ومن الأمور التي نراها في الإعلام وفي التلفزة وما يأتينا من الخارج ، فإذا أردنا الحفاظ على مجتمعنا فلا بد أن نتعاون ، ومثل هذه الظاهرة لا بد من القضاء عليها أو محاولة تقليصها ، ونحن اليوم لا نريد - كما يقولون - نشر غسيلنا ، لكن هذه الحالات موجودة يا معالي الرئيس ، وأنا أؤكد أنها موجودة ، وفي دائرة الخدمات الاجتماعية في إمارة الشارقة الرقم أكبر من ذلك بكثير ، فمعالي الوزيرة تقول (32) حالة ، والبحث الذي قامت به الأمانة العامة للمجلس يقول أن هناك (151) حالة ، وأنا أقول أن الرقم - أيضا - أكبر من ذلك بكثير ، ولي تعقيب آخر يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مصبح ، معالي الوزيرة ، الأخ مصبح يذكر أن الظاهرة أكبر بكثير ، فما هو دور الوزارة في مسألة المعونة المقدمة لهذه الفئة على وجه الخصوص ، ومساعدة هذه الفئة المجتمعية بشكل عال في مسألة تصحيح أوضاعها ؟ تفضلي .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، إذا عدنا للسؤال في بدايته حيث يقول : " شمل قانون الضمان الاجتماعي المواطنة المهجورة من ضمن الفئات المستحقة للمساعدة ، فما هو دور الوزارة في مساعدة هذه الفئة في المساواة بينها وبين المطلقات في قيمة المساعدة ، ودورها في القضاء على الظاهرة " وهو ما ذكرته سابقا في ردي ، إذاً فالذي فهمناه - معالي الرئيس - أن المقصود بالسؤال هو المهجورة الموجودة تحت مظلة الضمان الاجتماعي ، فهذا ما فهمته من السؤال لأنه يتكلم عن مساعدة مالية ويتكلم عن قانون الضمان الاجتماعي في سياق السؤال الذي ورد لي ، فإذا كانت المستفيدات من المواطنات المهجورات في الضمان الاجتماعي هم (32) حالة فقط حتى هذا الشهر ، وأمس اطلعت

على البرنامج في الليل قبل أن أحضر لمجلسكم الموقر اليوم صباحا ، وأنا مع الأخ العضو - فعلا - قد يكون هناك مهجورات كثيرات موجودات لكن نحن نتحدث عن الضمان الاجتماعي وعن المساعدة الاجتماعية وهي المختصة فيها الوزارة ، فنحن ندفع لـ (32) مهجورة ضمن الضوابط التي حددت بالقانون والمستندات الموجودة وهي أن تكون فعليا مهجورة وليس شكلاً بالاتفاق بينها وبين زوجها وذلك ضمن شروط أن يكون هناك حكم صادر ضد الزوج أنه لا يدفع لها النفقة ، وبالتالي الحكومة تتحمل ذلك ، وبالإضافة إلى ذلك أنها لا تعمل وليس لديها مدخول تعيش منه كأن تعمل عملا مؤقتا أو غير ذلك ، فبالتالي هذه الحالة تستلم نفس ما تستلمه المطلقة فوق سن (35) سنة ، نعم قد تكون هناك مهجورات ، وهذه مشكلة أخرى ليست ضمن السؤال الذي ورد لي ، فقد ذكر سعادة العضو الإرشاد الأسري ، فالإرشاد الأسري الوزارة طرف أساسي فيه بالنسبة للموجودين في المحاكم ، فهذه قضايا أخرى وليست مسألة مهجورات ، فقد تكون هناك مشكلة في الأسرة ، وقد تؤدي إلى الطلاق ، فهناك أمور أخرى ، لكن فئة المهجورات تحت مظلة الضمان الاجتماعي هي (32) حالة من (92500) حالة تقريبا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ مصبح ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة ، مواد الدستور تحكمنا سلطات وأفراد ، فإذا كانت الوزارة معنية فقط بـ (32) حالة ، فمن سيتابع وينظر في المساواة والعدالة الاجتماعية في الأسرة وهي أساس المجتمع ؟ فمن سيتابع هذه المسألة ، هل هو مصبح أو إخوانه ؟ فالكل معني ، وأنا أتمنى من الوزارة أن تبادر ، وهذه مطالبة ومناشدة لوزارة الشؤون الإجتماعية أن تتعاون مع وزارة العدل لفتح ملف لهذه الفئة من المهجورات ، وهذا من أجل المصلحة العامة يا معالي الرئيس ، فأنا لست معني بهذا الموضوع كشخصي ولكنه موضوع عام ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزيرة ، الأخ مصبح يدعو إلى دراسة هذه الظاهرة من مختلف نواحيها الإجتماعية لما لها من تأثير سلبي على المجتمع ، تفضلي .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، بناء على ذلك - إن شاء الله - نحن من الممكن أن نرفق هذه القضية ضمن جدول دراسات الوزارة في الدراسات والبحوث ونرى الأمر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل إلى السؤال التالي .

4.سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة . "

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية :

كما هو معروف فإن هناك زيادة واضحة في عدد النساء العاملات في الدولة ، وهذا يتطلب وجود عدد كاف من الحضانات في الدولة بتوزيع جغرافي مناسب وذلك لأن وجود الطفل في الحضانة أفضل من وجوده في المنزل مع المربية ، ولكن الكثير من المناطق تعاني من قلة توفر الحضانات بل إن بعض المناطق لا تتوفر فيها حضانة واحدة للتسهيل على الأمهات العاملات .

فهل هناك خطط لدى الوزارة لزيادة عدد الحضانات في الدولة وتخفيف الصعوبات التي تعاني منها الأمهات العاملات ؟ " .

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء حضانات في المنشآت الحكومية الاتحادية والمحلية في نهاية عام 2006م ، وقد افتتحت في عام 2008م - فقط - حضانة واحدة في مؤسسة حكومية اتحادية ، والآن - سيدي الرئيس - ارتفع العدد حيث تجاوب الكثير من المؤسسات الاتحادية بفتح حضانات فيها ، وقد أصبح لدينا الآن (37) حضانة تابعة للوزارات الاتحادية ، ولا أقصد أن لكل وزارة حضانة ، فهناك - مثلا - وزارة الشؤون الاجتماعية لديها حضانة تشترك فيها أربع وزارات لأنها موجودة في نفس المنطقة الموجود فيها مبنى الوزارة ، بالإضافة إلى ذلك هناك - مثلا - وزارة الثقافة - أيضاً - تشترك معها أكثر من وزارة في الحضانة التي أنشأتها مثل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، فهناك أكثر من وزارة تشترك في حضانة واحدة مثلا ، فنحن - في الحقيقة - ارتأينا أن لا يكون الأمر إلزام وإجباري في البداية حتى

نمهد لهذه المسألة ، وقد عقدنا العديد من الندوات وورش العمل مع (122) مؤسسة حكومية محلية أو اتحاديـــة لتسويق هذه المسألة ، فالآن معظم الجامعات - معالي الرئيس - عندها حضانـــات ، وتخدم - أيضا - المناطق المحيطة بها ، ونأمل أن القانون الجديد بشأن الحضانات والذي حول إلى الفتوى والتشريع في وزارة العدل الآن أن يأخذ إجراءاته للصدور ، فأيضا وضعنا فيه باب بنفس ما ورد في قرار مجلس الوزراء بعد تعديله وتكييفه ووضعه في باب فصل كامل في قانون الحضانات ، ونأمل إن شاء الله أن يزداد العدد ، فالزيادة من عام 2008 إلى عام 2013م تجاوزت 360% ، فنأمل زيادة عدد الحضانات ، وبالإضافة لذلك أصدرنا في عام 2013م معايير جودة الخدمات في الحضانات ، وهذه المعايير نلزم الحضانات بأن ترتقي بجودة الخدمات الموجودة في الحضانات إلى مستوى عالٍ ضمن معايير عالمية ، وهذه ارتقت بأداء الحضانات بشكل جيد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سالم العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا في البداية نشكر وزارة الشؤون الاجتماعية على الخدمات التي تقدمها، وهي لديها في هذا الجانب الكثير من الخدمات ، لكن أيضا في موضوع الحضانات يبقى هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء في عام 2006م وحاليا نحن في عام 2014م لا زال الكثير من الأمهات العـــاملات في المناطق سواء في المدن أو أكثر شيء في خارج المدن ، ونقصد بخارج المدن أنهـــا - أيضا - مدن ولكنها أصغر ، وفيها تجمعات سكانية كبيرة تصل إلى أرقام كبيرة من العائلات ، لكن مشكلة الحضانات وعدم توفر الحضانات لا زالت قائمة ، فالمقياس هو هل تم توفير المطلوب ؟ لم يتم حتى الآن ، ونتكلم مثلا عن الأطفال من الولادة حتى سن ثلاث سنوات أو أكثر هناك دراسات كثيرة داخل الدولة وأيضا من أناس مختصين ومن خارج الدولة أيضا من جامعات عالمية مثل جامعة زيورخ وغيرها أبحاث بأن الطفل من بداية الولادة حتى سن ثلاث سنوات يعتبر هذا السن مهم في تشكيل شخصية هذا الإنسان ، وهذه دراسات علمية ومثبتة ، فنحن نريد تغطية هذا الجانب ، ودولتنا والحمد لله فيها الخير ولدينا أرقام كبيرة من الأطفال في الدولة ، وطبعا عدد الموظفات يزيد ، فشهريا أو سنويا هناك زيادة في عدد الموظفات ، فالوظائف موجودة والنساء العاملات لهن دور كبير وعددهن يتزايد سنة بعد سنة ، لكن ارتفاع عدد الحضانات لا زال أقل من المطلوب ، وأنا لا أتكلم فقط عن الحضانات الحكومية وإنما بشكل عام ، فهناك العاملات في القطاع الخاص ، والدولة تنادي

بالعمل في القطاع الخاص ، فلا بد أن يكون هناك أيضا حضانات ، وبالنسبة للوزارات فنحن نعرف أن المقر الرئيسي للوزارة هو في المدينة الرئيسية وفي العاصمة ، لكن الفروع لهذه الدوائر سواء الاتحادية أو المحلية تكون خارج المدن الرئيسية وفيها موظفات ولا يوجد بها حضانات ، إذاً فلا يوجد حل أمام الأم إلا ترك ابنها مع الحاضنة في البيت ، وهذا يسبب خطر كبير ، ونحن كما سمعنا في الإعلام أن المشاكل تأتي دائما عند وضع الطفل لوحده مع الخادمة ، والأم لا حل أمامها ، فإما ان تتوقف عن العمل أو تترك طفلها مع الخادمة ، وطبعا الحل الأفضل هو وجود حضانة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .

والحقيقة يوجد نقص كبير في الحضانات ، فهناك تجمعات سكانية تصل إلى خمسين ألف وأقل وأكثر ولا يوجد بها حضانة واحدة ، وهذا تأكيد ويمكن أن تتأكد الوزارة من هذه المعلومة ، وأيضا بعض المناطق تبعد ثلاثين كيلومتر عن مقر الحضانة الموجودة والمتوفرة ، ونحن نتكلم هنا عن الحضانة الخاصة أو حضانة في وزارة اتحادية ، وبعضها يبعد مائة كيلومتر ، فما هو الحل أمام هذه الأم ؟

طبعا لا شك أن الوزارة هي المسؤولة عن هذا الأمر ، وهي المسؤولة عن التنسيق سواء مع الجهات الاتحادية أو المحلية لتوفير هذه الحضانات ، فلا زالت المشكلة كبيرة ، والجميع في كل مناطق الدولة يعاني منها ، ونحن نؤكد أن الطفل في هذه السن هو سن مهم في تشكيل شخصية الطفل ، فعدد الحضانات لا زال أقل من الطموح الموجود ، وأنا زرت حضانات خاصة ولاحظت أن المشاكل الموجودة أنه لا يوجد مثلا أرض تمنح من قبل الدولة لإنشاء حضانة كما هو الحال بالنسبة للمستشفيات الخاصة أو المدارس الخاصة ، لا ، فالحضانات - إن لم نقلها كلها - أغلبها مستأجرة ، والتاجر ينظر إلى الربح ، فإذا لم يجد الربح فإنه يترك العمل في هذه الحضانات ويتجه إلى قطاعات اخرى فيها فائدة أكبر ، فمن الذي يقوم بهذا الدور ؟ فلا زالت هذه مشكلة يعاني منها الجميع ، وشكراً.

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، أنا فهمت من السؤال أن القصد هو المؤسسات الحكومية ، لكن بشكل عام لدينا ما يتجاوز (350) حضانة موجودة ، وأنا أتفق مع العضو وأقدر حرصه ، وأيضا نواجه مشكلة أخرى ، فكل الحضانات في الدولة هي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لكنها برسوم ، فحتى الحكومية منها هي برسوم ، فالحضانة التي تنشأ في الوزارة تدفع الأم العاملة رسوم لوضع طفلها

فيها، بالنسبة للحضانات الحكومية فإنها تدفع رسوما رمزية أقل من الحضانات الأخرى ، لكن أيضا نواجه مشكلة ذكرها سعادة الأخ سالم أن الحكومات المحلية لا تمنح أراضي للحضانات ، فهي تمنح أراضي للمدارس والمستشفيات ولكنها لا تمنح للحضانات ، ولذلك اتفقنا في العام الماضي مع حكومة دبي ، وفعلا خصصت حكومة دبي اراضي للحضانات بتأجير من الحكومة للأشخاص الذين يريدون إنشاء حضانات ، وحكومة أبوظبي لا زلنا في تحاور معهم في هذه المسألة لكي تخصص - أيضاً - أراضي لإنشاء حضانات ، وبالنسبة للشارقة فالشيخ " الله يحفظه " هو الذي أمر أن تقوم حكومة الشارقة بإنشاء (66) حضانة ، وفي الإمارات الأخرى - الحقيقة - شجعنا إنشاء الحضانات ، وانا أتفق مع الأخ العضو بأن المناطق البعيدة والتي أصبحت مدن مصغرة لا توجد بها حضانات ، ولكننا - مثلاً - في أم القيوين الآن أنشأنا حضانة في مبنانا وهي تخدم كل المناطق المحيطة بتلك المنطقة ، كذلك في عجمان - أيضا - أنشأنا ضمن مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية حضانة ستخدم كل المنطقة المحيطة ، فقدر الإمكان نشجع الوزارات الأخرى - أيضا - والمؤسسات الحكومية الأخرى على إنشاء هذه الحضانات ، لكن الحضانات الخاصة بالمؤسسات الحكومية هي عادة لأبناء الأمهات العاملات أو حتى لأبناء العاملين من الرجال ، لكن لا نسجل فيها الجمهور العادي ، فالجمهور أمامهم خيار آخر في الحضانات التابعة للقطاع الخاص ، ونأمل - إن شاء الله - ان تتفق الحكومات المحلية معنا في تخصيص أراضي لهذه الحضانات لأننا مستقبلا سنتوجه كما توجهت التربية بعد سنوات طويلة لأن يكون للحضانة مبنى خاص وأن لا تكون مباني فلل ، لكن الآن ليس أمامنا خيار في هذا المجال ، وإن شاء الله نأمل أن يزيد عدد الحضانات ، والحضانات في الحقيقة دائما تكون منشأة من قبل القطاع الخاص ، ونحن نحفز القطاع الخاص في هذا الأمر .

وفيما يخص - أيضاً - المؤسسات فإننا نأمل - مثل وزارة التربية والتعليم - حيث بها مدارس كثيرة في مناطق بعيدة ان تخصص بعض الأماكن ، فنأمل من هذه الوزارات التي لديها أماكن في هذه المناطق حتى لو نستقطع غرفة أو غرفتين لرضاعة الأطفال على الأقل ، فلدينا مثلا بعض المؤسسات موجودة في عمارات مثل مكتب رئاسة مجلس الوزراء ، وهذه لا ينطبق عليها معايير وشروط القانون في المبنى ، ومع ذلك سمحنا وتجاوزنا ذلك وقلنا لهم خصصوا غرفة تسمح للأم العاملة أن ترضع ابنها او ترعاه فيها ، فنحن نحاول أن نسهل الأمور تشجيعا للجهات الأخرى لإنشاء حضانات، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخ سالم تعقيب أخير لو سمحت .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

طبعا الجهود معروفة من قبل الوزارة ، وحسبما بحثت وعرفت من الإخوة في الأمانة العامة أنه تمت هناك دراسات من قبل الوزارة حول لماذا لا يتم إنشاء حضانات بشكل كافٍ في الوزارات وجاء أن هناك أسباب كثيرة منها عدم توفر المكان وعدم توفر الميزانية وعدم توفر الشروط لإنشاء الحضانة ، لذلك يبقى التنفيذ أقل من المطلوب ، فنحن نتكلم عن قرار صادر من عام 2006م ، وحسب المعلومات أن نسبة التنفيذ تصل حسب الاستبيان لـ 14% في هذا الجانب ، أيضا قامت الوزارة بدراسة على الإنسان الذي ستوفره الحضانة في مقر العمل أو قريب من مقر العمل ، وقريب من مقر العمل نتوقع أنه مؤسسة خاصة ، فبالنسبة للانضباط عن الباقيات تقريبا 100% ، وبالنسبة للإجازات تقريبا 95% أقل ، والاستقالات 89% ، فهذا يؤدي إلى فائدة في العمل وفي الإنجاز في خدمة هذه الدولة ، فأعتقد أننا إذا بقينا نسير بنفس الخطوات الحالية ستبقى النساء العاملات تعاني من عدم وجود حضانة خاصة ، فكيف نشجع المستثمرين لأن يستثمروا في هذه الحضانات ، طبعا نحن لا نريد أن نحمل الحكومة العبء لأن تقوم بكل شيء ، لا ، فنحن نريد القطاع الخاص أن يشارك بهذا الجانب كما هو الحال في المدارس الخاصة والمستشفيات ، فنريد من المستثمرين في القطاع الخاص ان يوفروا الحضانات ، لكن إذا لم يجد هؤلاء المستثمرين الأرض المخصصة للحضانة من قبل الحكومة، وهذه طبعا خدمة ، والقطاع الخاص هو الذي سيتحمل هذا الجزء والعمل لتقديم هذه الخدمة ، إذاً فمن واجبنا أن نوفر له الارض في كل التجمعات السكانية ، وطبعا تكون المنسق والمسؤول النهائي عن هذا الأمر هو وزارة الشؤون الاجتماعية .

أيضا من الممكن إعفاء هؤلاء المستثمرين الذين يقدمون هذه الخدمة من بعض الرسوم مثل رسوم العمل ورسوم الإقامات لتشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع ، وإذا لم يرض أحد من القطاع الخاص بإنشاء هذه الحضانات فلابد للدولة - عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية - أن تقوم بهذا الدور، لأنه - كما ذكرنا - أن هذا جانب مهم ويؤدي إلى تشجيع النساء في العمل ، ففي نهاية مداخلتي إذا رأيتم - معالي الرئيس والإخواء الأعضاء - أن نرفع - بما أن معالي الوزيرة متوافقة مع فكرة أنه لا بد من تخصيص أراضي للحضانات - توصية لمجلس الوزراء بتخصيص أراضي خاصة لحضانات الأطفال تحت إشراف وتنسيق وزارة الشؤون الاجتماعية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ سالم ، الحقيقة أن تخصيص الأراضي هو أمر محلي وليس اتحادي بالنسبة للإمارات ، وبالتالي فهذا الأمر محلي ، لكن بلا شك أن تمنيات المجلس كما هو واضح من كلامك للإهتمام بهذا الموضوع بحكم حيويته لسببين هما :

السبب الأول : أن توجهات استراتيجية دولة الإمارات للإهتمام بالمرأة العاملة وتوفير كل السبل أمام تقدمها ورقيها .

والسبب الثاني : هو التوجيه بالنسبة لموضوع الحضانات في كل مؤسسات الدولة ، وأقصد التوجيه الوزاري في هذا الموضوع ، معالي الوزيرة ، تعقيب أخير لو سمحتي .

معالي / مريم محمد الرومي : (وزيرة الشؤون الاجتماعية)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لقرار مجلس الوزراء فهو ليس إلزاميا وإنما تشجيعياً ، ونأمل أن نضعه في القانون بصورة إلزامية بطريقة أو بأخرى بالنسبة للمؤسسات الحكومية ، وبالنسبة للقطاع الخاص فهذا حسب مقدرتهم ، ونحن نشجع ذلك ، وأتفق مع الأخ سالم بأن يكون هناك مبادرة نطلقها في القريب العاجل خاصة بالحضانات على وجه الخصوص فيما يخص تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، ونشكرك على حضورك وتفاعلك مع الأسئلة ، والآن ننتقل إلى السؤال الأخير.

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي. "

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

يعتبر اجتياز خريجي الثانوية العامة للسنة التأسيسية من التعليم الجامعي من أهم متطلبات التعليم العالي قبل الدخول في التخصص .

فما هي أسباب اشتراط الوزارة اجتياز الطلبة لهذه السنة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

معالي الرئيس ، يسرني التواجد معكم والاستماع لآرائكم ومقترحاتكم خاصة وأنا جديد في هذا المنصب ، والجملة الأخيرة قالها لي الدكتور أنور أن أذكرها لكم حيث أنها تريحهم أكثر . فيما يخص السؤال فإن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العليا الحكومية تختلف شروطها عن شروط اجتياز الطالب لاختبارات الصف الثاني عشر ، وكذلك لمتطلبات شروط الاعتماد الأكاديمي ، فالسنة التأسيسية وجدت حتى يجتاز الطالب امتحان التقييم الأولي ، وبالتالي فإذا لم يستطع اجتيازه فإنه لا بد أن يأخذ هذه السنة التأسيسية ، ولكن إذا اجتاز الامتحان الأولي فلا يحتاج لأن يأخذ السنة التأسيسية ، وأنا أتفق مع العضو في السؤال ، فنحن الآن في دراسة مستمرة مع وزارة التربية والتعليم بحيث ينتقل هذا الموضوع إلى المدارس في عام 2018م ، وبالتالي ففي عام 2018م لن يكون هناك سنة تأسيسية في الجامعات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، في البداية أُصبِّح على معاليكم وعلى أصحاب السعادة الأعضاء والحضور الكريم .

معالي الرئيس ، يسعدني أن أكون أول المتحدثين مع معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، وتفضله بالرد على هذا السؤال ، علما بأني تقدمت بهذا السؤال بتاريخ 23 يونو 2013م إلى إدارة الجلسات في المجلس حتى رأى النور اليوم لمناقشته في هذه الجلسة .

معالي الرئيس ، لقد اصبح واضحا للجميع وبصورة لا تدعو للشك الهدر المادي والمعنوي الذي يتعرض له أبناؤنا خريجو الثانوية العامة حيث يتم تحميلهم ذنب عدم مخرجات التعليم الأساسي للمعايير المطلوبة في التعليم العالي على الرغم من أن أبناءنا الطلبة أدوا ما عليهم واجتازوا المرحلة الثانوية بنجاح ، ولكن من خلال مطالعتنا لوسائلنا الإعلامية والأنباء التي أعلنت عن القرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر في خلوته الاستثنائية بتاريخ 2013/12/8 علمنا بالخبر المفرح وهو اعتماد مشروع لإلغاء السنة التأسيسية للجامعات عبر تطوير المواد الدراسية في مرحلة الثانوية العامة لتوائم المتطلبات الجامعية والذي كان أحد المبادرات التعليمية ، إنني أحيي مجلس الوزراء الموقر على اتخاذه هذا القرار الذي سوف يؤدي بدون شك لتوفير الوقت والجهد والمال على أبنائنا الطلبة

ووطننا الغالي ، وفي الحقيقة أتساءل عن آلية تطبيق هذا القرار ، والإطار الزمني لتطبيقه كما شرح معالي الوزير سيكون في عام 2018م ، لكن ما هي الآلية لتطبيق هذا القرار ؟ ولي مداخلة أخرى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

التاريخ هو في عام 2018م ، وآلية التطبيق بداية من الفصل القادم حيث ستقوم وزارة التربية والتعليم بتأهيل مدرسيها لتدريس السنة التأسيسية وذلك من الصف العاشر والحادي عشر والثاني عشر ، ولهذا السبب فإنهم يحتاجون إلى ثلاث سنوات حتى نلغي السنة التأسيسية من الجامعات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ علي ، لو سمحت ملاحظة ختامية .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة هناك إشكالية أخرى يتعرض لها أبناؤنا الطلبة خريجو الثانوية العامة وتؤدي إلى تعرقلهم واضطرارهم للدخول في مرحلة تأسيسية قبل الدخول في تخصص دراستهم الجامعية وهي اشتراط الوزارة حصول الطالب على احدى شهادات اجتيازهم اللغة الانجليزية مثل " الآيلتس " أو " التوفل " كشرط مبدأي لقبول الطالب في الجامعات والكليات ، وبالطبع أصبح هذا الشرط مادة تجارية تهدف لاستغلال هؤلاء الطلبة وأولياء أمورهم حيث يضطر الطالب لدفع مبالغ تصل لغاية (900) درهم للجلوس وأداء مثل هذه الامتحانات ، وبحسبة مبسطة فإن تكاليف جلوس الطلبة لأداء هذه الامتحانات قد بلغت في العام الدراسي 2012/2011 وعددهم (14) ألف ....

معالي الرئيس :

يا أخ علي ، هذا الموضوع ليس له علاقة بالسؤال .....

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، السنة التأسيسية ترتبط بالمتطلبات التي تطلبها الجامعة وهي اشتراط حصول الطالب على شهادة .....

معالي الرئيس :

هذه الاشتراطات شيء والسنة التأسيسية شيء آخر يا أخ علي .....

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، إذا كان الطالب ليس لديه هذه الشهادة فيلزم بالدخول في السنة التأسيسية ، فهذه مرتبطة بنفس الموضوع يا معالي الرئيس ، فحصول الطالب على شهادة " التوفل " أو " الآيلتس " شرط أساسي لقبوله في الجامعات الحكومية ، فإذا لم يحصل على هذه الشهادة لا يقبل في الجامعة ، لهذا السبب وجد الطلبة - اصلا - أنه لا بد أن يدخلوا في السنة التأسيسية .....

معالي الرئيس :

السنة التأسيسية ليست فقط للغة ، فالسبب الرئيسي في ذلك الوقت الذي من أجله عمل هذا النظام هو أن مخرجات التعليم من المرحلة الثانوية سواء في العلوم أو في الرياضيات أو في اللغات الأجنبية لم يكن بالمستوى الجامعي المناسب لالتحاق أبنائنا بهذه الجامعات المتطورة ، وبالتالي استحدث هذا النظام ، فأرجو التركيز على موضوع السؤال يا أخ علي ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

في الحقيقة فإن عدد الطلبة في سنة 2012/2011م كان (14575) طالب تخرجوا ، وكان هناك مطالبات بأن يؤدوا امتحان " الآيلتس " أو " التوفل " ويحصلوا عليه ، وكان هذا يكلف الطالب مبلغ بحدود (900) درهم ، وقد حسبنا بحسبة مبسطة لهذه الامتحانات لهذا العدد فكان المبلغ تقريبا (14) مليون درهم يتحملها الطلبة وأولياء أمورهم ، هذا غير عن الطلبة الذين لا ينجحون من أول مرة ويكرروا الامتحان مرة ثانية وثالثة ، فالمبلغ أكبر من ذلك ويتحمله أبناؤنا الطلبة وأولياء أمورهم ، ففي الحقيقة هذه إشكالية يعاني منها الطلبة ، وفي نفس الوقت ومن جهة أخرى نلاحظ أن الطلبة قد اجتازوا اللغة الانجليزية ، فالمفروض أن يحصل الطالب على شهادة "التوفل" أو " الآيلتس " أثناء الدراسة الثانوية وليس بعد أن يتخرج من المرحلة الثانوية ، فنحن نود أن نطلب من معالي الوزير أن يكون هناك تنسيق ، وأنا أعلم حب معالي الوزير للإبداع والتطوير ، فنطلب من معاليه أن يكون حصول الطالب على شهادة " الآيلتس " أو " التوفل " أثناء الدراسة الثانوية أو يتم إعفاء الطلبة من هذا المتطلب خاصة وأن الطالب قد اجتاز المرحلة الثانوية والتي كان من ضمنها امتحان اللغة الانجليزية والذي اجتازه بنجاح ، فلماذا يطلب من الطالب موضوع شرط الحصول على شهادة "التوفل" أو "الآيلتس" ؟ وهي مجرد شهادة تحديد مستوى ، ولكن أصبح الموضوع الآن عملية تجارية، فكما ذكرت قبل قليل أن هذه المسألة تكلف الطلبة بحدود (15) مليون درهم في السنة إذا افترضنا أن كل الطلبة نجحوا من أول مرة ، ولكن في الواقع أن

المبلغ مضاعف ، لذلك طلبنا الوحيد أن لا يكون هذا الأمر استغلال لأولياء أمور الطلبة ، ونرى أنه بما أن الطالب نجح في المرحلة الثانوية فيكتفى بهذا الشيء أو أن يتم تحديد المستوى خلال المرحلة الثانوية وليس بعدها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ علي يشدد - أيضا - على مسألة أن المرحلة التأسيسية الآن عندما تدمج في النظام التعليمي الأساسي الختامي بحيث يؤهل الطالب تأهيلا جيدا لاجتياز الشهادتين المطلوبتين للالتحاق بالدراسة في الجامعات ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

معالي الرئيس ، الأخت مريم الرومي أعتقد أنها رفعت يدها وتود الاستئذان لكن معاليك لم تراها ...

معالي الرئيس :

أنا شكرت معالي الوزيرة بعد نهاية الأسئلة الموجهة لها ، شكراً معالي الوزيرة مرة أخرى وبإمكانك الانصراف ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

أول شيء لا يوجد أي ارتباط ما بين شهادة التوفل والسنة التأسيسية .

النقطة الثانية : ما نطلبه أن يحضر هذه الشهادة خلال السنة الأولى .

النقطة الثالثة : كل الامتحانات تؤدى في الجامعات الحكومية مجاناً لمرة واحدة فقط ، وهذا مطلب في جميع الجامعات .

أما بالنسبة للاستغلال من بعض الجهات الأخرى فهذا موضوع خارج عن نطاقنا نحن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى البند الخامس .

*** البند الخامس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي . "

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" أنشئت الهيئة الوطنية للبحث العلمي في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وتأكيدا لأهمية البحث العلمي في دعم مسيرة التنمية والاقتصاد المعتمد على المعرفة في المجتمع ، وبناء نظام متطور للبحث العلمي والابتكار في الدولة من خلال استثمار جهود وامكانات المجتمع في مجال البحث العلمي وتنمية هذه الإمكانات بصفة دائمة وتوجيه الجهود نحو دراسة وتحليل جميع القضايا ذات الأولوية الاستراتيجية ، وهو ما يتطلب تكثيف الاعتماد على البحث العلمي والحرص على نقل واستيعاب التقنيات الحديثة باستمرار والأخذ بالسبل للتعرف على نتائج البحوث العلمية في الميادين كافة ، وتحقيق المنفعة المرجوة منها . لذا نرجو مناقشة سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي من خلال المحاور التالية :

1. **استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي .**
2. **الموازنة المخصصة للبحث العلمي في الوزارة .**
3. **دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والابداع والاختراع .**

مقدمو الطلب

د. منـى جمعـة البحـر

شيخـة عيسى العـري

سالـم محمـد هويـدن

رشـاد محمـد بوخـش

أحمـد محمـد الجـروان

عائشة أحمد محمد اليماحي

نـورة محمـد الكعبـي "

معالي الرئيس :

الآن أيها الإخوة ، ننتقل - كما جرت العادة - لقراءة ملخص التقرير* والتوصيات ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

---

* تقرير اللجنة في شأن الموضوع ملحق رقم (2/أ) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

إذاً ليتفضل سعادة / حمد الرحومي - مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة إلى المكان المخصص للمقرر لقراءة ملخص التقرير والتوصيات .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته العاشرة المعقودة بتاريخ 2012/5/8م في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:-

- المحور الأول :- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي. وخلصت اللجنة الآتي:-

1. لم تبين الخطة التشغيلية للوزارة ماهية البحوث العلمية سواء من حيث البحوث الأكاديمية التي تعنى فقط بإنتاج المعارف النظرية أو البحوث التطبيقية.
2. عدم وضوح مدى الارتباط بين المبادرات المحققة للأهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للبحث العلمي وبين الواقع المجتمعي.
3. غياب آليات وبرامج عمل واضحة في شأن الأنشطة المتعلقة بمبادرات الهيئة ما يتعلق بدور الهيئة في التعاون مع الجامعات بشأن التخطيط لمجالات البحث العلمي المرغوب خاصة في المجالات التطبيقية.
4. عدم استفادة جامعات الدولة من الأنشطة والمطبوعات البحثية نتيجة غياب قاعدة بيانات للأبحاث العلمية تخص الأنشطة البحثية.

- المحور الثاني :- الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة. وخلصت اللجنة الآتي:-

1. تدني نسبة الإنفاق الحكومي في دولة الإمارات على البحث العلمي بما يعادل (0.20%) من إجمالي الدخل القومي لعام 2012م.

2. انخفاض نسبة ما تخصصه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانيتها (0.15%) عام 2012م لدعم البحث العلمي، مما يعيق دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي في تنفيذ استراتيجيتها وخطط عملها.

3. ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في جامعات الدولة مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد حيث لم يتجاوز دعمهما للبحث العلمي (1%).

4. عدم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للهيئة الوطنية للبحث العلمي وفق مطالبها والمقدرة ب (100 مليون درهم) في عام 2008م، على الرغم من أن الهيئة قدمت برامج تفصيلية بأنشطتها البحثية.

- المحور الثالث:- دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع. وخلصت اللجنة الآتي:-

1. غياب خطة أو برنامج عمل أو استراتيجية للوزارة في شأن تسويق الأبحاث ونتائجها.

2. غياب مفهوم " فرق العمل البحثية" في الجامعات أو العديد من المراكز العلمية، والاعتماد بصفة غالبة على البحوث والاستشارات الفردية.

3. غياب التعاون بين مؤسسات التعليم العالي "الجامعات" و الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وغياب التعاون بين جامعات الدولة وجامعات دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإعداد البحوث العلمية المشتركة.

- بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-

1) فصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجعلها مستقلة وتكون بمثابة المرجعية العلمية والإدارية واللوجستية للبحث العلمي، بحيث تحكم وتنظم عملية البحث العلمي في الدولة.

2) إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي بالدولة تسهم فيه المؤسسات والشركات الخاصة العاملة في الدولة، وتخصص له اعتمادات مالية حكومية في موازنة الدولة.

3) إعداد خطة سنوية للبحث العلمي والإشراف على تنفيذها من خلال برامج وشراكات واتفاقيات بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي، والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة.

4) زيادة مخصصات موازنة الجامعات لتحسين البنية التحتية للبحث والتطوير مثل (دعم المختبرات وتجهيزات ومرافق البحث العلمي في جامعات الدولة..).

5) زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية السائدة باعتبار أن البحث العلمي هو قاطرة التقدم والتنمية بالدولة مع الأخذ في الاعتبار نسب الإنفاق الحكومي في الكثير من دول العالم على البحث العلمي.

6) زيادة نسبة ما تخصصه الوزارة للهيئة من ميزانيات خاصة للبحث العلمي لتمكين الهيئة من تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها ومشاريعها.

7) الاستفادة من الخبرات الدولية المقارنة في توفير مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية، واستكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل هذه البحوث خاصة تجارب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وإعداد دراسات في هذا الشأن على أن يعقبها حلقات نقاشية مع الخبراء والمختصين للتوصل إلى نتائج محددة في هذا الصدد.

8) ضرورة تخصيص نسبة (5%) من بند الميزانية المخصص لكل وزارة اتحادية لأجور الخبراء والمستشارين وإيداعها في الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن بنود ميزانية كافة الوزارات الاتحادية في الدولة، مما سيساعد في تمويل البحوث العلمية في الجامعات، و تمكين الوزارات الاتحادية من تقليل الاعتماد على الخبراء والمستشارين.

9) الاعتماد على المعايير النوعية المتبعة دوليا لقياس مؤشرات أهداف دعم البحث العلمي ومنها "الجودة النوعية للموضوع، ومستوى التعاون بين الجامعات، ومدى إمكانية البحث في تقديم قيمة مضافة وغيرها .. " خاصة في إطار معايير التوائم مع مشكلات المجتمع واحتياجاته، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10) إعداد خطط وبرامج عمل واضحة لتحقيق التكامل والارتباط بين المقترحات البحثية وتنفيذها في إطار مشروعات بحثية كبرى تتعلق بالجانب التطبيقي ذو الأثر المباشر على تنمية جوانب المعرفة والتنمية بالدولة.

11) تبني خطط عمل مشتركة بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي والجامعات حيال توجيه مجالات البحث العلمي، وتحديد أولوياته، ومستهدفاته، وأغراضه.

12) تخفيض ساعات التدريس للهيئة للتدريسية بالجامعات بما لا يتعدى المساقين للفصل الواحد مما يمكنهم من متابعة مشاريعهم البحثية.

13) إعداد خطط وبرامج عمل محددة خاصة بتحقيق الارتباط والتكامل بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي وكلا من مؤسسات القطاع الخاص وقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى التطبيقية بالدولة والانتهاء من إعداد خطة تسويقية لمجالات البحث العلمي في هذا الشأن.

معالي الرئيس :

شكرا سعادة المقرر ، الآن ننتقل ايها الإخوة لمناقشة الموضوع ، وكالمعتاد نبدأ بمقدمي طلب المناقشة وهم أعضاء لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة وهم :

سعادة / د. منى جمعة البحر .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي .

سعادة / د. شيخة عيسى العري .

سعادة / نورة محمد الكعبي .

ثم بعد ذلك يأتي دور الإخوة والأخوات طالبو الكلمة في مناقشة الموضوع العام وهم :

سعادة / رشاد محمد بوخش .

سعادة / د. شيخة علي العويس .

سعادة / علي عيسى النعيمي .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري .

سعادة / راشد محمد الشريقي .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة .

وإذا أراد أي أحد آخر من الإخوان الكلمة بعد ذلك فسنضيف اسمه ، والآن تفضلي يا دكتورة منى البحر وأرجو الالتزام بالوقت وهو خمسة دقائق .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، معالي الوزير / سمو الشيخ حمدان بن مبارك ، الإخوة والأخوات الزملاء طاقم وزارة التعليم العالي ، أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جميعا .

يسعدني من هذا المنبر أن أنتهز هذه الفرصة وباسم لجنة أعضاء التربية وجميع الإخوة الأعضاء أن نحمد الله على سلامة قائد مسيرتنا رئيس الدولة طالبين من الله سبحانه وتعالى أن يتمم عليه عافيته وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية .

سيدي الرئيس ، نحن اليوم نناقش موضوع قريب جدا من قلبي أنا شخصيا، وكلما أنظر إليه أستشعر شيء من القلق ، فأرجو أن تسمح لي بأن أتقدم بهذه الديباجة التي سوف تنتهي بسؤال عام ، ومن ثم سيتقدم باقي الأعضاء بالأسئلة .

سيدي الرئيس ، معالي الوزير ، نحن اليوم أمام مسرح مفتوح لعالم مختلف ، عالم أهم ثوابته هو التجدد والمفاجآت والدهشة ، وقانونه الحاسم الوحيد هو تسارع معدلات الأداء والإبداع والحركة ، ولا يمكن اعتماد أي واحد منا كلاعب أساسي في هذا العالم إلا إذا تجلت قدرتنا على الاستجابة والإضافة والإبداع وسرعة التفاعل والمبادرة ، إنه عالم يا سيدي الرئيس لا يعبأ بالقاعدين ولا بالمتفرجين ولا بالمتلقين غير المشاركين ، ولكنه عالم قائم مشغول بظواهره وإبداعه ، ولعل أحد أهم إبداعاته هو اقتصاد المعرفة ، وعندما نقول اقتصاد المعرفة وبالذات عندما نتكلم عن المعرفة فنحن نتكلم عن هذا المفهوم التاريخي القديم الذي يكاد يكون بعمر الإنسان نفسه ، هذه المعرفة ذات الطبيعة التراكمية والديناميكية والمتجددة ، ولقد شبه بعض الباحثين بأن المعرفة هي مثل النقود والإلكترونيات كلما دخلت حيز الفعل والتأثير والتحفيز والحركة كلما زادت وكلما أخصبت ، وأذكركم هنا جميعا أن جميع الثروات هي ثروات طبيعية ناضبة ومنتهية سواء كان ذلك بترول أو كان نحاس أو غيره ، والثروة الوحيدة التي تستمر وتدوم ولا يمكن أن تنضب هي المعرفة ، بل بالعكس عندما تستخدم وتوظف تتزايد وتخصب وتنمو كلما خضعت للتوظيف والمشاركة والتبادل والاستثمار ، ومنذ تسعينيات القرن العشرين ومع بزوغ ثورة الاتصالات والمعلوماتية اتجهت حركة العالم كله أكثر نحو اقتصاد المعرفة، وتحول رأس المال الدافع للإنتاج في هذا الاقتصاد الجديد من أن يكون عملة ونقود إلى أفكار وإبداع واختراعات وتكنولوجيا حديثة .

سيدي الرئيس ، لقد كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الأساسية في الإنتاج في الاقتصاد القديم ، أما اليوم فنحن يحكمنا اقتصاد جديد أدواته الأساسية هي الفكر والمعرفة والتقنية الحديثة والابتكار والذكاء ونظم المعلومات ، وكلنا نعرف أن المعرفة وبكل صورها ومصادرها ومحتواها أصبحت هي المحرك الرئيس للنمو سواء كان ذلك نموا اقتصاديا أم نموا اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا ، وكلنا نعرف أن المصدر الوحيد لتوليد المعرفة هذا السلاح الأساسي لنا اليوم هو البحث

العلمي ولا شيء غير البحث العلمي سواء كان في جوانبه الإنسانية من فلسفة وأدب وتاريخ وفنون وعمارة أو كان في جوانبه الأساسية من رياضيات وفيزياء وكيمياء وعلوم أو في الجانب الطبي أو الجانب البيولوجي أو الهندسة أو غيرها . وفي دراسة تمت قام بها البنك الدولي أكدت هذه الدراسة على مؤشرين أساسيين : حيث ذكرت أن ثروات العالم الاقتصادية تنقسم إلى نوعين : الأول هو الثروات المحسوسة التي لها طبيعة فيزيائية ، وطبعا هذا مثل البترول والمعادن وغيرها والبنى التحتية وما ينتج وغيرها ، أما الثروة الأساسية أو النوع الثاني من رأس المال هو رأس المال الإنساني : هو مهارات الأفراد وتأهيلهم العلمي وإمكانياتهم البحثية وقدراتهم على البحث وعلى التقصي ، في هذه الدراسة تمت الإشارة إلى أن 80% من ثروات الدول الأكثر غنى في العالم هي ثروات تتعلق بمهارات الإنسان ومدى علمه وكفاءته وثقافته ، وهي رهن بفاعلية النظام التعليمي الذي يؤهله وفاعلية البحث العلمي ومنتجاته الفكرية ، وكما ذكرت سابقا فإن منظومة التعليم والبحث العلمي هي المصدر الأساسي لتوليد المعرفة التي أصبحت في الاقتصادات الجديدة العمود الفقري لها ، فإن كل ما نشتريه أو نبيعه وغيره هذه كلها أصبحت عناصر رأس المال الفكري أو القوة أو ما نسميه بالقوة العلمية الناعمة والتي تلخص في أنها هي : المهارات والقدرات والخبرات والأفكار التي ينتجها الفرد والتي تكون نتيجة خبراته وتجاربه وتطبيقاته المختلفة ، لذلك ومن هذا المكان وبعد هذه المقدمة وحسب استراتيجيتنا الوطنية التي صدرت من قبل الدولة ، وفي العنصر الثالث من الاستراتيجية الحكومية المعنونة بـ " متحدون في المعرفة " والتي تتحدث عن اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالمعرفة والإبداع ، اقتصاد معرفي متنوع مرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة ، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات ، وفي البند 3/3 من الاستراتيجية ومن تحت هذا العنصر الثالث يقول في الاستراتيجية : " تشكل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية ، وأعتقد ونحن اليوم في دولة الإمارات هذه الدولة التي أصبحت تضع "Bench Mark" لكثير من الإنجازات في العالم كله لكننا عندما نأتي إلى البحث العلمي نرى أننا متأخرون كثيرا ، فإذا أردنا - يا سيدي الرئيس ، معالي الوزير - أن نظل نضع معايير "Bench Mark" للعالم في منتجاتنا المستقبلية وأن نكون في موقع التنافس وليس في موقع الهامش فأعتقد أنه من الأولى بنا منذ هذه اللحظة أن نركز على البحث العلمي ، وإذا كانت استراتيجيتنا تذكر هذه الأمور فأين نحن يا سيدي الرئيس ، معالي الوزير من هذا ، وكيف سيتم تطبيق

ما يأتي هنا في الاستراتيجية ونحن نرى اليوم أن ميزانية البحث العلمي في دولة الإمارات من أقل الميزانيات مقارنة بالدول الأخرى ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الدكتورة منى البحر ، معالي الوزير ، سعادة الدكتورة منى البحر تذكر بأن استراتيجية الحكومة تقوم على النظر المستقبلي لأهمية المعرفة في البناء التنموي لدولة الإمارات ، ولكن يقابل ذلك تقصير في مجال دعم البحث العلمي ، تفضل بالتعليق .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

لا شك أن ما ذكرته الدكتورة صحيح ، وأنا شخصيا أتفق معها في كل الكلام الذي تفضلت به ، فالميزانية المعتمدة للبحوث العلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل - وأنا لا آخذ فقط الرقم المعتمد لوزارة التعليم العالي - هو تقريبا في حدود (600) مليون درهم لكل معاهد البحوث والبحوث سواء كانت اجتماعية أو علمية ، فالمبلغ هو تقريبا (600) مليون درهم ، وتفاصيله موجودة إذا أرادت الدكتورة أن نبعث لها نسخة منه .

أما بخصوص الخطة للسنوات القادمة فنحن لدينا الكثير ، فمنذ تأسست الهيئة في عام 2008م وحتى اليوم عندنا تقريبا (900) بحث 80% منها ، وهي (200) بحث قبلت ، وعدد (150) أو (120) بحث منها حصلت على جوائز ، وبالرغم من اتفاقي الكبير مع الدكتورة ولكن أتصور أن المبلغ ككل وهو (600) مليون درهم على مستوى الدولة هو مبلغ جيد ، وبالإضافة لذلك فقد تطرق تقريركم إلى أن جامعة الإمارات حصتها هي 1% ولكن الرقم الصحيح هو (3.6%) من ميزانية جامعة الإمارات للبحث العلمي ، والرقم خاصة في جامعة الإمارات يزيد من وقت لآخر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة الميزانية التي كانت واضحة بالنسبة لنا ونحن نبحث هذا الموضوع كانت أقل من ذلك ، وطبعا نحن نعرف أنه في الفترة القليلة السابقة منذ اسبوعين تقريبا تم ضخ ميزانية للبحث العلمي ، ولكن ما يهمني في هذه المسألة ، وأريد أن أؤكد هنا على شيء واحد أننا جميعا في قارب واحد ، ونتمنى جميعا في هذا القارب أن نصل بهذه الدولة - كما ذكر إخواني وكما هو متفق عليه - إلى أن نظل نسن المعايير للدول الأخرى ، وأن نكون دائما في المركز الأول ، وأنا

أعرف أن جامعة الإمارات تعتبر من أكثر الجامعات أو هي الجامعة الوحيدة تقريبا البحثية في الدولة، وعند زيارتنا لهذه الجامعة رأينا البنية التحتية من مراكز بحثية ومن مختبرات ، فهي موجودة ومتوفرة ، ولكن من يفعل هذه المختبرات ، ومن يفعل هذه المراكز البحثية ؟ فالمراكز البحثية موجودة ولكن عندما نسأل عن بعض المراكز حتى هذا اليوم نجد أنها لم تنتج أي بحث بالرغم من أنها أسست قبل سنتين أو أكثر ، فبالتالي فهذه الميزانية كيف ستوظف ، وما هي الأولويات التي ستضعها؟ فنحن لا نريد بحثا علميا - معالي الوزير ، سيدي الرئيس - عاما ، ولكن الآن هناك حاجات في الدولة لأمور ، فعندما ننظر إلى الجانب الصحي مثلا - معالي الوزير ، سيدي الرئيس ، الإخوة الأعضاء - نجد أن لدينا مشكلات صحية واضحة ، فمثلا اليوم نرى ان عدم الإنجاب ما بين المواطنين في حالة ازدياد ، وحتى هذه اللحظة ونحن نتكلم هنا لم يتم أي بحث في هذه المسألة لمعرفة أسبابها ، ونحن عدد سكان قليل ونحتاج لزيادة الإنجاب ، كذلك نتكلم اليوم عن مرض مثل مرض السرطان وهو في حالة ازدياد ، وهو لا يستثني سنا معينا ، فهو يشمل الصغير والكبير ، ولم تقم دراسة واحدة في هذا الجانب ، فنريد من هذه المراكز البحثية أن تتحرك ، وأن تكون هناك أولوية وطنية تخدم حاجات الدولة المختلفة من أجل أن يكون لهذا البحث مردود يتم استخدامه ، غير ذلك - سيدي الرئيس - كم من عدد رسائل الدكتوراة والماجستير التي تظهر ، وهذه كلها بحوث منها ما هو في جانب مكتبي وجانب ميداني بحثي ، فما هي أوجه الاستفادة من هذه البحوث والرسائل ؟ كلها مركونة على الرف بالرغم من أن معظمها قائمة أو تدور حول مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، فبالتالي أطلب وأتمنى من معالي الوزير والعاملين في وزارة التعليم العالي أن توضع خطة واضحة المعالم تركز على متطلبات واحتياجات المجتمع البحثية وليس أية بحوث أخرى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة الدكتورة منى تنادي بتفعيل مراكز البحث الموجودة في الجامعة للتركيز على أبحاث تهم المجتمع في المجالات الصحية وغيرها ، والاستفادة من رسائل الدكتوراة المعمولة عن مجتمع الإمارات ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

للمرة الثانية أتفق مع الدكتورة فيما تفضلت به ، ولكن من شروط تمويل أي بحث في التعليم العالي أن يخدم مجتمع الإمارات ، وبالتالي فهذه المسألة مأخوذة بعين الاعتبار ، وتوجد الكثير من البحوث عندنا على الموقع الإلكتروني للوزارة ، وبالتالي فأي أحد يريد الإستفادة منها يستطيع العودة إليها ،

بالإضافة إلى ذلك فقد تشكلت بقرار من مجلس الوزراء لجنة وفريق عمل لدراسة مرض السرطان ، ونحن في الوزارة وفي الجامعة على أتم الاستعداد لقبول أي باحث جديد يدخل علينا بفكرة جيدة تخدمنا وتخدم الدولة .

أما بخصوص المبلغ الذي تم ضخه للبحوث الذي ذكرته الدكتورة فإذا كانت تقصد جامعة الإمارات فنحن لم يكن لدينا مبلغا مرصودا للأبحاث ولكن عندما يكون هناك وفورات بعض الأحيان في الميزانية نحولها للبحوث ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير .

بداية - حقيقة - سررنا بالأمس بتصريح سمو الفريق الشيخ محمد بن زايد حول صحة صاحب السمو رئيس الدولة ، وهو تصريح شخصي منه شخصياً حيث قال فيه أن صاحب السمو رئيس الدولة بخير، ولا يسعنا إلا أن ندعو لسيدنا صاحب السمو رئيس الدولة بالصحة والعافية وأن يعود لممارسة أعماله المعتادة .

سيدي الرئيس ، الحقيقة أن موضوع البحث العلمي هو موضوع عالمي وليس موضوع محلي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وهناك فلسفة في البحث العلمي يجب أن تؤخذ بالإعتبار ، والفلسفة هي أن البحث العلمي هو عملية متكاملة وليس عملية جزئية بأن تكون مجزأة ، فالبحث العلمي يعني أنه يجب أن يكون هناك بنية تحتية ومختبرات ومكاتب ومراجع وإمكانيات بشرية وتمويل ، وعملية البحث في حد ذاتها والاستفادة من الآخرين ، ومخرجات البحث العلمي يجب أن يستفاد منها في الدولة ، والوزارة أصدرت استراتيجية بموافقة مجلس الوزراء هي استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة ما بين 2011 - 2013م لثلاث سنوات ، والحقيقة فهي مشكورة لإصدار هذه المبادرة أو هذه الاستراتيجية حيث احتوت هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادرات ، وسأتطرق لجزء من هذه المبادرات ، وسأسأل معالي الوزير عما تم تحقيقه من هذه المبادرات :

المبادرة الأولى : دعم وتشجيع البحث العلمي والابتكار - أرجو من معالي الوزير أن يتابع معي لأنها حوالي ست أو سبع نقاط سأذكرها مرة واحدة .

ثانيا : التعاون مع الجامعات بشأن التخطيط في مجالات البحث العلمي .

ثالثا : بناء نظام تنافسي عالمي ، وهذه مبادرات الوزارة الواردة ضمن الاستراتيجية .

رابعا : تطوير قدرات البحث العلمي بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية .

خامسا : التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية في مجال البحوث التطبيقية والابتكار .

سادسا : اكتشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل البحوث العلمية .

الحقيقة أن هذه رؤية شاملة ، ولو تحققت هذه الرؤية فسنكون في غنى - إن شاء الله - عن مناقشة الموضوع لأنه سيتحقق الهدف المطلوب ، ولكن من خلال دراستنا لتقرير وعمل اللجنة اتضح لنا أن البرامج لم تكن واضحة في هذا الجانب ، وكذلك الآليات لم تكن واضحة لتنفيذ هذه البرامج ، والآن هذه الخطة انتهت في نهاية العام الماضي ، فأرجو من معالي الوزير ان يوضح لنا ما هي النتائج التي تحققت في كل معيار من هذه المعايير ، فماذا حققنا من هذه المبادرات ؟ فهل حققنا الدعم ، هل حققنا التعاون ، وماذا حققنا فيه وأين وصلنا في هذا الموضوع ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد ذكر عدة قضايا في استراتيجية الدولة في مجال البحث العلمي حيث تدور القضية الأولى حول مبادرة دعم وتشجيع البحث العلمي ، وثانيا : التعاون مع الجامعات في مجال البحث العلمي ، وثالثا : بناء نظام تنافسي عالمي ، ورابعا : تطوير قدرات البحث العلمي وربطها مع الأولويات الوطنية ، وخامسا : التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية ، وسادسا : ابتكار وسائل جديدة لتمويل البحث العلمي غير الوسائل التقليدية ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، لا شك أن ما تفضل به الأخ أحمد - أيضا - انا اتفق معه فيه ، فهناك استراتيجية كانت للتعليم العالي من 2011 - 2013م ، وقد نفذ الإخوان جزء كبير منها كما أتصور، والآن لدينا خطة جديدة من العام الحالي ولغاية عام 2016م ، وإذا وفقنا الله - إن شاء الله - واستطعنا تحقيق جزء كبير منها سنكون أنجزنا شيئا كبيرا لدولتنا ، وأنا أتفق مع الأخ أحمد أنه لا بد أن يكون هناك دعم أكبر للبحوث العلمية ، ولكن نحن بقدر الميزانية الموجودة عندنا ندعم كثير من البحوث ، وأعطيتكم الارقام قبل قليل ، بالإضافة إلى أننا نعتبر أنه حتى البحوث العلمية التي تقام من قبل المؤسسات الأخرى والجامعات الأخرى غير الحكومية تصب في نفس الاتجاه .

بخصوص التعاون : لا شك أن هناك تعاوناً كبيراً ما بين الوزارة والجامعات ، فلا يخلو اجتماع أو ورشة عمل او منتدى من حضور جزء كبير من الجامعات التي لديها اهتمام بالبحوث العلمية والاجتماعية .

وبالنسبة للتنافس نحن دائما في تقييمنا للبحوث التي تصلنا عن طريق الهيئة يكون التنافس هو الأساس لتقييم وتمويل البحوث للمراحل المستقبلية ، فحتى براءات الاختراع نحن نمولها لتثبيتها .

بالنسبة للتطوير : طبعا نحن نطور البحوث بما يتطلبه مجتمع الإمارات كما تفضلت الدكتورة قبل قليل بخصوص - مثلا - الأمراض الموجودة والمنتشرة من أمراض العصر الآن ، فنحن نعمل على هذا المبدأ .

بالنسبة للتعاون مع القطاع الخاص : القطاع الخاص - مع كل احترامي لهم - ولكنهم دائما في موضوع الحياة المجتمعية والتفاعل المجتمعي غير موجود ، وكذلك غير موجود في كل المجالات وليس فقط في مجال البحوث ، ولكن نحن نسعى - طبعا - مع بعض الجهات الخاصة وبعض الجامعات الخاصة في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا سيدي الرئيس ، في الحقيقة أن الإجابة لم تكن شاملة لما تطرقت إليه ، لكن هي غطت معظم النقاط ، ونحن نقدر - كما تفضل معالي الوزير - أنه جديد في الوزارة ، وانه سوف يعمل على تطوير هذا المجال ، ونحن سوف ندعمه في هذا المجال في كل الأماكن ، ولكن - أيضا - في نفس الوقت نحن نتعامل مع مؤسسة ، والمؤسسة تتصف بالاستمرارية ، ويفترض أن ما تم في الفترة الماضية أن يبنى عليه ، ويكون قاعدة للتطوير ، وتطرق معاليه أن لديهم خطة استراتيجية مستقبلية للسنوات الثلاث القادمة ، وهذا شيء يسعدنا ، ولكن يجب أن تكون الخطة متكاملة وقابلة للتنفيذ ، فنحن يجب أن نكون طامحين ولكن بخطط قابلة للتنفيذ ، فلا نضع خطط يكون لها الصدى الكبير ولكن إمكانياتنا لا تسعفنا لتنفيذها سواء لمحدودية عدد الباحثين المواطنين والعدد المحدود في البيئة وغيرها من الأمور ، فنحن نقدر هذا الموضوع ، لذلك نريد خطط مرحلية ، فنحن وضعنا أهداف عالية لفترة ثلاث سنوات ، وأنا منذ قرأت هذه الأهداف عرفت أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف ، أبدا لا يمكن تحقيقها ، فنحن نريد خطة قصيرة وأهداف طموحة ، والآن يا حبذا لو يتفضل معالي الوزير ويعطينا ملامح الخطة المستقبلية التي تفضل بها ، فسنكون شاكرين له ، وهذه آخر مداخلة لي وأكرر شكري لمعاليكم واهتمامكم بالموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعاد الأخ أحمد يتساءل عن الملامح العامة لخطة الوزارة الاستراتيجية بالنسبة للبحث العلمي في السنوات القادمة ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

أنا في بداية حديثي عندما قلت أني جديد في هذا المنصب كانت مجرد دعابة مع الدكتور أنور ، ولكني لا أتنصل من مسؤوليتي في هذا المنصب ، والإخوان الذين كانوا سابقا ، والشيخ نهيان لا شك أنه بذلوا مجهوداً كبيراً ، ولكن كما تفضل الأخ أحمد ربما كانت بعض الأهداف عالية السقف وبالتالي كان الوصول إليها فيه شيء من الصعوبة ، ولذلك إن شاء الله تكون خططنا للسنوات القادمة تخدم مجتمع الإمارات ، وتكون خطط طموحة ولكن بنفس الوقت بإمكانية الوصول إلى جزء كبير منها ، ومجال البحث العلمي نفسه كما يعلم الإخوان هو مجال واسع ويحتاج إلى ميزانيات عالية ويحتاج إلى بحوث وباحثين ، ونحن على قدر ما لدينا من ميزانية ومن اتصال مع بعض الإخوة وبعض المؤسسات البحثية أعتقد أننا حتى الآن بالإمكانيات الموجودة قطعنا مشوار جيد ، وانا لدي لائحة كبيرة بالبحوث الموجودة عندنا ، وقبل قليل تطرقت للأرقام حول البحوث التي خرجت من الهيئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ فيصل عبدالله الطنيجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، تخصص الجامعات البحثية العالمية ما يوازي (400) ألف درهم لكل طالب في برامج الدراسات العليا حيث يتم تخصيص مستوى تميل خاص للمشاريع البحثية يتجاوز مرتين ونصف مستوى الدعم التمويلي المتاح لبرامج البكالوريوس خاصة في جامعة زايد ، حيث أن الدعم المتوفر للطالب لا يتجاوز مبلغ (64) مليون درهم ، ولا يتجاوز الدعم الاتحادي للجامعة 20% من متوسط الدعم المتوفر للجامعات العالمية في حين أن نسبة الطلاب في مرحلة الدراسات العليا الملتزمين بالمشاريع البحثية الغنية الكبرى الجامعات العالمية يشكلون ما بين 35 - 60% من نسبة الطلبة المسجلين ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة وهي 1% أو اقل بين مجموع الطلاب المتخصصين في مثل هذه المشاريع من اصل الطلاب المسجلين ، وعليه أتساءل معالي الرئيس :

السؤال الأول : ما هي اسباب تواضع الدعم للبرامج البحثية في الدراسات العليا رغم اعتمادها من قبل الوزارة في خططها الاستراتيجية ؟

السؤال الثاني : ما هي مصادر التمويل البديلة التي تعتمد عليها الجامعة لتعزيز ودعم برامج البحث والتطوير والابتكارات ؟

السؤال الثالث : ما هي البرامج التي اعتمدها الوزارة لإشراك القطاع الخاص في دعم المشاريع البحثية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ فيصل يذكر عدة أسباب وعدة مواضيع منها : اسباب تواضع الدعم للبرامج البحثية في الدراسات العليا ؟ وما هي مصادر التمويل البديلة ؟ والسؤال الثالث : كيفية إمكانية جعل القطاع الخاص يساهم في دعم البرامج البحثية وبرامج الدراسات العليا . تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ فيصل ، بالنسبة اسباب تواضع الدعم للبرامج البحثية ، انا لا اتصور أن هذا في الجامعة ، فالأخ فيصل تطرق إلى جامعة زايد ، وجامعة زايد لها رئيس مختص ولها مجلس إدارة ، وبالتالي لا أستطيع الإجابة عن جامعة زايد ، ولكن سأجيب عن جامعة الإمارات ، فنحن في جامعة الإمارات ندعم الطلبة ، وميزانية الدعم للبحوث تعتمد على البحث نفسه ، فهناك بحوث يصل دعمها إلى نصف مليون درهم وأكثر ، وهناك بحوث لا تحتاج لهذا الرقم ، فبالتالي إذا كنا مقتنعين بالبحث كجامعة فدائما يكون الدعم متوفر .

بالنسبة للتمويل البديل : اتصور ان المقصود بذلك عن طريق الشركات والقطاع الخاص ولكن اعتقد أنه سيكون محدود جدا ، فمن الصعوبة بمكان ان نستطيع استقطاب الشركات الخاصة والقطاع الخاصة للاستثمار في البحوث لأنه كما قلت قبل قليل أن القطاع الخاص مقصر في أشياء كثيرة اكثر أهمية حتى من البحوث العلمية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل ترغب بالتعقيب يا أخ فيصل ؟

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، ليس لدي تعقيب .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، بداية سأتكلم عن الهيئة وإنشاء الهيئة ، أعتقد أنه يوجد الآن خلط في الاختصاصات ، فالهيئة أنشئت بقرار من الوزير ، ونحن عندما اجتمعنا

وعندما نقرأ الآن اسم الهيئة فالحقيقة نحن عندنا - مثلا - هيئة الموارد البشرية وهيئة الهوية وهيئة المعاشات والهيئة الاتحادية للكهرباء وهيئة البريد وغيرها من الهيئات ، وهذه جميعها نظام إنشائها ليس من وزير ، فاختصاصاتها تأتي من مجلس الوزراء وأيضا بمرسوم ، والآن نحن عندما نتكلم عن الهيئة فحقيقة هي ليست هيئة وإنما هي إدارة ملحقة بوزارة التعليم العالي وليست هيئة بالمعنى المتعارف عليه ، فأصلا ليس هناك قرار بإنشائها سوى قرار وزاري ، ولذلك فهي بهذه الصفة لا تتعدى أكثر من كونها إدارة من الإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي ، لأن الهيئات جميعها يكون بها مرسوم ولها رئيس واختصاصات وهيكل ، فكل هذه الاختصاصات من غير الوزير ، بل إن القانون الاتحادي في شأن تنظيم وزارة التعليم نفسها في المادة (4) البند (3) منها ينص على : " إعداد مشروعات القوانين لإنشاء المؤسسات الحكومية للتعليم العالي والبحث العلمي " فقانون إنشاء الوزارة يعطي لها الحق لتعد مشروعات القوانين لمثل هذه الهيئات ، ومن ثم يرسل لمجلس الوزراء ويأخذ الدورة التشريعية المعتادة لإصداره في شأن إنشاء مثل هذه الهيئة ، ولكن الآن نحن عندنا قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (41) والذي يتكلم عن إنشاء وتنظيم الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، لكن جميع الهيئات لها نظام إنشاء غير عن هذا النظام الذي أنشئت به هذه الهيئة ، والنظام الآن يتكلم عن أنها هيئة ونفاجأ انها هي مجرد إدارة ملحقة بالوزارة وليست هيئة منفصلة وليس لها ميزانية منفصلة ، ولا تأتي تعييناتها بقرارات من مجلس الوزراء ، فأود التأكد من هذه المسألة ، لأني أعتقد أن بها نقطة دستورية أو خلاف قانوني في أنها ليست هيئة منفصلة كباقي الهيئات الموجودة عندنا في الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

اخ حمد ، انت تريد ان تتأكد من معالي الوزير أن هذه هيئة كبقية الهيئات الأخرى التي تأتي من مجلس الوزراء وذلك بصدور قانون بشأنها أم أنها إدارة من إدارات الوزارة ولكن المسمى " هيئة " ؟

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

نعم معالي الرئيس ، فعندما تعطيها اسم " هيئة " فأنت تقارنها بجميع الهيئات الموجودة في الدولة ، وجميع الهيئات في الدولة تصدر بقانون من جهة معينة ، والآن أصبح كأنه تعدي على الاختصاص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ حمد يطرح مسألة أن الهيئة الوطنية للبحث العلمي هي صدر بها قرار من الوزير ، وبذلك فهي أشبه ما تكون بالإدارة التابعة للوزارة وليست هيئة بالمعنى المتعارف عليه في الهيئات الأخرى ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ حمد ، الكلام الذي تفضل به الأخ حمد صحيح مائة بالمائة ، وبالتالي فنحن قبل خمسة أشهر أو ستة أشهر غيرنا هذا المسمى من هيئة إلى إدارة ، فما تفضل به الأخ حمد صحيح ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، لكن أعتقد ان هناك وجهة نظر وكذلك هي موجودة في التوصيات وهي أننا إذا أردنا الهيئة ، واردنا أن نعطيها الزخم والاستقلالية وأن تدير البحوث ، فأعتقد أن وجهة نظر اللجنة والتي طرحتها في التوصيات بأن يكون هناك استقلالية كاملة لهذه الهيئة وأن يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بأنها هي هيئة مستقبلة بميزانيتها وهيكلها الإداري وجميع الأمور الخاصة بها ، لأن هذا العمل كما تفضلت به الدكتورة منى والإخوة الأعضاء عمل مهم جدا وكبير والمفروض أن يتوسع في المستقبل ، حيث أن المستقبل الآن هو للبحوث ، لذلك أعتقد أن مسألة أن نحجمها الآن لإدارة فهذه إشكالية ، ولن تؤدي الغرض منها ، لذلك المفروض أن تعطى الزخم الكامل والصلاحية والاختصاصات والهيكل الإداري والميزانية وان تكون جهة منفصلة مختصة ، ولذلك نحن طرحناها في التقرير والذي يتكلم في أول توصية منه كالتالي :

" 1. فصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجعلها مستقلة بحيث تكون بمثابة المرجعية العلمية والإدارية واللوجستية للبحث العلمي بحيث تحكم وتنظم عملية البحث العلمي في الدولة " وانا أعتقد أن هذا مطلب رئيسي ، واشكر معالي الوزير على أنه أصلح وضعاً خاطئاً قائماً من السابق حيث عدله بحيث انها إدارة وليست هيئة ، فقد تفاجأنا عندما اجتمعنا مع الإخوة كنا نعتقد أنها هيئة مستقلة كالهيئات الأخرى ولكن تفاجأنا انها ملحقة بالجامعة وليست مستقلة ، لذلك فاسمها كهيئة كان فيه تضارب ، ولذلك نحن ندعم أن تكون هيئة مستقلة ومنفصلة وليس إدارة حتى لا نقلل حجمها أو إنتاجيتها في المستقبل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

ما تفضل به الأخ حمد هو النقطة الأولى في توصيات المجلس ، ونحن شخصياً لسنا على استعداد لمناقشة التوصيات ، فمناقشة التوصيات لا بد أن ارجع إليها وان يتم التشاور في شأنها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ولكن هذه من طموحات المجلس خاصة وكما ذكرنا أن الوزارة أزالت اللبس بالنسبة لتوصيف عمل هذه الهيئة بتغيير اسمها لإدارة وليس هيئة ، وبالتالي فهذا من ضمن طموحات المجلس وتوصياته بالتمني من الحكومة سواء استحداث هيئة وطنية للبحث العلمي أو تحويل هذه الإدارة إلى هيئة وطنية للبحث العلمي ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخت عائشة اليماحي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكرا معالي الرئيس ، وضعت الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن خطتها الاستراتيجية للأعوام 2011 - 2013م هدف تطوير القدرات البحثية الوطنية من خلال تشجيعهم على إجراء البحوث وإيفادهم في زيارات علمية وبحثية خارج الدولة وتنظيم الورش التدريبية مع الجهات الدولية لتعزيز فرص العمل لمواطني الدولة ، وعليه أتساءل :

السؤال الأول : ما هي النتائج المترتبة على تطبيق هذه المبادرة خلال عامي 2011 و 2012م ؟

السؤال الثاني : ما عدد جوائز ومنح البحث والتطوير والابتكار التي تلقت دعم من الهيئة الوطنية للبحث العلمي ؟ وما هو الدور الذي يمارسه الخبراء والمستشارون في الهيئة الوطنية للبحث العلمي لدعم الدراسات وورش العمل ؟ وما هي نتائج عمل هؤلاء الخبراء والمستشارين في إنشاء قاعدة وطنية من الباحثين منذ عام 2011 وحتى الآن ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الاخت عائشة تتساءل بالنسبة لهذه المبادرة التي شملت أبحاث وزيارات وورش أولا: ما هي نتائج تطبيق هذه المبادرة ؟ وثانيا : ما هي عدد جوائز ومنح البحث العلمي في هذه المبادرة .

ثالثاً : الخبراء والمستشارون الذين كلفوا بمتابعة هذه المبادرة وما هي نتائج عملهم ؟ تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

نتائج العمل هي عبارة عن الكثير من البحوث كما ذكرت لكم قبل قليل حيث استلمنا (900) بحث ، قيمنا تقريبا منها (800) وزيادة منها ، وقد تأهل منها عدد (250) بحث ، وعدد البحوث التي فازت بجوائز هو (120) بحث .

بخصوص الابتعاث الخارجي هناك في عام 2013م تم عدد (11) زيارة للخارج استلمنا منها (11) بحث ، وقيمنا منها (11) بحث ، كذلك هناك ستة زيارات داخلية للمبتكرين الإماراتيين .

ولكن بالنسبة للسؤال الأخير الذي سألته الأخت عائشة يحتاج لأرسله في رسالة منفصلة لأن الإجابة كبيرة جدا وتحتاج إلى الكثير من التفاصيل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أخت عائشة ، هل تودين بالتعقيب ؟ تفضلي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكر لسمو الشيخ حمدان على هذا الحرص وعلى التوضيح ، وفقط إضافة بسيطة بالنسبة للطلبة الباحثين أن الطلبة الموجودين على كراسي الدراسة هم وقود اقتصاد المعرفة والتنمية في الدولة في المستقبل القريب ، وكما ذكر بقية الإخوة فنحن ندخل مجتمع المعرفة لما له من أثر كبير على إنتاج المعرفة وعلى الكوادر الوطنية القادرة على خلق المعرفة وتوظيفها ، فإذا كانت هذه الكوادر غير مؤهلة ولا تملك أدوات البحث وليس لديها القدرة على خلق المعرفة اللازمة فلن يكون لها دور في المستقبل الذي نطمح إليه في إنتاج المعرفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

بخصوص السؤال السابق نسيته لأني لم أكتبه ، وهو فيما يخص وجود قاعدة بيانات ، نعم هناك قاعدة بيانات في الموقع الرئيسي للوزارة يضم (5000) باحث ، ويغطي (57) جامعة في الإمارات .

أما بخصوص الخبراء فنحن لا شك حسب الإمكانات نستقطب الخبراء الجيدين والباحثين الجيدين سواء كانوا من خارج أو داخل الدولة ، ولا شك أنني أثمن حرص الإخوة على موضوع البحث العلمي ، ونحن نريد أن نتعلم منهم أكثر ونستفيد من آرائهم ومقترحاتهم في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت نورة الكعبي .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس ، وضعت الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن خطتها الاستراتيجية في 2011 - 2013م هدف مهم جدا وهو هدف ربط مخرجات البحث العلمي بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية

والصناعية وذلك - طبعا - من خلال تشجيع وتفعيل إجراء البحوث التعاونية المشتركة بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الحكومية والشركات الصناعية ، وطبعا هذا هدف مهم جدا ، وفي نفس الوقت هيئة البحث العلمي هي تقوم بواجبها ، ولكن نحن - أيضا - سواء المؤسسات الاتحادية أو المحلية أو الحكومية دائما نستعين بخبرات خاصة أو بخبرات أجنبية لبعض البحوث التي تساعد على تطوير العمل ، أو في بعض - أيضا - الشركات هناك التخصصات التي ليست موجودة في الشركة نفسها سواء كانت محلية أو خاصة لتطوير عملها في نفس الوقت ، فما أتمناه - أيضا - أن هذه المسؤولية ليست فقط على جماعة البحث العلمي ولكن مسؤوليتنا نحن أيضا كهيئات محلية في كيف نستطيع أن نستعين بهيئة البحث العلمي لمساعدتنا في هذه الأمور وهي ليست مسؤولية فقط يجب أن تكون على عاتقهم ولكن أيضا مسؤوليتنا في كيف نشجع على استخدام لنقول النماذج المحلية أو أيضا الشباب الذين يكونون في الجامعة أو أيضا الذين يقدمون في البحوث ، فكيف نستطيع الاستعانة بهم قبل أن نستعين بالشركات الخاصة لأن الحكومة هي دافع الشركات الخاصة لزيادة هذه الأمور ، فسؤالي - معالي الرئيس - هو يمكن أن يكون هناك دراسة أو تفصيل أكثر ولكن فقط نريد أن نعرف ما هي نتائج أو مشروعات ، أي هل تم تبني نتائج مشروع بحث ممول من قبل الهيئة ؟ فنريد أن نعرف عدد البحوث الممولة من قبل الهيئة التي ساعدت هيئة أخرى أو جامعات مشتركة لمشروع معين ؟ فهل هناك عدد معين أو هل هناك نماذج نقدر نعرفها اليوم ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخت نورة تسأل عن المشاريع البحثية التي دعمتموها كم عددها وهل ساعدت المؤسسات ؟ تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخت نورة ، عدد البحوث الممولة من قبل الوزارة حتى اليوم هي (85) بحث ، والجزء الأكبر منها يصب في خدمة مجتمع الإمارات ، وعندي نموذج منها ممكن أن أذكر بعض العناوين لهذه البحوث مثل " تنافسية اقتصاد دولة الإمارات والتركيز على استراتيجية التنوع " و " نظرة معمقة لتطلعات الشباب الإماراتي " و " البحث في تجارب الشباب الإماراتي " و " البحث في سلوكيات سوق العمل " و " البحث في التطلعات والتوقعات التعليمية " و " تحليل الوضع الصحي " ، و " استخدام شبكات التواصل الاجتماعي " فهذا جزء من البحوث الممولة من قبل

الوزارة ، وكما سبقت وقلت إذا كانت الأخت نورة تحتاج لأن نرسل لها كتيب أو بعض الصفحات عن البحوث أو كل البحوث فهي موجودة عندنا ولا مانع في ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخت نورة الكعبي .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكرا معالي الرئيس ، أتمنى أن تكون هذه النماذج - أيضا - أكيد موجودة على الموقع الإلكتروني للوزارة ، وشيء ثاني أيضا أتمنى أن تعرض وسائل الإعلام هذه المشاريع لأنه يجب كل فترة وفترة أن تركز وسائل الإعلام على هذه المشاريع وذلك حتى يتشجع الأشخاص الآخرين أولا في دعم الهيئة وثانيا لتشجيع هذه المعرفة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، وضعت الهيئة الوطنية للبحث العلمي مبادرة بناء قاعدة بيانات للبحوث التي تجرى في الدولة ونشرها إلا أنه لوحظ عدم استفادة جامعات الدولة من الأنشطة والمطبوعات البحثية نتيجة غياب قاعدة بيانات للأبحاث العلمية تخص الأنشطة البحثية ، إضافة لقاعدة معلومات بحثية تمثل تراكم معرفي يمكن الاستفادة منه في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسؤالي لمعالي الوزير : ما هي البرامج التي وضعتها الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن الإعداد لبناء قاعدة معلومات للأنشطة البحثية في جامعة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وما هي الصعوبات التي واجهتها ومتى سيتم الانتهاء من هذا الشيء ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، هذا السؤال - كما تعلمون - يتكرر كثيرا لأننا في الدولة بالرغم من أن هناك جهود كثيرة في مجال بناء قواعد المعلومات في مختلف نواحي العمل الاقتصادي والإداري والتربوي إلا أن هناك شح في قواعد البيانات ، ومعروف أن الدول المتقدمة دائما تعتمد على هذه القواعد لسياساتها وعملها ، فسعادة الأخ رشاد يسأل ما هو الشوط الذي قطعته الوزارة في إعداد قاعدة بيانات للأبحاث العلمية في الدولة ؟ تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا للأخ رشاد ، في البداية أود ان أجيب على الأخت نورة ، فكل هذه البحوث موجودة في موقع الوزارة ، وفيما يخص سؤال الأخ رشاد صحيح يوجد عندنا تقريبا - كما ذكرت قبل قليل - (5000) بحث من (57) جامعة موجودة جميعها على موقع الوزارة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير ، أنا في الحقيقة دخلت الآن على موقع الوزارة الإلكتروني ، فربما يكون هناك بعض الصعوبة للوصول إلى المقصود ، فقد بحثت ولكن لم أصل بسهولة ، ولا أدري الحقيقة لماذا لم أصل للهدف بسرعة ، ولكن لو يمكن تسهيل مسألة الوصول إلى هذه البحوث وذلك بوضع (Icon - أيقونة) في الموقع بحيث يصل بسهولة لهذه البحوث ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لسعادة الدكتورة شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، في البداية أتقدم للجنة التربية بالشكر الجزيل على ما بذلوه من جهد في دراسة هذا الموضوع وإعداد هذا التقرير المشرف عن البحث العلمي ، وسأتناول موضوع البحث العلمي .. طبعا في البداية - سيدي الرئيس - هذا استعراض وأمنيات ، وانا كلي ثقة في معالي الوزير والحكومة، فنحن تحت قيادة لا ترضى إلا بالمركز الأول ، وسأتناول موضوع البحث العلمي من جانب الأمن القومي ، والأمن القومي كمفهوم ينطوي على أبعاد اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية وعسكرية وهو قدرة المجتمع وأفراد النظام في الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه وهويته وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته ، والأمن بهذا المفهوم يتطلب توفر قدر من القوة ، ومن هنا يمكن القول بأن القوة العسكرية وإن كانت أساسية إلا أنها وحدها لا تكفي ، فلا بد من توافر قوى أخرى مثل القوة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والفعالية السياسية وبالتأكيد التقدم العلمي ، إن القوة الاقتصادية هي الأساس في بناء القوة بمفهومها الشامل خصوصا فيما يتعلق بالتقدم العلمي والتكنولوجي وقد شهد القرن الحادي والعشرين تطورا مهولا في التقدم التكنولوجي أدى إلى أرباح طائلة ، فالبحوث في هذا المجال قد تؤدي إلى أرباح اقتصادية أيضا،

بالإضافة إلى أنه ساهم ويساهم في بناء قوة عسكرية متطورة تؤدي إلى تكافؤ القوي بين الأطراف المتصارعة وهو الذي يمنع التهديد بالحرب ويحقق الأمن ، ولا يخفى عليكم أن هناك عامل آخر إلى جانب التطور والتقدم العلمي وهو القوة والقدرات البشرية المؤهلة والمتميزة ، وهنا دعوة نوجهها إلى وزارة التعليم العالي بأن تكون هناك جهة تتبنى الأفراد والشباب الخريجين المتميزين والقادرين ، فصراحة نحن تصلنا رسائل منهم والتقينا بعدد منهم متميزين وعندهم أبحاث متقدمة وعندهم دراسات متقدمة ، وعندهم - أيضا - علوم لم يسبق إليها أحد من قبلهم ، إذاً نقول إن امتلاك التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى القوى البشرية المؤهلة هما العنصران الحاكمان في التقدم أو التخلف في سياق الصراع بين الأطراف أيا كانت هذه الأطراف ، وبكل تأكيد تدركون أن امتلاك التكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية المتطورة والوصول إلى مراحل متقدمة فيها لا يمكن أن يأتي بدون البحوث العلمية الرصينة ، وإذا أخذنا مثال على ذلك " إسرائيل " وقارنا ما بين ما أحرزوه وما أحرزته الدول العربية مجتمعة لتبين لنا أسباب التفوق الإسرائيلي ، وأرجو من الإخوان في الأمانة العامة عرض الجدول المقارن* على شاشة العرض ، فكما تلاحظون في الجدول المعروض على شاشة العرض ففي مسألة الإنفاق تنفق إسرائيل ما مقداره (4.7%) من إنتاجها القومي على البحث العلمي ، وتنفق الدول العربية مجتمعة ما مقداره ربع بالمئة من دخلها القومي ، وبذلك تنفق إسرائيل تسعة مليارات دولار في حين أن الدول العربية مجتمعة تنفق (3.5) مليار دولار .

كذلك نلاحظ أن عدد العلماء الباحثين في تصنيع التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل بلغ تسعين ألف عالم ومهندس في حين أن العدد في العالم العربي مجتمعا هو (65) ألف عامل .

بالنسبة لبراءات الاختراع سجلت إسرائيل حوالي (16800) براءة اختراع ، فيما سجل العرب حوالي (836) براءة اختراع ، أي أن براءات الاختراع الإسرائيلي تبلغ عشرين ضعف براءات الاختراع العربية .

بالنسبة للأبحاث العلمية فإن إسرائيل وحدها قامت بعمل (138) ألف بحث علمي في حين أن الدول العربية جميعا قامت بـ (136) ألف بحث تقريبا .

بالنسبة للاقتباسات العالمية نجد أن هناك (1.7) مليون اقتباس بمعدل فعالية مقارنة بالدول العربية يبلغ (293%) .

---

* الجدول الذي عرض على الشاشة في قاعة المجلس ملحق رقم (2/ب) بالمضبطة .

نسبة عدد الباحثين إلى عدد السكان : هناك سبعة آلاف باحث لكل مليون من السكان في إسرائيل مقابل (380) باحث لكل مليون شخص عربي .

طبعا هناك - أيضا - (1500) عالم لكل مليون إسرائيلي .

الإنتاج من المعارف الإنسانية : تنتج إسرائيل (1.5) من المعارف العالمية مقابل ما ينتجه العرب مجتمعين (0.0002%) ، أي أن إسرائيل تنتج أبحاثا ومعارف تبلغ خمسة آلاف مرة أكثر من العالم العربي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

نشكر الدكتورة على استضاءتها بهذا الموضوع للتأكيد على أهمية البحث العلمي ، ولكن الحقيقة ردا على ذلك نقول ثلاث حقائق :

الحقيقة الأولى : كون أن المجتمع الاسرائيلي يقوم على قاعدة علمية كبيرة أو يقوم على تنظيم فعال له لا ينفي الحقائق التاريخية من أن هذه الدولة قامت على عملية اغتصاب تاريخي للأراضي العربية وتدنيس المقدسات الاسلامية وتهجير لإخواننا الفلسطينيين في مأساة من أفظع مآسي القرن العشرين .

الحقيقة الثانية : أن الشعب - مهما كانت قدرته التكنولوجية والعلمية - الذي يضطهد شعب آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً ولا يمكن أن يكون شعباً نبيلاً ، ولا يمكن أن يكون شعباً يحس بالتفوق الأخلاقي ، وإن هذا التفوق العلمي مهما كان فهو محدود ، وكلكم تعرفون أنه بدأت مؤخرا كل المؤسسات العلمية تقاطع كل المؤسسات الاسرائيلية التي تدعم الاستيطان في الأراضي العربية وتنتصر للحق العربي ، وحقيقة أنا أعرف أن الدكتورة أرادت من هذا العرض التنبيه إلى أن الأمة العربية والمجتمعات العربية بشكل عام لكي تستطيع أن تواجه كل التحديات المفروضة عليها من قبل أعدائها لابد أن تتسم بالعلم والمعرفة وبالبحث العلمي ، وهذه الأمور - طبعا - طالبت بها أجيال من المصلحين العرب ومن القادة العرب والسياسيين العرب ، ولا شك أن سياسة دولة الإمارات العربية في الفضاء العربي كانت دائما داعمة لقضايا الأمة العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، وكانت في كل المحافل تشجب سياسات الاغتصاب الإسرائيلية وسياسات التوسع الإسرائيلية وتقوم بمساعدة أبناء الشعب الفلسطيني في كل المجالات ، والشيء الثاني أن دولة الإمارات - أيضا - عبر إنشائها لبنيتها التحتية في زمن قياسي وهو زمن دولتنا الذي تجاوز أربعة عقود بقليل استطاعت - حقيقة - أن تثبت للعالم على أن العرب ليسوا متخلفين ، وأن العرب ليسوا أناساً لا يستطيعون تنظيم أمورهم الإدارية والتعليمية والصحية والبلدية بالشكل الأمثل ، فنحن أكبر مثال على أن الدول العربية إذا

تسلحت بالعلم وإذا رزقها الله بقيادة حكيمة ، وإذا عمل شعبها بشكل منظم يستطيع أن يصل إلى أعلى المستويات الحضارية ، ونأمل - إن شاء الله - في نقاشنا لهذا الموضوع وفي نقاشاتنا لكل المواضيع الباقية أن نستمر في هذا الاتجاه بدعم قيادتنا الرشيدة في التركيز سواء على البحث العلمي أو على التعليم العالي بشكل عام حتى ترقى دولتنا إلى مصاف الدول المتقدمة ، وكلنا أمل على أن دولنا العربية الباقية بالرغم من أنها تمر بمخاض تاريخي ، وتمر بمحن وبفتن ، وتمر بمشاكل كما تعرفون إلا أن هذه الأمة العربية والأمة الإسلامية النبيلة التي تغلبت في الماضي على كثير من الكبوات وكثير من النكبات ، وكثير من المشاكل ، والتي ساهمت مساهمة حضارية يشهد بها الأعداء قبل الأصدقاء قادرة على استعادة موقعها التاريخي ، وقادرة على الإسهام في المسيرة الإنسانية ، وقادرة على الرد على كل المغالطات العنصرية والعدائية ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخ عيسى النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا في البداية أشكر اللجنة الموقرة على جهودها في إعداد التقرير ، وعلى مداخلاتها ، وأشكر معالي الوزير على ردوده .

في الحقيقة أنا عندي موضوع وهو أن بعض الجهات الحكومية تلجأ لبعض الشركات الخاصة لإجراء بحوث لها بمبالغ طائلة تكلف الدولة على الرغم من وجود الهيئة الوطنية للبحث العلمي مما يعتبر دليلا على عدم تسويق الهيئة لدى الجهات الحكومية لمساعدتها في مجال البحث العلمي ، فهل بإمكان الهيئة المبادرة لتسويق نفسها لدى هذه الجهات الحكومية وعرض خدماتها على هذه الجهات ؟ فالغرض هنا ليس ماديا يا معالي الرئيس ، ولكن هناك بعض البحوث التي تطلبها هذه الجهات الحكومية والتي يجب إجراؤها من قبل جهات وطنية لحساسيتها وأبعادها الأمنية والاجتماعية ، وشكرا.

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ علي يذكر أنه في الآونة الأخيرة هناك الكثير من المؤسسات الحكومية أصبحت تستعين ببيوت خبرة وبمؤسسات خارجية لعمل أبحاث تخص المجتمع المحلي والتحديات الوطنية ، فما مدى إمكانية الاستعانة بكفاءات بحثية من الدولة لتلبية هذه الحاجات خصوصاً أنه كما يقال أن أهل مكة أدرى بشعابها ، وبالتالي هم أقدر على توصيف المشاكل وإيجاد الحلول لها ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لسؤال الأخ علي نحن لنا الكثير من المبادرات مع الوزارات والهيئات الاتحادية الحكومية وغير الحكومية بالتنسيق أو بالبحوث ، ولكن أنا أتفق معه أن الكثير من الجهات

تذهب لشركات بحثية من خارج إدارة البحث العلمي في الجامعة ، فالنقطة التي تفضل بها الأخ علي هي نقطة سديدة وهي أنه يجب أن نروج وأن نسوق لإدارة البحوث على مجال أوسع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ علي هل تود التعقيب ؟

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

لا وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى سعادة الأخ أحمد عبيد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لمعالي الوزير على حضوره ، وبدايةً أحب أن أشكر الوزارة على جهودها وهيئة البحث العلمي على جهودهم العلمية حيث كانت لهم مساهمات إيجابية في هذا المجال ، في نفس الوقت إذا سمحت لي معالي الرئيس ، معالي الوزير ، أريد أن أذكر بعض النقاط الرئيسية بخصوص هذا الموضوع حسب الاستراتيجيات الموضوعة في المحاور الثلاث للموضوع ، طبعاً رؤية الدولة 2021 أن تكون الدولة في مصاف الدول العالمية في كل المؤشرات وكل المقاييس ، فهذه نقطة مهمة جداً ، وبعض الإخوان الزملاء والأخوات ذكروا موضوع الصرف على الميزانية ، فالموضوع ليس مسألة زيادة الميزانية أو زيادة الصرف على البحث العلمي من ناحية مادية بل زيادة مساهمة البحث العلمي في دعم القطاعات الرئيسية للدولة ، لا يوجد توافق ما بين أهمية البحث العلمي مع توجهات الدولة ، ولغاية الآن نستعين بالخبرات الأجنبية ، بعد 42 سنة لم نستطع أن نوطن هذا القطاع وقيادة قطاع البحث العلمي وهو ليس بأيدينا ، فاستراتيجية الدولة في هذا المجال هي كيف نستطيع أن نعتمد على المواطنين لا أن تكون بحوث أكاديمية وكثير من المدرسين أو أساتذة الجامعة يريدون إجراء البحوث حتى يرفعوا من مستواهم الأكاديمي ، ولكن المسألة هي كيف نستطيع أن نساهم بهذه البحوث ؟ أنا أتكلم عن توطين القطاع كتوطين نوعي وليس توطين كمي ، قيادة القطاع هذا لابد أن تكون للمواطنين ، ومازلنا نستعين بشركات من الخارج ، وهذا شيء إيجابي ولكن الخبرات تتنوع وليس فيها عقول عربية وأجنبية ، أتكلم هنا عن موضوع من الذي يحدد الأولويات لهذا الشيء ؟ هذا واحد .

الجانب الآخر هو جانب اقتصاد المعرفة ، فالدولة معروف توجهها وهو اقتصاد المعرفة ، ما هي المساهمة ؟ إلى الآن غير واضح ما هي مساهمة هذا القطاع وما هي خطط العمل للوصول لهذا المستوى ؟ هل هناك مقياس فعلي لمساهمة البحث العلمي لتحقيق رؤية القيادة العليا بالنسبة لاقتصاد المعرفة وبالنسبة للمؤشرات العالمية ، وفي جانب آخر الإمارات بقطاعاتها المختلفة وصلت إلى مرحلة من الإنجازات ، نحن نتكلم عن القرن الحادي والعشرين ولا أحد يستطيع التحدث في ذلك ، والمؤشرات العالمية هي التي نتفاخر فيها وليست المؤشرات المحلية ، حيث وصلت الإمارات إلى مرحلة من الرقي في قطاعات مختلفة ، ما هو دور البحث العلمي ومساهمات الدولة فيه ؟ من خلال البحث العلمي لتوثيق هذا من الناحية الفكرية والثقافية ، قبل أن أختم المداخلة الأولى أتكلم عن الثقافة العامة للبحث العلمي ، فالدول عندما تتطور تمر بمراحل ، مرحلة التصميم ومرحلة التصنيع ومن ثم الاستهلاك ونحن مازلنا في مرحلة الاستهلاك وحتى من ناحية فكرية مازلنا نستهلك من الخارج ، لا توجد لدينا استراتيجيات لدعم نقل المعرفة ، نستقبل تكنولوجيات والتقنيات من الخارج ونشتريها ولكن لا يوجد في وثائقنا وأمور ثانية استراتيجية لنقل المعرفة للقطاعات المختلفة ، هناك بعد ثقافي وبعد مساهمة تحقيق رئيس الدولة واستراتيجياتها وخطط العمل لتنفيذها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هذه الأمور التي ذكرها الأخ أحمد هي أمور عامة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً الأخ أحمد ، بخصوص توطين قطاع البحث العلمي أظن - حتى نكون صادقين مع أنفسنا - من الصعب جداً أن يتم توطينه بالكامل في هذا الوقت القصير ، لأن أربعين سنة لا تعتبر مدة طويلة في عالم البحوث ، وبخصوص توثيق هذه البحوث نعم سبق وأن أجبت الأخ رشاد على هذا السؤال ، البحوث التي تأتي عن طريق الوزارة كلها موثقة في الموقع الوزاري ، حيث تكلم الأخ رشاد عن صعوبة في الوصول إلى هذا الموقع أتصور هذا ناتج عن نقل الوزارة من مبنى إلى مبنى آخر .

أما بخصوص مدى مساهمة هذه البحوث في مبادرات الدولة ، فأغلب البحوث التي تأتينا والتي نعتمدها ونصدرها موجودة والاستفادة هو جزء آخر ووضعناها على الموقع ولها إعلانات ونعطي الجوائز عليها ، أما بخصوص أن يستغلها أحد أو لا يستغلها فهذا موضوع آخر ، بالإضافة إلى - رداً

على السؤال السابق قبل موضوع الفيديو - فنحن لدينا من ستة برامج في وزارة التعليم العالي أربعة تخدم المبتكرين الإماراتيين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معاليكم ، شكراً معالي الوزير على الرد ، أنا أتكلم - طال عمرك - بالنسبة للبحوث عن البحوث التطبيقية ، البحوث التطبيقية أكثر من البحوث الأكاديمية الموجودة حالياً ، والمواطنين على ما أعتقد في قطاعات متقدمة جداً استطاعوا أن يثبتوا أنهم يعتمدون على أنفسهم فأعتقد أن المسألة هي مسألة ثقة وأن تكون هناك استراتيجية واضحة لهذا الشيء ، بكل سهولة يمكن أن نستعين بشركات خارجية لكن هذا لا يوطن القطاع ، هذه نقطة سألتزم بها وهي أن ثقتي بالمواطنين كبيرة جداً .

الجانب الآخر ذكر الإخوة بالنسبة لقاعدة البيانات ولكن سأتكلم عن موضوع هل هناك استراتيجية لعملية التكامل فيما بين القطاعات الرئيسية ، دور قطاع البحث العلمي في ربط القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك القطاع الأكاديمي ، هذا شيء مهم جداً هل هناك استراتيجية من هذا الجانب، والسؤال الأخير عن موضوع التكامل ، هل نستطيع أن نصل إلى مرحلة استراتيجية للتكامل فيما بين القطاعات الرئيسية ، قطاع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الحكومي والقطاع الخاص بحيث تنقل الثقافة وتعتمد على البحث العلمي وتوثق إنجازات الدولة كما تسهم التقنية بأن تنقل للآخرين ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير التكامل بين القطاع الخاص والعام والبحث العلمي لمصلحة الأجندة الوطنية ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

معالي الرئيس ، أجبت على هذا السؤال لأحد الإخوة سابقاً ، فنحن لدينا اتصال دائم مع القطاع الخاص ومع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية بخصوص هذه البحوث ، بالإضافة إلى أن لدينا مجموعة كبيرة من الباحثين وأنا قلت أننا لا نستطيع أن نوطن الجهاز بالكامل بنسبة مائة بالمائة ، ولكن إذا كان الأخ أحمد يسأل عن العدد فنحن لدينا تقريباً أكثر من (60%) من الباحثين إماراتيين ، ولكن نسبة التوطين مائة بالمائة لا أتصور أنها من صالح البحث العلمي نفسه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل إلى سعادة الأخ مصبح سعيد الكتبي تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة بداية أحب أن أشكر معالي الوزير وهو قال أنه جديد على الوزارة لكنه - ما شاء الله - متميز حيث كان في وزارة الأشغال العامة من قبل وإن كان في وزارة التعليم العالي أيضاً ، وما شاء الله عليه في أول أسبوع في الوزارة ولديه ملفين جاهزين للمتسوق السري في الوزارة وأنت مجتهد معاليك - ما شاء الله - .

معالي الرئيس ، مستوى النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس ، تبين من خلال الإطلاع على التقرير الخاص بالمشاريع البحثية بجامعة زايد لعام 2012م ارتفاع نصاب التدريس لأعضاء هيئة التدريس بمعدل من 4-5 مساقات تدريسية في الفصل الأكاديمي الواحد في حين أنه لا يتجاوز المساق أو المساقين في الفصل الواحد في الجامعات العالمية كما أنه تقدر عدد الساعات المخصصة لكل عضو في جامعات الدولة بأكثر من 12 ساعة أسبوعياً ، خلافاً لمتوسط النصاب في الجامعات العالمية والتي تقدر بست ساعات فقط إلى جانب تخصيص وقت للإشراف على مجموعة من الطلاب في مرحلة برامج الدراسات العليا وعليه ، لدي بعض التساؤلات : ما هي المشاكل والمعوقات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في إعداد البحوث العلمية ؟ وما هي الخطط والبرامج التي وضعتها الجامعة في شأن تطوير القدرات البحثية الوطنية للباحثين ؟ وما هو عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تلقوا الدعم من الهيئة الوطنية للبحث العلمي ؟ أيضاً هناك جانب آخر - معالي الرئيس - فيما يخص جامعة الإمارات ، نحن اليوم نعرف أن جامعة الإمارات من أفضل 7 جامعات في الوطن العربي ، وهي من أولى الجامعات في دولة الإمارات وهي مجانية لأبناء دولة الإمارات لكن هناك مطلب من أبنائكم وإخوانكم في الإمارات الشمالية ، هل هناك نية لافتتاح فرع للجامعة في الإمارات الشمالية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير هناك شقين للسؤال ، السؤال الأول يتركز حول مسألة مساهمة هيئة التدريس في البحث العلمي ويرى سعادة العضو أن هيئة البحث العلمي في جامعة الإمارات مثقلة بالساعات التدريسية بحيث أن الساعات المتروكة لها للبحث العلمي قليلة مقارنة بالمستوى العالمي ، وكيف يمكن تطوير قدراتهم البحثية ومساهماتهم من قبل هيئة التدريس ، فبالتالي هي حول المساهمات البحثية لهيئة

التدريس وزيادتها ، والسؤال الثاني حول إمكانية فتح فرع لجامعة الإمارات في الإمارات الشمالية وإن كان هذا ليس له علاقة بالبحث العلمي لكن ربما معالي الوزير ينيرنا بالموضوع ، تفضل معاليك.

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ مصبح على الإطراء ، بالنسبة لمساهمة هيئة التدريس أنا أتفق مع الأخ مصبح أن الساعات التي يدرسونها الآن هي جداً مرتفعة وإن شاء الله سنخفضها إلى 9 ساعات بدلاً من 12 ساعة حالياً ، وأتفق مع الأخ مصبح أن المعدل الصحيح هو 6 ساعات ولكن نظراً لطبيعة جامعة الإمارات بأن المدرس يدرس البنين والبنات بنفس المادة فبالتالي يكون الضغط عليه أقل من تدريس فصلين مختلفين ولهذا السبب الساعات 9 وليست 6 ، وبالنسبة لافتتاح فرع لجامعة الإمارات في الإمارات الشمالية فبالأمانة لم نفكر بهذا الموضوع .

وبالنسبة لهيئة التدريس فلدينا تقريباً 20 باحثاً من هيئة التدريس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ مصبح تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير سمو الشيخ حمدان ودائماً متفائلين فيه الخير إن شاء الله ، لكن رجوعاً للبحث العلمي - معالي الرئيس - إذا أردنا اليوم التركيز على البحث العلمي فنحن بحاجة لهذه المراكز وخاصة بالنسبة لموضوع طرح في المجلس الوطني الاتحادي سابقاً وهو موضوع الإحصاءات لمرض السرطان ، حيث لم نجد مركزاً يعطينا إحصائية عامة ، فهذا من البحوث التي ستفيدنا - إن شاء الله - إذا تم دعمه وتفعيله وإذا غطيت كل احتياجاته ، وأنا أيضاً أدعم للتوصيات التي ذكرها سعادة المقرر في دعم البحث العلمي ، لكن أرجع لطلب خاص من سمو الشيخ بالنظر في افتتاح فرع لجامعة الإمارات في الإمارات الشمالية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مصبح ، والآن ننتقل إلى سعادة سالم محمد بالركاض العامري تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، لدي سؤال حول البحث العلمي ، هناك تدرج من المدارس حتى يصل إلى الجامعة وما بعدها وإذا لم يؤسس بشكل صحيح على كيفية القيام بالبحث العلمي في مراحله الأولى من الدراسة فأعتقد أنه في الجامعة سيواجه صعوبة وهذا رأيناه في بعض طلابنا عند البحث في الجامعة لأنه

متعود في المدرسة على التصوير والنسخ ويأخذ المعلومات من المكتبة ولكن عندما يأتي في الجامعة المفروض أن يكون مؤهلاً ولا نحمل العبء على الجامعة ، المفروض عندما يذهب إلى الجامعة أن يعرف كيف يبحث عن موضوع معين ونحن لا نقول أن يبحث حتى يصنع سيارة أو يصنع شيئاً معيناً، الطالب غير مؤسس وهذه مشكلة نعاني منها في المدارس على المستوى الإعدادي والثانوي ، وطبعاً وزارة التربية والتعليم ركزت خلال السنوات الأخيرة على البحث العلمي في مرحلة الدراسة الثانوية والإعدادية بحيث تطلب البحوث من الطلاب لكن ليس هناك إشراف ورقابة على أن يتم البحث بشكل جيد ، وبالنسبة للبحث العلمي على مستوى الدولة في جامعة الإمارات كما حصل في اللغة الانجليزية ، مثلاً جامعة الإمارات أو الجامعات الأخرى مستوى اللغة الانجليزية فيها ضعيف لذلك صار هناك تنسيق مع المدارس ومع وزارة التربية والتعليم بحيث يتم تنمية اللغة الانجليزية وتدريسها بشكل صحيح حتى يصل الطالب إلى الجامعة جاهزاً ويفهم اللغة الانجليزية بدون أن يجاهد لسنة كاملة كما هي الخطة الحالية ، وبالنسبة للبحث العلمي فأعتقد أنه مهم وإذا لم ننميه كما ننمي اللغة الإنجليزية من البداية سنصل إلى نتيجة أنه من الصعب على الطالب عندما سيصل عمره إلى 18 أو عشرين سنة أن تعلمه أساسيات البحث العلمي ، فأنا أعتقد في المستقبل يكون هناك سيطرة وتنسيق على مستوى الطالب قبل أن يصل إلى الجانب حتى يستطيع أن يؤدي البحث العلمي حتى لو كان بسيطاً لكن أن يكون بطريقة صحيحة لا عن طريق نسخ الأوراق حتى لو أعد بحث علمي من ورقتين ولكن المهم أن يقوم بها بنفسه ، كيف كانت الآلية وكيف نتأكد أنه قام بها بنفسه أعتقد أنه علمياً ليست بصعبة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير سعادة الأخ سالم محمد بالركاض يدعو في البداية إلى التمكن من اللغات سواء اللغة الوطنية أو اللغات الأجنبية لتسهيل البحث العلمي فيما بعد في المراتب العلمية المتقدمة ، والنقطة الثانية أن البحث العلمي يجب

معالي الرئيس :

أن يبدأ من مرحلة مبكرة بحيث يؤكَّد على تعليم المهارات الأساسية في التعليم الأساسي بحيث عندما يصل الطالب إلى مرحلة التعليم العالي أو إلى مرحلة البحث يكون قد تمكّن وتمرّس في أدوات البحث العلمي ، تفضل معاليكم .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً للأخ سالم ، أنا أتفق مع الأخ سالم في هذا الموضوع اتفاقاً كلياً لأننا في الخلوة الوزارية الأخيرة ناقشنا موضوع تسرب الطلبة بين الجامعة والمدارس وكانت من ضمن أسباب التسرب أن هناك فراغاً واختلافاً كبيرين بين الدراسة في المدارس الثانوية وبين الدراسة في الجامعات ، ومن ضمنها البحث العلمي والحياة الاجتماعية والحياة الجامعية ، فهذه النقطة كانت من النقاط المثارة في خلوة مجلس الوزراء وأنا أتفق معه عليها .

معالي الرئيس :

شكراً معاليك ، الآن ننتقل إلى سعادة الأخ راشد محمد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، معالي الرئيس أعتقد أن موضوع البحث العلمي موضوع يحتل أهمية كبيرة ولا يوجد أبلغ دليل على أن المجلس الوطني يناقش هذا الموضوع في دورتين متتاليتين ، فأنا لدي بعض التساؤلات أحب أن أطرحها على معالي الوزير ، طبعاً كان أحد أهم التحديات التي لوحظت أثناء مناقشة هذا الموضوع في الدور السابق هو موضوع التمويل ، وأثناء مناقشة موضوع التمويل الخاص بالهيئة الوطنية للبحوث ، وقدم المجلس الوطني في أثناء مناقشة هذا الموضوع في يونيو 2010م أي قبل أربع سنوات جملة من المقترحات التي كان يهدف من أجلها مساعدة الهيئة في إيجاد التمويل المناسب لتمويل البحوث ، فالسؤال هنا : ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذه التوصيات بالرغم من مضي أربع سنوات عليها ؟ هذا السؤال الأول .

أما السؤال الثاني : طبعاً الهيئة الوطنية للأبحاث أو البحوث عقدت جملة أو عدد من مذكرات التفاهم والمباحثات والمشاريع مع المؤسسات الوطنية سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي وأحب أن أعرف ما هي نتيجة هذا الجهد في الوقت الحاضر ؟ لا يخفى على أحد - معالي الرئيس - أن هناك نوعين من البحوث ، بحوث أكاديمية وبحوث نظرية ، وبالرغم من الأهمية القصوى للنوعين سواء كانت بحوث نظرية أو بحوث تطبيقية إلا أننا في مجتمع الإمارات يهمنا أكثر موضوع البحوث التطبيقية وهي البحوث التي تعنى بإيجاد حلول للمشاكل الموجودة أو حلول استباقية لمشاكل متوقعة ، وسأسأل هنا تحديداً عن مركزين بحثيين تابعين لجامعة الإمارات التي تفضل سمو الشيخ برئاستها ، وهذين المركزين تم إنشاءهما منذ عدة سنوات وهما مركز أبحاث البيئة الصحراوية والبيئة البحرية ووحدة بحوث ودراسات النخيل ، وبالرغم من أهمية الموضوعين أهمية كبرى وقصوى للدولة ، إلا

أنني أحب أن أعرف ما هو النتاج العلمي لهذه المراكز وما هي المساهمات التي قدمتها بالرغم من مضي عشرات السنوات على إنشاء هذين المركزين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، معالي الوزير الأخ راشد ذكر ثلاث نقاط ، النقطة الأولى أن هناك كانت توصية بتنويع التمويل وزيادته بالنسبة للبحث العلمي ، والنقطة الثانية حول الجهود التنسيقية التي بذلتها الوزارة في المرحلة السابقة بين مختلف الجهات للحث على زيادة المساهمة في البحث العلمي ، والنقطة الثالثة بالنسبة للدراسات فهناك دراسات أكاديمية وتطبيقية - مثل ما ذكر - أو نظرية وتطبيقية وفي المجال التطبيقي قامت الجامعة بتأسيس مركزين بحثيين وهما مركز أبحاث البيئة ومركز أو وحدة لدراسات النخيل ، وهذين المركزين أعمالهما عن البيئة فيتساءل سعادة الأخ راشد عن المنتوج العلمي لهذين المركزين عبر السنوات ، تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ راشد ، بخصوص التمويل ففي وقت سابق رفعت الوزارة مذكرة إلى جهة الاختصاص لزيادة تمويل الأبحاث ولكن لم يصلنا الرد وكان هذا الكلام منذ أكثر من سنة ، أما بخصوص المعهدين الذين تفضل بهما الأخ راشد في جامعة الإمارات ، فمركز البحوث البحرية تأسس منذ وقت لغرض معين وانتفى هذا الغرض وتم إلغاء هذا البرنامج ، وبخصوص معهد أبحاث النخيل فمازال موجوداً وينتج إنتاجاً جيداً ويعتبر من أحسن المراكز الموجودة في المنطقة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ راشد تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أتصور أن المشكلة أكبر من هذا بكثير ، أنا أعتقد أن لدينا مشكلة يجب أن نعمل على حلها بقيادة وتعاون معالي الوزير ، أنا سأذكر مثالين قريبين جداً من الواقع ، فقبل أسبوعين استضافت إمارة أبوظبي ما يعرف بأسبوع البيئة أو أسبوع الاستدامة البيئية وكان هناك مؤتمرين في نفس الأسبوع ، مؤتمر يعنى بالطاقة المتجددة ومؤتمر يعنى بالمياه ، وقد أساءني جداً غياب كامل للباحثين من مختلف جامعات الدولة ومن مختلف المراكز البحثية بالرغم من وجود فرصة كبيرة جداً وأثناء هذا الأسبوع معروف أن هناك جائزة زايد الدولية للبيئة وهي تعتبر أكبر جائزة على مستوى العالم في هذا المجال .

المثال الآخر حصل بالأمس ، حيث أطلق في أبوظبي منتدى الابتكار العالمي للابتكارات الزراعية ، وهذا المنتدى يحضره ألف وثمانمائة شخص من ضمنهم ألف وخمسمائة شخص من خارج الدولة ويحظى بدعم مؤسسات عالمية مثل الهيئة الدولية الاستشارية للبحوث الزراعية ومثل مؤسسة بيل جيتس الخيرية ومؤسسات عالمية تعنى بالبحوث ولم أرى أي من الباحثين المعنيين وللأسف القائمة المسجلة أمامي هم (24) طالباً من ضمنهم 9 طلاب من جامعة أبوظبي ولم يسجل أي أحد من أعضاء هيئة التدريس أو أصحاب القرار أو مدراء الجامعات أو الناس المعنيين ، فأعتقد - معالي الرئيس - أن المشكلة أكبر من ذلك ، نحن بحاجة إلى إيجاد حلول لتوجيه الناس لموضوع البحث العلمي ونضع البحوث التطبيقية في صلب اهتماماتها وفي أولوياتنا ، والآن أنا أعرف إحدى المؤسسات الوطنية التي خصصت عشرات الملايين لبحوث تعنى بالصحة ولم تجد من يتعاون معها في هذا المجال ، هناك غياب لآلية أو طريقة لتنسيق وهيمنة جهة معينة على إجراء البحوث وأنا أتكلم من هذه الناحية في البحوث التطبيقية التي تسعى لإيجاد حلول لمشاكل قائمة أو إيجاد حلول استباقية لمشاكل متوقع حدوثها بالمستقبل تتعلق بالبيئة أو بالصحة العامة أو تتعلق بالتغذية أو بقضايا التطوير ولا يخفى على أحد المقولة الرنانة التي نسمعها دائماً أننا نسعى إلى اقتصاد المعرفة وأننا متحدون بالمعرفة وهذه - في الحقيقة - جمل طيبة جداً لكن نأمل أن نرى لها تطبيق على أرض الواقع ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، طبعاً معالي الوزير الأخ راشد تمنياته أن تكونون في قيادة هذه الوزارة المهتمة بالتعليم العالي والبحث العلمي مصدر توجيه ومصدر تنسيق ودعم للباحثين للاتجاه للعمل الجدي ، لأن - مثل ما ذكر - أن هناك العديد من الجهات المحلية والجهات الاتحادية التي تدعو إلى مؤتمرات علمية وتدعو إلى ورش وتدعو إلى كذا ولكن - للأسف - لا نجد المساهمة الوطنية محسوسة فيها ، فالأخ راشد يتمنى أن يكون لكم دور إرشادي ودور توجيهي في حث الكوادر التدريسية في جامعة الإمارات وفي باقي الجامعات بالمساهمة في الجهود العلمية التي تصرف عليها الدولة وتوجيهها نحو الدراسات التطبيقية التي تستفيد منها بلادنا ، تفضل معاليك .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ راشد ، بدون شك - كما قلت في بداية حديثي - أننا نستفيد كثيراً من آراء ومقترحات الإخوان وأنا أتفق مع الأخ راشد ، وفي جزء مما تكلم به هناك مسؤولية شخصية

أن الشخص نفسه لا يبادر ، وهناك مسؤولية على المؤسسة أنها لم تكن موجودة وأنا أتفق معه مائة بالمائة ، ولهذا السبب نحن نستفيد من آرائكم ومن مقترحاتكم ، وتمنيات الأخ راشد في مكانها وكلنا نتمنى نفس التمنيات وسنحاول كل جهدنا أن نصل إلى هذه النقاط ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ أحمد عبدالله الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، ما أردت أن أتحدث عنه غطاه سعادة الأخ راشد والإخوة الآخرين ، شكراً لك وشكراً لمعالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكراً ، والآن المتحدث الأخير سعادة الأخ مروان أحمد بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أشكر معالي الشيخ حمدان مبارك آل نهيان " الله يحفظه ويبارك في جهوده " ، على الرغم من أنه قال أنه جديد على المنصب ولكن أنا أقول : وهل البحث العلمي له تجديد وتطوير وكلنا ثقة في قيادتك " الله يبارك فيك ويحفظك وفريق عملك " ، إلى رفع المستويات إلى الأعلى في هذا المجال .

معالي الرئيس ، بعدما استمعت للمداخلات وكلام معالي الوزير " الله يحفظه " أقول أن هناك نقطة من الضروري أن نركز عليها وهي توفير البيانات والمعلومات للبحث العلمي ودقتها وقواعد البيانات، لو تسمح لي ، بالأمس تحت قبة المجلس في مؤتمر حضرته معاليك كان من ضمن أوراق العمل التي قدمت بيانات إما منذ 2005 ونحن في سنة 2014 ، وإنما بيانات مأخوذة من مصدر من خارج الإمارات ، فدقة البيانات وجودتها وتوفرها للبحث العلمي ضروري أن نركز عليها ، لأن اليوم معظم الدراسات - معالي الرئيس وأنت أعلم ومعالي الوزير يدري والإخوة في الجامعة - عبارة عن استبيانات نملؤها ويتعب الباحث حتى يحصل على معلومة متوفرة بجودتها .

الأمر الثاني - معالي الرئيس - أن الكل تكلم عن التمويل للبحث العلمي ، أعتقد أن معالي الوزير يتفق معي أن موضوع التسويق من الضروري أن نركز عليه ، كيف نسوق جامعة الإمارات وكيف نسوق البحوث العلمية للقطاع الخاص ، لكن استشهدت اللجنة وأعضاؤها - جزاهم الله خيراً - بموضوع فتح باب التمويل للبحوث العلمية في جامعات الدولة بقرار من مجلس الوزراء في 2010م ، وفي

2010م سعادة يونس خوري رد عليهم برسالة رسمية وقال لهم " إعداد دراسة لمقترح عملي لإنشاء محفظة وطنية لتمويل أنشطة البحث العلمي تدار بواسطة مجلس البحث العلمي يتبع وزارتكم الموقرة"، وفي نفس التوصيات - معالي الرئيس - الدراسة تمت وفيها توصيات جوهرية أتمنى أن نطبق اليوم هذه التوصيات مثل التوصية رقم (5) : " أن يتلقى صندوق البحث والابتكار الوطني الدعم المالي من المصادر المالية التالية : فرض ضريبة مقدارها 2.5% على كافة المشتريات ، فرض ضريبة مقدارها 1% على كافة المشتريات الدفاعية ، تخصيص 5% ... " ، كل المقترحات والتوصيات - معالي الرئيس - أتوقع شخصياً لو طبقت ولدينا دراسة وموافقات ستساهم في سد التمويل للبحوث العلمية ، وهناك أمنية وهي أن ننشئ وقفاً للبحث العلمي ، بحيث يكون الوقف تدفقاً ثابتاً للبحوث العلمية في الدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مروان ، معالي الوزير - مثل ما ذكر الأخ مروان - هناك تمنيات عامة للبحث العلمي خصوصاً في مجال التمويل ، وأيضاً الإخوان ذكروا أن التمويل أحد أهم المشجعات للبحث العلمي ولكن ذلك لا يكفي بحد ذاته بمعنى أن لابد من إدارة حكيمة ولابد من تفعيل مؤسسات أكاديمية ولابد من تدريب باحثين ، فهذه منظومة معاليكم ترعونها وتعرفون مدى تشابكها وتعرفون مدى تعدد الجهات المطلوب إشراكها في هذه المهمة النبيلة والعظيمة ألا وهي مهمة تقدم البحث العلمي ، فتعقيب أخير معاليكم على تمنيات الأخ مروان تفضل .

معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان : (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً للأخ مروان ، بدون شك أن تمنيات الأخ مروان هي تمنيات الجميع لما فيه مصلحة هذه البلد ، حيث تطرق الأخ مروان إلى بعض النقاط التي جزء منها من اختصاص جهات غير وزارة التعليم العالي وأنا أتفق معه إذا استطعنا بطريقة أو بأخرى أن نسير على التوصيات التي تفضل بها ، فأظن أننا سنسد العجز المالي الموجود في هذا المركز ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ سلطان السماحي المتكلم الأخير تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معاليك ، السؤال الذي كنت أريد طرحه غطاه الأخ مروان وأنا - طال عمرك - معه في نفس الاتجاه والتساؤل حيث أن هناك توصية من الهيئة الوطنية للبحث العلمي حول إنشاء صندوق لدعم

البحث العلمي بالدولة تسهم فيه المؤسسات والشركات الخاصة العاملة في الدولة وتخصص له اعتمادات مالية حكومية في موازنة الدولة ، هذا في نفس الإطار الذي غطاه الأخ مروان ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، شكراً معالي الوزير على مساهمتكم وعلى مشاركتكم ونحن نعرف أن جهودكم مستمرة في هذا المجال ، وكل هذه الجهود بتوجيهات من القيادة الرشيدة ولاشك أنكم تدركون أن البحث العلمي هو عمل متواصل ومتكامل ، فنشكر لكم مساهمتكم في هذا المجال ونأمل أن نراكم في جلسات أخرى ، شكراً معالي الوزير .

الإخوة والأخوات ، هناك توصية للأخ حمد حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين " ، هل يوافق المجلس عليها ؟ هل تودون قراءة التوصية يا إخوان ؟ تفضل الأمين العام بتلاوة التوصية .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ،

توصية في شأن سؤال " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته السابعة من دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/02/04م على تبني توصية بناءً على الرد الكتابي من معالي مريم محمد الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية على السؤال المقدم من سعادة العضو حمد أحمد الرحومي بشأن إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين وفقاً للصيغة الآتية :

" استناداً إلى ما نصت عليه المادة (16) من الدستور بأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن حماية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع تقوم الوزارة بتوفير مراكز رعاية وتأهيل المعاقين مجهزة بكافة الوسائل الطبية والفنية للتعامل مع كافة حالات الإعاقة على اختلاف فئاتها العمرية " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن أيها الإخوة بعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال هل يوافق المجلس على رفع الجلسة؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 12:20 ظهراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نصوص

الرسائل الصادرة

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 .

كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي \ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع:- " سياسة وزارة الصحة "

لقد اهتمت وزارة الصحة بإنشاء نظام صحي متميز يضمن الشمولية والفاعلية لتحقيق أعلى مستوى لصحة الأفراد وذلك تماشيا مع توجهات الحكومة الاتحادية نحو التركيز على قطاع الصحة ، وقد أولت الحكومة اهتماما في جميع قطاعات الصحة ضمن كل مناطق الدولة ، وتتضمن برامج التشخيص والعلاج والتوعية .

وعليه فإننا نرجو مناقشة موضوع سياسة وزارة الصحة ضمن المحاور الآتية :

1. دور الوزارة في الوقاية من الأمراض والتوعية الصحية .
2. دور الوزارة في توفير الرعاية الصحية للمسنين .
3. استراتيجية الوزارة في شأن الأمراض النفسية .
4. تراخيص مزاولة المهن والأنشطة الطبية في الدولة .

مقدمو الطلب

سالم بالركاض العامري

سالم محمد هويدن

أحمد محمد بالحطم العامري

شيخة عيسى العري

شيخة علي العويس

سلطان سف السماحي

عبيد حسن بن ركاض

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التجارة الخارجية "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " التجارة الخارجية ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 .

كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي \ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع: التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الحيوية لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في الأسواق الخارجية ودعم قاعدة التصنيع بالدولة من خلال تنمية صادراتها والذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي،

فإننا نرجو مناقشة موضوع التجارة الخارجية من خلال المحاور التالية:-

1. اقتراح السياسات التجارية اللازمة لتعزيز التبادل التجاري بالتعاون مع الجهات المعنية.
2. الترويج للدولة في الأسواق الاجنبية بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة.
3. إجراء الاتصالات والمفاوضات اللازمة لإبرام معاهدات واتفاقيات التجارة الخارجية ومراقبة تنفيذها وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية.
4. اقتراح السياسات والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي والبرامج اللازمة لتنفيذها، ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد.
5. آلية رصد وتقييم حجم الاستثمار الأجنبي والتدفق السنوي للاستثمار بالتعاون مع السلطات الاتحادية والمحلية المختصة بالاستثمار الأجنبي والجهات ذات العلاقة.

مقدمو الطلب

راشـــد محمـــد الشريقـــي

أحمـــد عبيـــد المنصوري

أحمد محمد رحمه الشامسي

حميـــد محمـــد بن سالـــم

أحمـــد عبـــدالملك أهلـــي

سلطـــان جمعـــه الشامسي

غريـــب أحمد الصريـــدي

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع

" سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 .

كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي \ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع:- " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي "

تأسست وزارة التنمية والتعاون الدولي للتنسيق مع الجهات المانحة الاماراتية في ميادين الاغاثة والأعمال الانسانية ولدفع جهود الدولة في مجال المساعدات الخارجية ، ومن أجل تخفيف المعاناة التي تترتب على حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية التي تصيب بعض الدول الشقيقة أو الصديقة والتي يقف معظم الدول عاجزاً عن مجابهتها أو درء أخطارها.

وتؤكد اللجنة تعزيز دور الدولة في بذل الجهود المتواصلة والداعمة للعمل الخيرى والإنساني واعتباره مطلبا وهدفا استراتيجيا لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك لمساهمته في تحقيق مكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة للدول المحتاجة، ولاسيما مع تقدم ترتيب دولة الإمارات بين الدول الأكثر عطاءً في العالم خلال عام 2012، لتحتل المرتبة الـ16عالمياً والثاني اقليميا، قياساً بنسبة مساعداتها الخارجية من دخلها القومي الإجمالية .

فإننا نرجو مناقشة موضوع سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي من خلال المحاور التالية:-

1. السياسة العامة للدولة بشأن التنمية والتعاون الدولي و المساعدات الخارجية
2. مفهوم الوزارة للتنمية والتعاون الدولي و المساعدات الخارجية.
3. الخطة الاستراتيجية للوزارة لسنة (2014-2016).
4. آلية التعاون والتنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالتنمية والتعاون الدولي والمساعدات الخارجية.
5. تقييم آثار برامج التنمية والتعاون الدولي والمساعدات الخارجية ومدى توافقها مع أهداف الدولة الاستراتيجية و مصالحها.

مقدمو الطلب

راشـــد محمـــد الشريقـــي

أحمـــد عبيـــد المنصوري

أحمد محمد رحمه الشامسي

حميـــد محمـــد بن سالـــم

أحمـــد عبـــدالملك أهلـــي

سلطـــان جمعـــه الشامسي

غريـــب أحمد الصريـــدي

ملحق رقم (2)

(2/أ) تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن الموضوع العام .

(2/ب) الجدول المقارن الذي عرض على شاشات قاعة المجلس .

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير لجنة التربية والتعليم والشباب الإعلام والثقافة حول موضوع **سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي** ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

د. منى جمعة البحر

2013/2/25م

تقرير لجنة التربية والتعليم والشباب الإعلام والثقافة حول موضوع

(سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي)

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	**2**
ملخص التقرير	**3**
التقرير المفصل	**7**
أولا :- ملاحظات اللجنة	**8**
المحور الأول :- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي	
ملاحظات اللجنة	**8**
رد الحكومة على ملاحظات اللجنة	**11**
المحور الثاني :- الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة.	
ملاحظات اللجنة	**13**
رد الحكومة على ملاحظات اللجنة	**18**
المحور الثالث : دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع.	
ملاحظات اللجنة	**19**
رد الحكومة على ملاحظات اللجنة	**21**
ثانيا :- النتائج	**22**
ثالثا :- التوصيات	**24**

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته العاشرة المعقودة بتاريخ 2012/5/8م في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع **" سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي "** إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:-

- **المحور الأول :- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي.**

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. لم تبين الخطة التشغيلية للوزارة ماهية البحوث العلمية سواء من حيث البحوث الأكاديمية التي تعنى فقط بإنتاج المعارف النظرية أو البحوث التطبيقية.
2. عدم وضوح مدى الارتباط بين المبادرات المحققة للأهداف الاستراتيجية للهيئة الوطنية للبحث العلمي وبين الواقع المجتمعي.
3. غياب آليات وبرامج عمل واضحة في شأن الأنشطة المتعلقة بمبادرات الهيئة ما يتعلق بدور الهيئة في التعاون مع الجامعات بشأن التخطيط لمجالات البحث العلمي المرغوب خاصة في المجالات التطبيقية.
4. عدم استفادة جامعات الدولة من الأنشطة والمطبوعات البحثية نتيجة غياب قاعدة بيانات للأبحاث العلمية تخص الأنشطة البحثية.

- **المحور الثاني :- الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة.**

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. تدني نسبة الإنفاق الحكومي في دولة الإمارات على البحث العلمي بما يعادل (0.20%) من إجمالي الدخل القومي لعام 2012م.
2. انخفاض نسبة ما تخصصه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانيتها (0.15%) عام 2012م لدعم البحث العلمي، مما يعيق دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي في تنفيذ استراتيجيتها وخطط عملها.
3. ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في جامعات الدولة مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد حيث لم يتجاوز دعمهما للبحث العلمي (1%).

4. عدم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للهيئة الوطنية للبحث العلمي وفق مطالبها والمقدرة ب (100 مليون درهم) في عام 2008م، على الرغم من أن الهيئة قدمت برامج تفصيلية بأنشطتها البحثية.

- **المحور الثالث:- دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع.**

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. غياب خطة أو برنامج عمل أو استراتيجية للوزارة في شأن تسويق الأبحاث ونتائجها.
2. غياب مفهوم " فرق العمل البحثية" في الجامعات أو العديد من المراكز العلمية، والاعتماد بصفة غالبة على البحوث والاستشارات الفردية.
3. غياب التعاون بين مؤسسات التعليم العالي "الجامعات" و الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وغياب التعاون بين جامعات الدولة وجامعات دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإعداد البحوث العلمية المشتركة.

- **بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-**

1) فصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجعلها مستقلة وتكون بمثابة المرجعية العلمية والإدارية واللوجستية للبحث العلمي، بحيث تحكم وتنظم عملية البحث العلمي في الدولة.
2) إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي بالدولة تسهم فيه المؤسسات والشركات الخاصة العاملة في الدولة، وتخصص له اعتمادات مالية حكومية في موازنة الدولة.
3) إعداد خطة سنوية للبحث العلمي والإشراف على تنفيذها من خلال برامج وشراكات واتفاقيات بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي، والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة.
4) زيادة مخصصات موازنة الجامعات لتحسين البنية التحتية للبحث والتطوير مثل (دعم المختبرات وتجهيزات ومرافق البحث العلمي في جامعات الدولة..).
5) زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية السائدة باعتبار أن البحث العلمي هو قاطرة التقدم والتنمية بالدولة مع الأخذ في الاعتبار نسب الإنفاق الحكومي في الكثير من دول العالم على البحث العلمي.
6) زيادة نسبة ما تخصصه الوزارة للهيئة من ميزانيات خاصة للبحث العلمي لتمكين الهيئة من تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها ومشاريعها.

7) الاستفادة من الخبرات الدولية المقارنة في توفير مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية، واستكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل هذه البحوث خاصة تجارب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وإعداد دراسات في هذا الشأن على أن يعقبها حلقات نقاشية مع الخبراء والمختصين للتوصل إلى نتائج محددة في هذا الصدد.

8) ضرورة تخصيص نسبة (5%) من بند الميزانية المخصص لكل وزارة اتحادية لأجور الخبراء والمستشارين وإيداعها في الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن بنود ميزانية كافة الوزارات الاتحادية في الدولة، مما سيساعد في تمويل البحوث العلمية في الجامعات، و تمكين الوزارات الاتحادية من تقليل الاعتماد على الخبراء والمستشارين.

9) الاعتماد على المعايير النوعية المتبعة دوليا لقياس مؤشرات أهداف دعم البحث العلمي ومنها "الجودة النوعية للموضوع، ومستوى التعاون بين الجامعات، ومدى إمكانية البحث في تقديم قيمة مضافة وغيرها .. " خاصة في إطار معايير التوائم مع مشكلات المجتمع واحتياجاته، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10) إعداد خطط وبرامج عمل واضحة لتحقيق التكامل والارتباط بين المقترحات البحثية وتنفيذها في إطار مشروعات بحثية كبرى تتعلق بالجانب التطبيقي ذو الأثر المباشر على تنمية جوانب المعرفة والتنمية بالدولة.

11) تبني خطط عمل مشتركة بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي والجامعات حيال توجيه مجالات البحث العلمي، وتحديد أولوياته، ومستهدفاته، وأغراضه.

12) تخفيض ساعات التدريس للهيئة للتدريسية بالجامعات بما لا يتعدى المساقين للفصل الواحد مما يمكنهم من متابعة مشاريعهم البحثية.

13) إعداد خطط وبرامج عمل محددة خاصة بتحقيق الارتباط والتكامل بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي وكلا من مؤسسات القطاع الخاص وقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى التطبيقية بالدولة والانتهاء من إعداد خطة تسويقية لمجالات البحث العلمي في هذا الشأن.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته العاشرة المعقودة بتاريخ 2012/5/8م في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع **"سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي"** إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدة اجتماعات لدراسة الموضوع بتواريخ (2012/9/23م – 2012/10/14م – 2012/11/12م – 2012/11/25م – 2012/11/27م – 2012/12/10م – 2012/12/17م – 2012/1/7م) وذلك بمقر الأمانة العامة في أبوظبي، ودبي وقامت اللجنة بزيارة ميدانية بتاريخ 2012/11/4م إلى مقر جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين.

كما استمعت اللجنة إلى آراء وردود ممثلي الجامعات الحكومية والخاصة في الدولة، وممثلي الهيئة الوطنية للبحث العلمي، بالإضافة إلى ردود ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من الأوراق البحثية المتعلقة بالموضوع ومنها (دراسة بحث مخطط عمل اللجنة حول موضوع سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي، وورقة النتائج حول الموضوع" اعتمادا على منهجية تحليل العناصر البرلمانية"، وتقرير الزيارة الميدانية لجامعة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة مقارنة فيما يتعلق بالبحث العلمي في كل من بريطانيا و سنغافورا و دولة قطر ومقارنتها بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى دراسة مقارنة حول ميزانية البحث العلمي وآلية تحصيله في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين).

وعليه فقد ارتأت اللجنة تقسيم تقريرها إلى ثلاثة محاور رئيسية:-

- ❖ المحور الأول :- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي.
- ❖ المحور الثاني :- الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة.
- ❖ المحور الثالث :- دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع.

أولا :- ملاحظات اللجنة :-

المحور الأول :- استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث العلمي .

- **بتدارس اللجنة للخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2011- 2013) فقد تلاحظ للجنة الآتي :-**

1) على الرغم من أن الأهداف الاستراتيجية لخطة الوزارة اشتملت على ستة أهداف رئيسية، إلا أن دعم البحث العلمي شغل هدفا واحدا منها تمثل في **" دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار"** تمثلت مؤشراته في "نسبة الدعم المقدم للبحث العلمي من الميزانية المعتمدة للوزارة، وكذلك عدد جوائز ومنح البحث والتطوير والابتكار.." وبمراجعة الخطة التشغيلية للوزارة فقد تبين أن الوزارة اعتمدت على **معايير كمية** محضة لقياس مؤشرات هذا الهدف، مما يتعارض مع قياس فعالية البحوث العلمية ومدى تطبيقها أو ملاءمتها للواقع المجتمعي، كما أنه لم تبين الخطة التشغيلية ماهية البحوث العلمية سواء من حيث البحوث الأكاديمية التي تعنى فقط بإنتاج المعارف النظرية أو البحوث التطبيقية التي تعنى بالتفاعل مع مشكلات المجتمع في المرحلة الآنية أو المستقبل القريب.

2) لم توضح الخطة الاستراتيجية للوزارة خاصة في إطار ما تتلقاه من مقترحات بحثية خطوات الوزارة أو برامجها لتحقيق التكامل بين هذه المقترحات أو أدوات التخطيط اللازمة التي من خلالها يتم تقييم وتمويل هذه البحوث.

3) لاحظت اللجنة في شأن مؤشرات قياس أداء الهدف الاستراتيجي والمرتبطة بنسبة الدعم المقدم للبحث العلمي من الميزانية المعتمدة للوزارة وكذلك عدد جوائز ومنح البحث والتطوير والابتكار، عدم توافق المستهدفات السنوية لمؤشرات الأداء مع واقع البحث العلمي فقد تبين انخفاض عدد الجوائز ومنح البحث والتطوير عام 2011م[1] إلى (13) طالب فقط في حين أنه كان مستهدفا (30) منحة لعام 2011، و(40) منحة لعام 2012م، بالإضافة إلى ذلك لم تقدم الهيئة الوطنية للبحث العلمي منح بحثية لتشجيع المخترعين من الكوادر الأكاديمية لتقديم طلب تسجيل براءة الاختراع مما أدى إلى عدم استفادة الجامعات من براءات الاختراع التي بادر أصحابها بتسويقها

[1] تم تمويل البرامج البحثية والجوائز من خلال الميزانية الإضافية التي تم تخصيصها للهيئة في عام 2011م بقرار صادر من مجلس الوزراء وقدرها 11 مليون درهم.

لدى جهات خارج الجامعة.

4) لاحظت اللجنة ارتفاع نصاب التدريس لأعضاء هيئة التدريس بمعدل (4-5) مساقات تدريسية في الفصل الأكاديمي الواحد، في حين أنه لا يتجاوز المساق أو المساقين في الفصل الواحد في الجامعات العالمية، كما أنه تقدر عدد الساعات المخصصة لكل عضو في جامعات الدولة بأكثر من 12 ساعة أسبوعيا، خلافا لمتوسط النصاب في الجامعات العالمية والتي تقدر ب 6 ساعات فقط، مما أدى إلى تعذر قيام أعضاء الهيئة التدريسية بالإشراف على المشاريع البحثية وهذا ما تبين للجنة أن نسبة الطلاب في مرحلة الدراسات العليا الملتزمين بالمشاريع البحثية لا تتجاوز 1% أو أقل من أصل عدد الطلاب المسجلين في جامعة زايد على سبيل المثال وأن هذه النسبة تبلغ في الجامعات العالمية ما بين 35% إلى 60%.

وبتدارس اللجنة للخطة الاستراتيجية وكذلك الخطة التشغيلية للهيئة الوطنية للبحث العلمي (2011-2013) ذات الارتباط الوثيق بخطة الوزارة الاستراتيجية فقط تبين لها الآتي:-

1) لم يتبين للجنة من تدارسها للخطة الاستراتيجية والتشغيلية للهيئة الوطنية للبحث العلمي مدى الارتباط بين المبادرات المحققة للأهداف الاستراتيجية أعلاه وبين الواقع المجتمعي وتحقيق الاستفادة من البحث العلمي في وضع بدائل واحتياجات للتعامل مع هذه الإشكاليات الاجتماعية.

2) تلاحظ للجنة تواضع مؤشرات الأداء التشغيلي فيما يتعلق ببعض المبادرات مثل "بناء نظام ابتكاري وطني تنافسي عالمي المستوى" فإن مؤشر الأداء التشغيلي لم يزد عن (45%) وكذلك مبادرة " بناء طاقة بحث وتطوير تنافسية عالمية المستوى" لم تزد عن (53%) بالإضافة إلى " تطوير قدرات البحث والتطوير بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية..." لم تزد في عام 2012م عن 23%" أما مبادرة استكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل البحوث" لم تزد عن(7%) في عام 2012م، على الرغم من أن هذا المبادرات تمثل القوائم الرئيسية لأغراض البحث العلمي.

3) بتدارس اللجنة للأنشطة المتعلقة بمبادرات الهيئة فإنه لم يتبين من هذه الأنشطة ما يتعلق بدور الهيئة في التعاون مع الجامعات بشأن **التخطيط لمجالات البحث العلمي** المرغوب خاصة في المجالات التطبيقية مما أدى إلى الافتقار للبحوث العلمية المتخصصة في مجالات بعينها مثل العلوم الصحية والطبية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والاقتصاد والأعمال، والأمن الغذائي والمائي، والنقل والإمداد، والتخطيط العمراني، والتعليم وتدريب المواطنين".

4) في شأن مبادرات الهيئة المتعلقة ب**"بناء نظام وطني تنافسي عالمي المستوى"**، فإن اللجنة ترى

أن الهيئة كانت طموحة بما يجاوز الواقع حيث أن الدولة تعاني فعليا من الافتقار إلى كوادر وطنية مدربة وقادرة على دفع البحوث العلمية إلى الأمام بالإضافة إلى غلبة فردية الأداء البحثي السائد في العديد من مؤسسات الدولة والذي يخالف التوجه العالمي في البحوث العلمية والذي يعتمد على البحوث الجماعية.

5) وفي شأن المبادرة الرابعة المتعلقة ب**" تطوير قدرات البحث والتطوير بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية..."**، فإن اللجنة ترى أن تحقيق أحد غايات هذه المبادرة يتعلق بنشاط الهيئة في تشجيع الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة على أعمال البحث والدراسة من خلال التعاون مع وزارة التربية والتعليم خاصة في ظل الاتجاه العالمي المتنامي لمفهوم التعلم بدلا من التعليم حيث أن الأول يعني القدرة على البحث المعرفي والعلمي بدلا من سياسة التلقين والحفظ المدرسي ونرى أن ذلك يتفق مع مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة التنافسي الذي جاء برؤية (2021).

6) على الرغم من أن من أنشطة المبادرات تضمنت " دعم المنح البحثية للباحثين ..." ، إلا أن الهيئة الوطنية للبحث العلمي **لم تمول إلا (10) من المشروعات البحثية فقط وبنسبة (13%) من أصل (757)** مشروع مقترح بحثي مما أدى إلى عدم القدرة على استقطاب الشباب إلى المجال البحثي وهذا يعد واحدا من الإشكاليات الأساسية التي تواجه تطوير البحث العلمي في الدولة.

7) على الرغم أن من مبادرات الهيئة الوطنية للبحث العلمي تضمنت " بناء قاعدة بيانات للبحوث التي تجري في الدولة ونشرها"، إلا أنه لوحظ عدم استفادة جامعات الدولة من الأنشطة والمطبوعات البحثية نتيجة غياب قاعدة بيانات للأبحاث العلمية تخص الأنشطة البحثية، إضافة لقاعدة معلومات بحثية تمثل تراكم معرفي يمكن من الاستفادة منه في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ذلك كانت الغاية الأساسية من وراء صدور قرار مجلس الوزراء رقم (23/2 و/9أ)[2] بتكليف الهيئة الوطنية للبحث العلمي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببناء قاعدة للأبحاث التي تمت في الدولة.

8) على الرغم من أن خطة الهيئة الوطنية للبحث العلمي تضمنت نشاطا **" تطوير خطة تسويق ووعي معرفي"**، إلا أن اللجنة تلاحظ لديها أن مردود هذا النشاط مازال ضعيفا في إطار غياب الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي خاصة في ظل أن غالبية مؤسسات الدولة سواء الحكومية

[2] انجازات الهيئة الوطنية للبحث العلمي (2008- 2012) " إعداد مسح لجمع بيانات الأنشطة البحثية التي تجري في الجامعات المعتمدة في الدولة والإعداد لبناء قاعدة معلومات للأنشطة البحثية في جامعات دولة الإمارات.

أو الخاصة تتجه إلى الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية أو الباحثين غير الموطنين للقيام بالأعمال البحثية اللازمة لهم، مما نشأ عنه في الكثير من الأحيان نتاج بحوث لا تعبر عن واقع ومشكلات الدولة بقدر ما تعبر عن مثاليات، أو مفاهيم أجنبية غير متفقة مع خصائص الدولة.

رد الحكومة على استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن البحث

- رد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن هدف **" دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار"** بأنه تم إعداد البرامج الآتية :-

1. برنامج تمويل الزيارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاتحادية، والجامعات الخاصة المعتمدة في الدولة.
2. إعداد جائزة أفضل أطروحة بحثية لطلبة المواطنين الملتحقين ببرنامج الدراسات العليا في إحدى مؤسسات التعليم العالي المعتمدة في دولة الإمارات وخارجها.
3. إعداد جائزة المبدعين الإماراتيين الشباب، وجائزة الباحثين الإماراتيين الشباب.
4. تشجيع المنح البحثية الخاصة بتقديم طلبات تسجيل براءات الاختراع.
5. إجراء المسابقة البحثية الخاصة بإنشاء مراكز التميز البحثي في الجامعات الاتحادية الثلاثة التي تمت وفق مراحل متتالية تضمنت تقديم المقترحات البحثية الأولية ومن ثم المقترحات النهائية، وتم الإعلان عن إنشاء المراكز الأربعة خلال مؤتمر صحفي وفي الصحف الرسمية في شهر نوفمبر 2009م وتم تعيين مدراء المراكز البحثية.
6. إعداد مسح لجميع بيانات الأنشطة البحثية التي تجرى في الجامعات المعتمدة في الدولة والإعداد لبناء قاعدة معلومات للأنشطة البحثية في جامعات دولة الإمارات.
7. التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتسهيل أنشطة نقل التقنيات والتطوير لترشيد نظم تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية.
8. تكريم أفضل 14 بحث في مجال بحوث الجينات بالتعاون مع جمعية الإمارات للأمراض الجينية.
9. إقامة شراكات بحثية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وتوقيع عدة مذكرات تفاهم تخص البحث والتطوير والابتكار

- كما أشار ممثلو الهيئة في شأن تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا البحث والتطوير والابتكار بأنه تم تنفيذ الأنشطة التالية :-

o نشر مقالات تخص البحث والابتكار وبناء اقتصاد المعرفة في الجرائد الرسمية، حيث تم نشر (7) مقالات في الجرائد الرسمية في الدولة.

o عقد ورش عمل توعوية لطلبة البحث في الجامعات المعتمدة في الدولة.

o إعداد وإصدار النشرة الإخبارية للهيئة الوطنية للبحث العلمي، حيث تم إصدار (8) أعداد من نشرتها الإخبارية خلال العام 2010 – 2011م

- أفاد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن **" دعم المنح البحثية للباحثين ..."** بأن الهيئة استلمت (757) مقترحا لمشروع بحثي أولي من قبل الباحثين في الدولة وبعد إخضاعها لعملية التقييم الدقيقة تم اختيار (173) مقترح بحثي، فاز منها (100) مقترح بحثي ما بين مشاريع تنافسية ومشاريع بحث عالية التنافسية، إلا أن الهيئة تمكنت من تمويل (10) مشاريع بحثية منها فقط بسبب عدم كفاية الميزانية.

المحور الثاني :- الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة.

1) لاحظت اللجنة تدني نسبة الإنفاق الحكومي في دولة الإمارات على البحث العلمي بما يعادل (0.20%) من إجمالي الدخل القومي لعام 2012م[3] مقارنة بما تخصصه بعض الدول الخليجية الأخرى مثل دولة قطر والتي تخصص نسبة (2.8%) من إيرادات الحكومة في الموازنة العامة للدولة لدعم البحث العلمي، وما تنفقه الدول المتقدمة مثل السويد (3.7%) وفنلندا(3.5%) واليابان (3.4%) حسب بيانات منظمة اليونسكو لعام 2010م.

2) وقد أدى نقص التمويل إلى العجز الشديد في منشورات البحث العلمي وخصوصا في المجالات والدوريات العالمية المحكمة . ويوضح الجدول التالي **معدل الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية لعام 2006م والدول المتقدمة وفقا لمنظمة اليونسكو لعام 2007.**

[3] الخطة الاستراتيجية للهيئة الوطنية للبحث العلمي للأعوام (2011- 2013) والتي قدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمكتب مجلس الوزراء بتاريخ 1/مايو/2010.

نسب الإنفاق من الدخل القومي والإجمالي في الدول العربية لعام 2006م والمتقدمة وفقا لعام 2007م وذلك وفقا لأرقام منظمة اليونسكو.			
الدول العربية	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل القومي الإجمالي	الدول المتقدمة	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل القومي الإجمالي
الأردن	%0.31	إسرائيل	%4.74
الإمارات	%0.03	السويد	%3.68
البحرين	%0.07	فنلندا	%3.47
تونس	%0.14	اليابان	%3.45
الجزائر	%0.1	كوريا	%3.36
السعودية	%0.15	سويسرا	%2.93
السودان	%0.21	ايسلندا	%2.81
سوريا	%0.15	الولايات المتحدة الأمريكية	%2.67
العراق	%0.15	سنغافورا	%2.61
الكويت	%0.24	الدنمارك	%2.57
لبنان	%0.06	ألمانيا	%2.55
ليبيا	%0.1	النمسا	%2.52
مصر	%0.36	استراليا	%2.17
المغرب	%0.79	فرنسا	%2.1
اليمن	%0.22	كندا	%2.03

3) لاحظت اللجنة انخفاض نسبة ما تخصصه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانيتها (0.15%) عام 2012م لدعم البحث العلمي، مما يعيق دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي في تنفيذ استراتيجيتها وخطط عملها خاصة فيما يتعلق بدعم المختبرات وتجهيزات ومرافق البحث العلمي في جامعات الدولة أو تشجيع الاختراعات المنبثقة عنها.

- ويلاحظ من النقاط الثلاث السابقة أن ضعف الموازنة المخصصة للبحث العلمي وتدني نسبة الإنفاق الحكومي ستؤدي حتما إلى :-

أ. التأخر في بناء قاعدة علمية وطنية قادرة على التواصل العلمي واكتساب المعرفة.

ب. عدم القدرة على إنشاء مراكز البحوث المتخصصة في المجالات المرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي (البحوث التطبيقية).

ت. التأخر في إنتاج وتصدير المعرفة العلمية.

ث. التأثير بشكل سلبي على تنمية القطاعات الصناعية التي تعتمد على المعرفة والابتكار.

ج. تواضع تنفيذ متطلبات رؤية الإمارات 2021 بشأن اقتصاد المعرفة.

ح. تدني مؤشرات الدولة على المستوى العالمي في مجال الاقتصاد المعرفي.

4) تلاحظ للجنة ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في جامعات الدولة مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد حيث لم يتجاوز دعمهما للبحث العلمي (1%) كذلك فإن كليات التقنية العليا خصصت أقل من (1%) لميزانيتها لهذا الغرض، هذا في الوقت الذي تشير فيه العديد من التقارير الدولية أن متوسط ما تخصصه الجامعات العالمية للبحث العلمي تزيد عن 10% من ميزانيتها. وترى اللجنة أن ذلك يعود بصفة أساسية إلى ضعف العلاقة بين الجامعات والمراكز العلمية الاتحادية وبين الأجهزة والمؤسسات المعنية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن غالبية البحوث العلمية في الجامعة يتم إجراؤها لأغراض الترقية أو البحوث الوصفية النظرية دون الاهتمام بالبحوث العلمية التطبيقية.

5) تلاحظ للجنة محدودية مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية في الجامعات، وعدم الاستفادة من الممارسات العالمية في هذا الشأن والتي تتم في إطار قيام الوزارة بدورها في **تسويق المشروعات البحثية** خاصة ذات الأهمية وذات الأولوية للدولة، بالإضافة إلى غياب التفاعل ما بين مؤسسات المعرفة العلمية ومجتمع الأعمال، وقد ترتب على ذلك قيام بعض الجامعات بمجهودات خاصة لتمويل ودعم برامج البحوث مثل جامعة الإمارات التي تعاونت مع الشركة اليابانية لدعم البحوث

البترولية إلى جانب الشركات الطبية العالمية.

6) في إطار تدارس اللجنة لتقديم التمويل الحكومي للبحوث في الجامعات الدولية تلاحظ لديها تخصيص حكومات الدول الأجنبية اعتمادات مالية جيدة ومتزايدة للهيئات الوطنية لتمويل البحوث مثل مجلس البحث السويدي الذي يخصص له (427.4 مليون دولار) عام 2008م، ومجلس البحث في النرويج الذي يخصص له (993.9 مليون دولار)، والهيئة العلمية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يخصص لها (7.42 بليون) دولار.[4]

- ويوضح الجدول التالي قائمة ببعض هيئات التمويل البحثي وميزانيتها:-

هيئة تمويل البحث والابتكار	الميزانية السنوية بالدولار الأمريكي (مليون)
مجلس البحث الاسترالي	651.6 (2008-2009)
وكالة التمويل الفنلندية للتكنولوجيا والابتكار	643.6
هيئة العلوم الأيرلندية	207
مجلس البحث في النرويج	993.9
مجلس البحث السويدي	427.4 (2008)
مجلس البحث الوطني – كندا	735.3
الهيئة العلمية الوطنية – الولايات المتحدة الأمريكية	7.42 بليون

7) لاحظت اللجنة أنه على الرغم من صدور القرار الوزاري رقم (41) لسنة 2008م في المادة الثالثة رقم (4) بأن "يتم تخصيص الميزانيات والموارد المالية المتاحة للبحث العلمي..." إلا أنه لم يتم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة وفق مطالبها والمقدرة ب (100 مليون درهم) في عام 2008م، على الرغم من أن الهيئة قدمت برامج تفصيلية بأنشطتها البحثية مقارنة بالمبالغ المالية المرصودة لها والتي كان من بينها إنشاء ودعم أربعة مراكز للتميز البحثي في جامعة الإمارات وجامعة زايد.

8) كما أن عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة أثر سلبا على تمويل المشاريع البحثية في جامعات

[4] مقترح إنشاء محفظة وطنية لتمويل أنشطة البحث العلمي- يونيو 2010م – مقدم إلى وزارة المالية من الهيئة الوطنية للبحث العلمي- صفحة رقم (8).

الدولة لعام 2012م حيث أن الهيئة لم تتمكن من تمويل إلا (10) مشاريع بحثية من (100) مقترح بحثي تم تقييمه من أصل (757) على أنها مشاريع بحث تنافسية وبعضها عالي التنافسية.

9) على الرغم من أن الخطة التشغيلية للهيئة الوطنية للبحث العلمي أكدت على "تشجيع التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية في مجال الابتكار والبحوث التطبيقية"، إلا أنه تلاحظ للجنة وبحسب الخطة الاستراتيجية للهيئة (2011-2013) **انخفاض مؤشر التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة** في مجالات البحث والتطوير إلى (38%) عام 2012م ، بالإضافة إلى **انخفاض مستوى إنفاق الشركات** على البحث والتطوير في الدولة إلى (29%) وذلك وفق مؤشرات منتدى الاقتصاد العالمي في عام 2012م.

وترى اللجنة أن ذلك قد يعود بصفة أساسية إلى عدم استفادة الوزارة والهيئة من الممارسات الدولية المطبقة في هذا الشأن، خاصة بإصدار تشريعات وقرارات تلزم الشركات والمؤسسات الخاصة بتخصيص نسبة مئوية معينة من أرباحها لدعم البحث العلمي والتقني.

10) على الرغم من أن الخطة التشغيلية للهيئة الوطنية للبحث العلمي تضمنت مبادرة " استكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل البحوث العلمية"، إلا أنه تلاحظ للجنة ضعف المردود العملي لهذه المبادرة خاصة أن الواقع لم يشهد أي طرق جديدة أو مبتكرة لتمويل البحوث على الرغم من أن هناك الكثير من الممارسات الدولية يمكن الاستفادة منها في هذا الشأن مثل صناديق الهبات التي تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (الهبات لأجل – الهبات غير المقيدة – الهبات المقيدة) فعلى سبيل المثال فإن تمويل الأبحاث في مجال البترول في الولايات المتحدة الأمريكية يدار من قبل صندوق الهبات للجمعية الأمريكية.

- وأيضا فإن من الممارسات التي تدارستها اللجنة للتغلب على مشكلات التمويل البحثي ما يتعلق بتخصيص نسبة قليلة من مجموع المصروفات السنوية للوزارات والهيئات الحكومية لتمويل البحوث في الجامعات مما يسهم في زيادة رأس المال المعرفي خاصة أن الفوائد المترتبة على المشاركة في التمويل البحثي ستعود بالأساس على هذه الجهات الحكومية بدلا من الإنفاقات المتزايدة على الخبراء والمستشارين والدراسات الأجنبية.

11) تلاحظ للجنة غياب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بتمويل البحوث العلمية، فإذ تبدي اللجنة تقديرها لكل من شركتي اتصالات وشركة دو التي تخصص (1%) من نسبة عوائدها لصندوق المعلومات وتكنولوجيا الاتصال (ICT FUND)

للمساعدة في دعم الأبحاث المتعلقة في مجالات المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، إلا أن هذا التجربة لم يتم تعميمها ونشرها[5].

رد الحكومة على "الموازنة المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة"

1) رد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن انخفاض نسبة ما تخصصه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدعم البحث العلمي، أنه تم إعداد دراسة بشأن " فتح باب تمويل البحوث العلمية في جامعات الدولة" وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (23/2 و9/أ) لسنة 2010م وتم اعتماد تنفيذ توصيات دراسة مجلس الوزراء حول الوضع الحالي للبحث والتطوير في الدولة.

2) أوضح ممثلو الهيئة في شأن "مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية في الجامعات"، بأنهم أقاموا شراكات بحثية مع الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة بهدف توحيد واستحداث مصادر تمويلية إضافية، أما في شأن تسويق المشروعات البحثية فإن الهيئة قامت بتمويل سبع دراسات بحثية تتعلق بوضع السياسات وأجريت هذه الدراسات من قبل فريق من الباحثين العاملين في جامعات الدولة ومن تلك الدراسات المنجزة (دراسة نظرة معمقة في تطلعات الشباب الإماراتي "جامعة زايد"- دراسة البحث في سلوكيات سوق العمل وخصائص الإماراتيين العاطلين "جامعة زايد" – دراسة استخدام شبكات التواصل الاجتماعية "كليات التقنية العليا" – تحليل الوضع الصحي في دولة الإمارات "جامعة الإمارات"، وغيرها..)

3) أفاد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي بأن الهيئة طلبت (100) مليون درهم كمرحلة أولية لتأسيس الهيئة عام 2008م ليتم فصلها واستقلال ميزانيتها عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ورغم تقديم الهيئة التبريرات التفصيلية من خلال إعداد الدراسات والتوصيات لمجلس الوزراء لطلب الميزانية لتنفيذ أنشطتها البحثية، **إلا أن وزارة المالية لم تقدم أي تمويل لأي بند من البنود البحثية**، وبناء على الدراسة التي أعدتها الهيئة لإنشاء محفظة لدعم عملية البحث العلمي بالدولة، تم منحهم مبلغ (11.600 مليون درهم) لتمويل البنية التحتية البحثية للجامعات، وأنه نظرا لتخفيض ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (5%) تم تقليص ميزانية الهيئة من (4

[5] مقترح إنشاء محفظة وطنية لتمويل أنشطة البحث العلمي- يونيو 2010م – مقدم إلى وزارة المالية من الهيئة الوطنية للبحث العلمي- صفحة رقم (22).

مليون درهم) عام 2008م إلى (مليونين و90 ألف) في عام 2012م .

كما أفاد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي عن استحداث (4) مراكز للبحث العلمي في جامعات الدولة بناء على أهمية البحوث وتم تعيين مدراء المراكز البحثية وهي "مركز دراسات ثنائية اللغة وبحوث التعليم ثنائي اللغة- مركز دراسات المياه والبيئة- مركز بحوث الجينات والأمراض- مركز بحوث دراسات وهندسة التقنيات متناهية الصغر".

4) رد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي أنه في عام 2008م تم إطلاق برنامج تنافسي بحثي لتمويل البحوث الفردية للباحثين العاملين في الجامعات وتلقت الهيئة (757) طلبا من الراغبين في المشاركة، واستلمت (653) مقترحا بحثيا وتم استبعاد (49) مقترحا لعدم استيفائها للشروط والمعايير المطلوبة.

5) أفاد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن "تشجيع التعاون مع القطاع الخاص..."، بأن الهيئة قامت بتمويل (11) مشروع بحثي بين الجامعات والقطاع الصناعي في المجالات العلمية التالية :- (التقنيات الحيوية والصحية- علوم الأرض والبيئة – علوم الهندسة الكهربائية والالكترونية – العلوم البيولوجية).

المحور الثالث :- دور الوزارة بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع و الاختر اع.

- ترى اللجنة أن إيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع وما يتطلبه ذلك من التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث في الدولة فإنه يعتمد على **عدة أسس أهمها :-**

1. ضرورة تحقيق الصلة بين الجامعات ومراكز البحوث المعنية بإنتاج الحقول المعرفية، وبين الواقع المجتمعي، والعملية الإنتاجية، فابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية أدى إلى ضعف مجالات البحوث التطبيقية من جانب، وانشغال الجامعات بالبحوث النظرية التي تعجز عن تقديم حلول ومقترحات عملية لمشكلات وواقع المجتمع الإماراتي.
2. غياب خطة أو برنامج عمل أو استراتيجية للوزارة في شأن تسويق الأبحاث ونتائجها، أو السعي لإنشاء مؤسسات استشارية مختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتحويله إلى مشروعات اجتماعية واقتصادية.

3. انشغال الجامعات بعملية التدريس وبحوث الترقية، أو النشر للبحوث الأكاديمية أثر كثيرا على مدى استفادة القطاع الخاص من البحوث العلمية، فقد تبين من خلال لقاء اللجنة مع الجامعات عدم وجود ثقافة مجتمعية مشجعة من قبل الشركات والمجتمع بشكل عام لدعم البحث العلمي مثل (شركة إيمال – شركة دوبال – جمعة الماجد، وغيرها...) لمعرفة احتياجات السوق المحلية، مما أدى إلى غياب العائد الاجتماعي المتحقق من هذه البحوث وما ترتب عليه من ضعف ثقة القطاع الخاص في البحوث الجامعية وجدواها في دعم الإنتاج وتطوير الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية.

4. غياب مفهوم " فرق العمل البحثية" داخل الجامعات أو العديد من المراكز العلمية، والاعتماد بصفة غالبة على البحوث والاستشارات الفردية أضعف المنتج البحثي من جانب، وأثر على إبعاد العلاقات التكاملية أو الارتباطية بين المخرجات البحثية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب الكوادر البحثية أو قلة أعداد الباحثين المواطنين نتيجة ما يتطلبه هذا العمل من بذل طاقات ذهنية واسعة لا يقابلها مردود مادي ملائم.

5. تبين للجنة من خلال نتائج الزيارة الميدانية إلى (جامعة الإمارات العربية المتحدة) غياب أهداف استراتيجية تتعلق بدعم الباحثين واستقطابهم للمراكز البحثية بالجامعة حيث أن خطة البحث العلمي في الجامعة ترتكز على دعم بحوث أعضاء هيئة التدريس وطلبة برامج الدكتوراة والماجستير.

6. على الرغم من أن هناك خطط للوزارة والهيئة الوطنية للبحث العلمي لدعم البحث العلمي، إلا أن اللجنة ترى غياب سياسة علمية واضحة تحدد أهداف البحث العلمي في الدولة ومتطلباته وآليات تنفيذه و أولوياته وكذلك ما يتعلق بكيفية إدارة ما يسمى " بصناعة المعلومات للبحوث العلمية" فمثل هذه العوائق تحول دون قيام علاقات التنسيق والتعاون بين الجامعات والمراكز العلمية وبين القطاع الخاص، فإذا كانت الدولة على سبيل المثال تعد من أوائل دول العالم في إنتاج النفط إلا أنه لا توجد أبحاث وطنية ذات قيمة دولية أو إقليمية في مجال البتر وكيماويات.

7. لاحظت اللجنة على الرغم أن من اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن التنسيق بين هيئات ومؤسسات التعليم العالي وهيئات ومؤسسات البحث العلمي من ناحية وبين التعليم العام من الناحية الأخرى" الآتي:-

أ- غياب التعاون بين مؤسسات التعليم العالي "الجامعات" و الهيئة الوطنية للبحث العلمي فقد تبين أن طبيعة العلاقة بين جامعة الإمارات العربية المتحدة والهيئة الوطنية للبحث العلمي فيما يتعلق بالبحوث هو **جانب تقييمي فقط** للمقترحات والمشروعات البحثية المقدمة من قبل الجامعة.

ب- غياب التعاون بين جامعات الدولة وجامعات دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإعداد البحوث العلمية المشتركة، فقد بلغ عدد المشاريع البحثية المشتركة التي تمولها جامعة الإمارات بالتعاون مع جامعات وهيئات علمية بدول مجلس التعاون الخليجي (4) مشاريع بحثية فقط من أصل (473) مشروعاً بحثياً منذ بداية عام 2010م وحتى نهاية عام 2012م. ولذلك لا بد من تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية التي نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2002م.

رد الحكومة في شأن" دور الوزارة في التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة لإيجاد مناخ عام يشجع على البحث والاكتشاف والإبداع والاختراع.

- رد ممثلو الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن التنسيق بأن الهيئة قامت بالتواصل مع عدد كبير مع الجهات الحكومية من خلال الزيارات الميدانية وعقد الاجتماعات لبحث سبل تطوير العلاقات في مجال البحث العلمي ومن أبرزها :-

- المشاركة بتنظيم منتدى في شهر مايو 2012م لتوحيد الجهود في مجال البحث الاجتماعي على مستوى الدولة بالتعاون مع مبادرة التلاحم الوطني في وزارة شؤون الرئاسة و مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
- التوصل إلى توقيع مذكرة تفاهم من أجل الشراكات البحثية مع الجهات التالية (جمعية الإمارات للأمراض الجينية) (جائزة حمدان للتميز التعليمي) (وزارة الشؤون الاجتماعية) (صندوق تنظيم الاتصالات). كما تم توقيع اتفاقية مع جامعة ولونغوغ الاسترالية في دبي لإنشاء مركز للتدريب لطلبة الدكتوراة.
- زيارات متكررة للجامعات لبحث أوجه التعاون، وزيارات ميدانية لمتابعة سير تنفيذ البحوث الممولة.
- عقد اجتماعات متخصصة في الهيئة لتعزيز التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة لوضع الخطوط العامة لأولويات البحث العلمي.
- تفعيل مشاركة دولة الإمارات في منظمة العلوم والابتكار والتكنولوجيا التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- كما أفاد ممثلو الهيئة بأن لا توجد مشاركة تذكر من القطاع الخاص في مجال التعاون لدعم وتمويل البحث العلمي مع الهيئة بصورة مباشرة.

ثانيا :- النتـــــائج:-

1) الاعتماد على المعايير الكمية لقياس مؤشرات أهداف دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار أدى إلى عدم فعالية البحوث العلمية في ملاءمتها للواقع المجتمعي مع التركيز على البحوث التي تعني بإنتاج المعارف النظرية.
2) عدم وجود إطار مخطط يحقق التكامل بين المقترحات البحثية مما يؤدي إلى نجاح هذه البحوث في التأثير على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3) تعذر قيام أعضاء الهيئة التدريسية بالإشراف الفعلي والمستديم للمشاريع البحثية نظرا لارتفاع نصاب التدريس سواء في المساقات التدريسية أو في عدد الساعات المخصصة لكل عضو في جامعات الدولة.
4) ضعف دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي في التعاون مع الجامعات في توجيه مجالات البحث العلمي إلى المجالات التطبيقية ذات التأثير المباشر في تطور وتنمية المجتمع.
5) ضعف دور الوزارة والهيئة في تبني سياسات وخطط حول إنشاء كوادر وطنية مدربة وقادرة على دفع البحوث العلمية خاصة فيما يتعلق بتبني نهج البحوث الجماعية، والانتهاء تدريجيا من الأداء البحثي الفردي.
6) ضعف المخرجات البحثية يعزو أساسا إلى الإصرار على تبني مفهوم "التعليم" بدلا من "التعلم" حيث أن الثاني يعنى البحث المعرفي والعلمي في حين أن الأول التلقين والحفظ المدرسي.
7) غياب قاعدة معلومات بحثية في الدولة تمثل إطارا معرفيا متكاملا للبحوث أثر كثيرا على مردود الأبحاث العلمية في الاستفادة من نتائجها وتطبيقاتها.
8) غلبة الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية، أو الخبراء الأجانب في إجراء البحوث أدى إلى إغراق البحوث المتداولة بالدولة بمفاهيم ورؤى أجنبية لا تعبر عن واقع واحتياجات الدولة من هذه البحوث.
9) تدني نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، وانخفاض نسبة ما تخصصه الوزارة من ميزانيتها لدعم البحث العلمي يعيق أي استراتيجيات عمل أو خطط أو مشاريع للهيئة الوطنية للبحث العلمي مما سيؤثر سلبا على متطلبات رؤية الإمارات (2021) بشأن اقتصاد المعرفة.

10) ضعف العلاقة بين الجامعات والمراكز العلمية الاتحادية وبين الأجهزة والمؤسسات المعنية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جعل غالبية البحوث العلمية في الجامعة يتم إجراؤها لأغراض الترقية، أو البحوث الوصفية النظرية.

11) محدودية مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية يعزو بصفة أساسية إلى ضعف دور الوزارة أو الهيئة في تسويق المشروعات البحثية خاصة ذات الأهمية، وذات الأولوية في الدولة، بالإضافة إلى عدم نجاح الهيئة الوطنية للبحث العلمي في استكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل البحوث العلمية على الرغم من أن ذلك يمثل واحدا من مبادراتها المهمة.

12) غياب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات القطاع الخاص في دعم البحوث العلمية، بالإضافة إلى غياب علاقات الارتباط والتكامل بين البحوث وبين القطاع الخاص أو قطاع الصناعة.

التوصيـــــــات

1. فصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجعلها مستقلة وتكون بمثابة المرجعية العلمية والإدارية واللوجستية للبحث العلمي، بحيث تحكم وتنظم عملية البحث العلمي في الدولة.
2. إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي بالدولة تسهم فيه المؤسسات والشركات الخاصة العاملة في الدولة، وتخصص له اعتمادات مالية حكومية في موازنة الدولة.
3. إعداد خطة سنوية للبحث العلمي والإشراف على تنفيذها من خلال برامج وشراكات واتفاقيات بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي، والجامعات والكليات ومراكز البحوث في الدولة.
4. زيادة مخصصات موازنة الجامعات لتحسين البنية التحتية للبحث والتطوير مثل (دعم المختبرات وتجهيزات ومرافق البحث العلمي في جامعات الدولة..).
5. زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية السائدة باعتبار أن البحث العلمي هو قاطرة التقدم والتنمية بالدولة مع الأخذ في الاعتبار نسب الإنفاق الحكومي في الكثير من دول العالم على البحث العلمي.
6. زيادة نسبة ما تخصصه الوزارة للهيئة من ميزانيات خاصة للبحث العلمي لتمكين الهيئة من تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها ومشاريعها.
7. الاستفادة من الخبرات الدولية المقارنة في توفير مصادر التمويل البديلة للبحوث العلمية، واستكشاف طرق جديدة ومبتكرة لتمويل هذه البحوث خاصة تجارب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وإعداد دراسات في هذا الشأن على أن يعقبها حلقات نقاشية مع الخبراء والمختصين للتوصل إلى نتائج محددة في هذا الصدد.
8. ضرورة تخصيص نسبة (5%) من بند الميزانية المخصص لكل وزارة اتحادية لأجور الخبراء والمستشارين وإيداعها في الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمن بنود ميزانية كافة الوزارات الاتحادية في الدولة، مما سيساعد في تمويل البحوث العلمية في الجامعات، و تمكين الوزارات الاتحادية من تقليل الاعتماد على الخبراء والمستشارين.
9. الاعتماد على المعايير النوعية المتبعة دوليا لقياس مؤشرات أهداف دعم البحث العلمي ومنها "الجودة النوعية للموضوع، ومستوى التعاون بين الجامعات، ومدى إمكانية البحث في تقديم قيمة

مضافة وغيرها .. " خاصة في إطار معايير التوائم مع مشكلات المجتمع واحتياجاته، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10. إعداد خطط وبرامج عمل واضحة لتحقيق التكامل والارتباط بين المقترحات البحثية وتنفيذها في إطار مشروعات بحثية كبرى تتعلق بالجانب التطبيقي ذو الأثر المباشر على تنمية جوانب المعرفة والتنمية بالدولة.
11. تبني خطط عمل مشتركة بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي والجامعات حيال توجيه مجالات البحث العلمي، وتحديد أولوياته، ومستهدفاته، وأغراضه.
12. تخفيض ساعات التدريس للهيئة للتدريسية بالجامعات بما لا يتعدى المساقين للفصل الواحد مما يمكنهم من متابعة مشاريعهم البحثية.
13. إعداد خطط وبرامج عمل محددة خاصة بتحقيق الارتباط والتكامل بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي وكلا من مؤسسات القطاع الخاص وقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى التطبيقية بالدولة والانتهاء من إعداد خطة تسويقية لمجالات البحث العلمي في هذا الشأن.

مقرر اللجنة

حمد أحمد الرحومي

جدول مقارن بين الدول العربية واسرائيل في المجال العلمي

م	البند	اسرائيل	الدول العربية
.1	تصنيف الجامعات	الجامعة العربية 64 على مستوى العالم.	لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى.
.2	جوائز نوبل	9 علماء اسرائيليين حازوا على جائزة نوبل.	حاز العرب على 6 جوائز ثلاثة منهم بدوافع سياسية.
.3	الاتفاق	- تتفق اسرائيل 4.7% من انتاجها القومي مع البحث العلمي (بما يعادل من 8 إلى 1.0%مما يتفق في قارتي أفريقيا وآسيا على البحث العلمي . - 9 مليار دولار سنوياً تتفق على البحث العلمي.	بينما تتفق الدول العربية ما مقداره 25.% من دخلها القومي، والدول العربية في آسيا تتفق1.% من دخلها القومي. 3.5 مليار دولار في كل الدول العربية.
.4	عدد العلماء	90 ألف عالم ومهندس يعملون في البحث العلمي، وتضييع التكنولوجيا المتقدمة خاصة الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية.	65 ألف عالم من كل الدول العربية في تصنيع التكنولوجيا المتقدمة.
.5	براءات الاختراع	سجلت اسرائيل 16805 براءة اختراع، وزادت في الأعوام الأخيرة لأنه في 2013 فقط سجلت 1367 براءة (براءات الاختراع الاسرائيلية 20 ضعف براءات الاختراع العربية .	سجل العرب مجتمعية حوالي 836 براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل 5% من عدد براءات الاختراع المسجلة في اسرائيل (من 1980-2000) سجل العرب 370 براءة اختراع فقط .
.6	الأبحاث العلمية المحكمة	138.881 بحث محكم في 2011 زادوا إلى 140.251 بحث في 2012	136.125 بحث محكم في كل الدول العربية في 2011 زادوا إلى 137.243 في 2012 .
.7	الاقتباسات العالمية	الاقتباسات العالمية من الأبحاث الاسرائيلية أعلى بكثير من الاقتباسات العالمية من الأبحاث العربية حيث أنه وفق معامل (H) حيث بلغ عدد الاقتباسات العالمية للأبحاث الاسرائيلية 1.721.735 اقتباساً في 2012 بمعدل فعالية (H) 293%.	عدد الاقتباسات العالمية من الأبحاث العربية 620.000 اقتباس في 2012 بمعدل (H) 40% فقط.
.8	نسبة الباحثين إلى عدد السكان	يشكل عدد الباحثين الاسرائيليين ما نسبته 6% من عدد باحثي العالم مع الأخذ في الاعتبار عدد سكان اسرائيل باحث، 7000 باحث لكل مليون من السكان، 1500 عالم لكل مليون اسرائيلي.	- 380 باحث لكل مليون شخص عربي. - 4000 باحث لكل مليون شخص أمريكي .
.9	الإنتاج من المعارف الإنسانية	تنتج اسرائيل 1.5% من المعارف العالمية، أي أن اسرائيل تنتج أبحاثاً ومعارف 5000 مرة أكثر في العالم العربي.	ينتج العرب مجتمعية0002.% من إنتاج العالم من المعارف الإنسانية.

ملحق رقم (3)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته السابعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/02/04م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة بتاريخ 2014/1/21 .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الصحة " .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " التجارة الخارجية " .
3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي".

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين ".
2. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب " .
3. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / مصبح بالعجيد الكتبي حول " فئة النساء المواطنات المهجورات " .
4. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / سالم محمد بالركاض العامري حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة " .
5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال :

- **الخلاصة:**

- **تضمنت الجلسة خمسة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين " وقد أكدت معالي/ وزيرة الشؤون الاجتماعية في معرض إجابتها عنه على عدم وجود قوائم انتظار لاستيعاب حالات الإعاقات الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين في مراكز تأهيل المعاقين.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بأن تكون الأولوية في الالتحاق بمراكز تأهيل المعاقين في الحكومية الاتحادية لحالات الإعاقات الشديدة وطلب من المجلس تبني توصية في شأن ذلك فوافق المجلس على رفع توصية .

- وبعدها انتقل لمناقشة **السؤال الثاني** الذي كان حول "التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب " وقد أكدت معالي/ وزيرة الشؤون الاجتماعية في معرض إجابتها عنه على أن إصدار اللائحة التنفيذية لمجهولي النسب مرتبط بإنشاء قرية الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية بكلفة مالية إجمالية قدرها (70) مليون درهم ،والتي سيتم الانتهاء منها في نهاية عام 2015م.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه على ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب من أجل تنفيذ بعض أحكام القانون التي تتطلب وجوده.

- ثم ناقش بعد ذلك **السؤال الثالث** الذي كان " فئة النساء المواطنات المهجورات " وقد أكدت معالي/ وزيرة الشؤون الاجتماعية في معرض إجابتها عنه على أن عدد فئة المهجورات المستفيدات من قانون الضمان الاجتماعي يبلغ (32) حالة فقط على مستوى الدولة من مجموع (92515) مستفيد أي ما نسبته (0.035)% من مجموع الحالات، ولا تمثل هذه الفئة ظاهرة اجتماعية تتطلب اتخاذ تدابير للحد منها.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على ظاهرة فئة النساء المواطنات المهجورات في المجتمع.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الرابع** الذي كان حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة " فقد أكدت معالي/ وزيرة الشؤون الاجتماعية في معرض إجابتها عنه على وجود دراسة لتعديل قانون الحضانات الحالي لإلزام المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة في القطاع الخاص بإنشاء حضانات لأطفال الأمهات العاملات لديها.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة تقديم دعم حكومي للحضانات الحكومية أو الخاصة مثل منح أراضي بدون مقابل لإنشاء الحضانات لأطفال الأمهات العاملات.

- وبخصوص **السؤال الخامس** الذي كان حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي" فقد أكد معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي في معرض إجابته عنه على قيام الوزارة بإعداد دراسة مع وزارة التربية والتعليم لتأسيس الطالب في المدرسة قبل التحاقه بالتعليم الجامعي في عام 2018م.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القرار الوزاري الخاص بإلغاء السنة التأسيسية في التعليم الجامعي الصادر أثناء الخلوة الوزارية في شهر ديسمبر 2013م .

- واختتم المجلس مناقشاته بمناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها:

المطالبة بزيادة المخصصات المالية للبحث العلمي بما يتوافق مع طموحات واستراتيجية الحكومة الاتحادية التي تهدف إلى دعم وتشجيع الأبحاث التي تخدم المجتمع المحلي.

وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على أن حجم الإنفاق على البحث العلمي يصل لنحو (600) مليون درهم في جميع المعاهد البحثية وليس في التعليم العالي وحده.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته السابعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وعشر دقائق صباحاً بتاريخ 4 ربيع الثاني سنة 1435هـ الموافق 4 فبراير2014م ، برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ومعالي / مريم محمد خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش– وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الذي كان حول " إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين " المقدم من سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي إلى معالي/ مريم محمد الرومي- وزيرة الشؤون الاجتماعية، والذي أكدت معاليها في معرض إجابتها عنه على :

- التأكيد على افتتاح الوزارة (5) أقسام لمرضى التوحد من المواطنين في مراكز رعاية وتأهيل المعاقين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

- الإشارة إلى استقبال (150) طفلاً من حالات الإعاقات الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين في مراكز تأهيل المعاقين للحكومة الاتحادية في العام الدراسي (2012-2013)م .

- تم دمج بعض أصحاب الإعاقات البسيطة والمتوسطة القابلة للتعلم في المدارس الحكومية، وذلك لزيادة قدرة مراكز تأهيل المعاقين الحكومية على استيعاب أعداد أكبر من أصحاب الإعاقات الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين.

- سيتم افتتاح مركز خاص لمرضى التوحد من المواطنين في إمارة أم القيوين في عام 2015م،وسيكون نطاقه الجغرافي شاملاً لجميع حالات التوحد في الإمارات الشمالية.

- الإشارة إلى صعوبة توفير الأشخاص المتخصصين في علاج مرضى التوحد على المستوى العالمي.

- التنويه إلى وجود اتفاقية بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومستشفى واشنطن لتدريب المعلمين في مراكز تأهيل المعاقين على تشخيص حالات متعددي الإعاقة و عمل الاختبارات النفسية الخاصة لمرضى التوحد.

- الإشارة إلى قيام الوزارة بإنشاء مراكز تأهيل للمعاقين في الإمارات التي لا يوجد فيها مراكز حكومية سواء محلية أو اتحادية.

- التأكيد على عدم وجود قوائم انتظار لاستيعاب حالات الإعاقات الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين في مراكز تأهيل المعاقين.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزيرة هي:

- التنويه إلى ضرورة إعطاء الأولوية في إلحاق حالات الإعاقات الشديدة بمراكز تأهيل المعاقين في الحكومية الاتحادية.

- الإشارة إلى أن مراكز تأهيل المعاقين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تستوعب (12)% من مجموع المعاقين في الدولة.

- الإشارة إلى وجود (5) مراكز تأهيل للمعاقين على المستوى الاتحادي فقط منذ تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية .

- التنويه إلى أن مراكز تأهيل المعاقين لا تستقبل حالات الإعاقات التي تحتاج للرعاية والتأهيل بعد بلوغ المعاق سن (18) عاماً.

- الاستفسار عن إمكانية استقبال مراكز تأهيل المعاقين الاتحادية الأعداد المتزايدة لحالات الإعاقة ومرضى التوحد من المواطنين وعدم وضعهم في قوائم الانتظار.

- الإشارة إلى عدم وجود إحصائية موحدة على المستوى الاتحادي لحالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرتين ، كما طالب المجلس بتبني توصية في شأن السؤال نصها هو" استناداً لما نصت عليه المادة (16) من الدستور بأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن حماية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، تقوم الوزارة بتوفير مراكز رعاية وتأهيل للمعاقين مجهزة بكافة الوسائل الطبية والفنية للتعامل مع كافة حالات الإعاقة على اختلاف فئاتها العمرية"

- ثم انتقل المجلس بعدها الى مناقشة السؤال الثاني الذي كان حول" التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب " المقدم من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة إلى معالي/ مريم محمد الرومي- وزيرة الشؤون الاجتماعية ،والذي أكدت معاليها في معرض إجابتها عنه على :

- تم عقد (13) اجتماعاً مع الجهات المعنية لمناقشة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب ،وتعديل أنظمتها ولوائحها الداخلية بما يتوافق مع القانون الجديد من أجل إصدار اللائحة التنفيذية له.

- الإشارة إلى أن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب مرتبط بإنشاء قرية الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية بكلفة مالية إجمالية قدرها (70) مليون درهم ،والتي سيتم الانتهاء منها في نهاية عام 2015م.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزيرة هي:

- الاستفسار عن أسباب التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم(1) لسنة 2012م في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب على الرغم من نفاذه لأكثر من سنة.

- الإشارة إلى عدم وجود علاقة بين إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب وبين إنشاء قرية الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية.

- التنويه إلى ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية الأطفال مجهولي النسب من أجل تنفيذ بعض أحكام القانون التي تتطلب وجودها.

- الاستفسار عن كيفية تنفيذ بعض أحكام قانون رعاية الأطفال مجهولي النسب دون إصدار اللائحة التنفيذية له.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم ناقش بعد ذلك السؤال الثالث الذي كان حول" فئة النساء المواطنات المهجورات " المقدم من سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي إلى معالي/ مريم محمد الرومي- وزيرة الشؤون الاجتماعية ،والذي أكدت معاليها في معرض إجابتها عنه على :

- الإشارة إلى أن المهجورة هي كل امرأة ثبت شرعاً هجر زوجها لها وليس لها مصدر دخل أو عائل مقتدر.

- الإشارة إلى أن قيمة المساعدات المستحقة للمهجورة فوق(35)سنة هي القيمة المقررة للمطلقة فوق (35) سنة والتي تبلغ(5280)درهم.

- عدد فئة المهجورات المستفيدات من قانون الضمان الاجتماعي (32) حالة على مستوى الدولة من مجموع (92515) مستفيد أي ما نسبته (0.035)%، ولا تعتبر ظاهرة اجتماعية تتطلب اتخاذ تدابير للحد منها.

- الإشارة إلى استحقاق النساء المهجورات المساعدات الاجتماعية وفق ضوابط وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزيرة هي:

- الإشارة إلى أن الدستور الإماراتي أكد في بعض مواده على رعاية الأسرة والحفاظ على كيانها ، وحمايتها من الانحراف من خلال قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية.

- التأكيد على وجود أكثر من (32) حالة من فئة المهجورات على مستوى الدولة ،حيث إنه في بعض الإمارات تزيد أعدادها عن أكثر من (40) حالة.

- الاستفسار عن أسباب استحداث فئة النساء المواطنات المهجورات ضمن المستفيدات من قانون الضمان الاجتماعي.

- المطالبة بالتعاون مع الجهات المعنية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على ظاهرة فئة النساء المواطنات المهجورات في المجتمع.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مصبح بالعجيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرتين.

- وانتقل المجلس بعدها الى مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " زيادة عدد الحضانات الحكومية في الدولة " المقدم من سعادة العضو/ سالم محمد بالركاض العامري إلى معالي/ مريم محمد الرومي- وزيرة الشؤون الاجتماعية ،والذي أكدت معاليها في معرض إجابتها عنه على :

- التأكيد على ازدياد عدد الحضانات الحكومية من حضانة واحدة في عام 2008 م إلى (37) حضانة في نهاية عام 2013م.

- الإشارة إلى إنشاء بعض الجهات الحكومية حضانة حكومية مشتركة لأطفال الأمهات العاملات في تلك الجهات الحكومية.

- تجرى حالياً دراسة لتعديل قانون الحضانات الحالي لإلزام المؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة في القطاع الخاص بإنشاء حضانات لأطفال الأمهات العاملات لديها.

- الإشارة إلى قيام الوزارة بإصدار دليل جودة الحضانات في عام 2011م للارتقاء بالخدمات المقدمة في الحضانات الحكومية.

- التأكيد على أهمية التنسيق مع الجهات المحلية لتخصيص أراضي لإنشاء الحضانات لأبناء الأمهات العاملات.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزيرة هي:

- الإشارة إلى عدم توفر حضانات حكومية لأبناء الأمهات العاملات في بعض أفرع الجهات الحكومية التي تقع خارج المدن الكبيرة.

- التنويه إلى بعد أماكن بعض الحضانات الحكومية عن مقر عمل الأمهات العاملات .

- الإشارة إلى عدم وجود دعم حكومي مقدم للحضانات الحكومية أو الخاصة مثل منح أراضي بدون مقابل لإنشاء الحضانات وإعفائها من بعض الرسوم.

- الاستفسار عن خطط الوزارة في زيادة عدد الحضانات في الدولة لتخفيف معاناة الأمهات العاملات.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ سالم محمد بالركاض العامري بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الخامس الذي كان حول "اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي" المقدم من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي إلى معالي الشيخ/ حمدان بن مبارك آل نهيان- وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،والذي أكد معاليه في معرض إجابته عنه على :

- التنويه إلى أن من متطلبات التعليم العالي قبل دخول الطالب في التخصص اجتياز السنة التأسيسية من التعليم الجامعي .

- يجرى حالياً إعداد دراسة مع وزارة التربية والتعليم لتأسيس الطالب في المدرسة قبل التحاقه بالتعليم الجامعي في عام 2018م.

- سيتم تدريب المعلمين التابعين لوزارة التربية والتعليم في بداية الفصل الدراسي القادم على تأهيل الطلاب للتعليم الجامعي أثناء المرحلة الثانوية تمهيداً لإلغاء السنة التأسيسية في التعليم الجامعي في عام 2018م.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن آلية تطبيق القرار الوزاري في شأن إلغاء السنة التأسيسية من التعليم الجامعي الصادر أثناء الخلوة الوزارية في شهر ديسمبر 2013م.

- التنويه إلى اشتراط الوزارة حصول الطالب الجامعي على شهادة(التوفل) كشرط مبدئي للقبول في بعض التخصصات الجامعية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " وقد كانت أهم الاستفسارات والأفكار التي طرحت من قبل السادة الأعضاء فيه هي :

- الاستفسار عن عدم مواءمة الميزانية المخصصة للبحث العلمي مع طموحات واستراتيجية الحكومة الاتحادية التي تهدف إلى دعم وتشجيع البحث العلمي.

- المطالبة بتفعيل مراكز البحث الموجودة في جامعة الإمارات والاستفادة من رسائل الدكتوراه المقدمة عن مجتمع الإمارات والتركيز على الأبحاث التي تهم المجتمع خصوصاً فيما يتعلق بالمجال الصحي.

- الاستفسار عن نتائج المبادرات التي تضمنها استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2011- 2013 والأهداف التي تم تحقيقها.

- التساؤل عن الملامح العامة للخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السنوات القادمة.

- الاستفهام عن أسباب تواضع الدعم للبرامج البحثية في الدراسات العليا رغم اعتمادها من قبل الوزارة في خطتها الاستراتيجية.

- الاستفسار عن مصادر التمويل البديلة التي تعتمد عليها الجامعة لتعزيز ودعم برامج البحوث والتطوير والابتكارات.

- التساؤل عن البرامج التي اعتمدتها الجامعة لإشراك القطاع الخاص في دعم المشاريع البحثية.

- الاستفهام عن الدراسات التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لفصل الهيئة الوطنية للبحث العلمي عن الوزارة لاستقلالها ماليا وإدارياً.

- الاستفسار عن نتائج تطبيق مبادرة تطوير القدرات البحثية الوطنية التي تضمنها الخطة الاستراتيجية للوزارة خلال عامي 2011- 2012.

- التساؤل عن عدد الجوائز ومنح البحث والتطوير والابتكار التي تلقت دعم من الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

- الاستفهام عن الدور الذي يمارسه الخبراء والمستشارون في الهيئة الوطنية للبحث العلمي لدعم الدراسات وورش العمل ونتائج عملهم.

- الاستفسار عن نتائج المشاريع البحثية التي قامت الهيئة الوطنية للبحوث بتمويلها ودعمها.

- التساؤل عن البرامج التي وضعتها الهيئة الوطنية للبحث العلمي في شأن الإعداد لبناء قاعدة معلومات للأنشطة البحثية في جامعات دولة الإمارات.

- الاستفهام عن دور الهيئة الوطنية للبحث العلمي في تشجيع المؤسسات الحكومية على القيام بعمل أبحاث تخص المجتمع المحلي والاستعانة بالكفاءات المواطنة لتنفيذ ذلك .

- التنويه إلى أنه لا يوجد توافق بين مساهمة البحث العلمي في دعم القطاعات الرئيسية في الدولة لا مع توجهات الدولة .

- الاستفسار عن التوطين النوعي في قطاع البحث العلمي وليس الكمي .

- التساؤل عن المقياس الفعلي لمساهمة البحث العلمي في تحقيق رؤية القيادة العليا فيما يتعلق بتحقيق الاقتصاد المعرفي .

- الاستفسار عن وجود استراتيجية لعملية التكامل بين القطاعات الرئيسية ودور قطاع البحث العلمي في ربط القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي لمصلحة الأجندة الوطنية .

- التساؤل عن المشكلات والمعوقات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في إعداد البحوث العلمية .

- الاستفهام عن الخطط والبرامج التي وضعتها الجامعة في شأن تطوير القدرات البحثية الوطنية للباحثين .

- الاستفسار عن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تلقوا دعم من الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

- التساؤل عن وجود نية في فتح فرع لجامعة الإمارات في الإمارات الشمالية .

- المطالبة بأن يتمكن الطالب من دراسة اللغة العربية واللغة الإنجليزية في مراحل التعليم الأساسي لتسهيل البحث العلمي في المراحل العلمية المتقدمة .

- الاستفهام عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة حول توصيات يونيو 2010م في شأن إعداد الهيئة الوطنية للبحث العلمي دراسة بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لإيجاد التمويل المناسب للبحوث العلمية .

- الاستفسار عن نتائج إعداد الهيئة الوطنية للبحث العلمي لعدد من مذكرات التفاهم والمباحثات والمشاريع الوطنية سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي .

- التساؤل عن النتائج العلمية التي حققها مركز أبحاث البيئة الصحراوية والبيئة البحرية ووحدة دراسة النخيل.

- المطالبة بدعم الباحثين وتوجيههم للعمل البحثي لأن هناك العديد من الجهات المحلية والاتحادية تدعو إلى المؤتمرات والورش العلمية ولا نجد المساهمة الوطنية واضحة فيها .

- الاستفهام عن توفير قاعدة بيانات موحدة ودقيقة للبحث العلمي في الدولة .

- المطالبة بإنشاء وقف للبحوث العلمية ليكون هناك دخل ثابت له .

- وقد جاء رد معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي على هذه الاستفسارات والملاحظات كالآتي :

- الإشارة إلى أن الميزانية المعتمدة للبحث العلمي في كل المعاهد والجامعات البحثية في الإمارات تصل إلى قرابة 600 مليون درهم.

- التنويه إلى أن من شروط تمويل البحوث في التعليم العالي أن نتائجها يجب أن تخدم مجتمع الإمارات في كل القطاعات ومنها القطاع الصحي حيث تم تشكيل لجنة بقرار من مجلس الوزراء لدراسة مرض السرطان في الدولة.

- الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي للأعوام 2014-2016 سيتم العمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها في البحث العلمي.

- التأكيد على وجود تعاون بين وزارة التعليم العالي والجامعات من خلال اللقاءات وورش العمل والمنتديات التي تتعلق بالبحث العلمي.

- الإشارة إلى أن التنافس هو الأساس لتقييم وتمويل البحوث وبراءات الاختراع المستقبلية وتطويرها.

- الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي طموحة وتهدف لخدمة مجتمع الإمارات وقابلة للتنفيذ.

- التنويه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقدم الدعم للبرامج البحثية في جامعة الامارات وذلك على حسب تكلفة البحوث المقدمة.

- الإشارة إلى محدودية الدعم الخاص المقدم للمشاريع والبرامج البحثية من قبل الشركات والقطاع الخاص.

- الإشارة إلى أن الوزارة قامت قبل فترة ستة أشهر بتعديل مسمى الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتحويلها إلى إدارة وذلك تماشياً مع اختصاصاتها.

- الإشارة إلى أنه تم تلقي عدد (900) بحث تأهل منها (250) بحثاً وحاز (120) بحثاً منها على جوائز.

- التنويه إلى أنه تم ابتعاث (11) زيارة بحثية خارج الدولة في 2013 أسفرت عن (11) بحثاً، كما تم القيام بعدد (6) زيارات علمية داخلية للمبتكرين الإماراتيين.

- الإشارة إلى أنه توجد قاعدة بيانات على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي تضم عدد (5000) باحث وتغطي عدد (57) جامعة.

- التأكيد على أن الهيئة الوطنية للبحث العلمي قامت بتمويل عدد (85) بحثاً يخدم مجتمع الإمارات.

- الإشارة إلى قيام إدارة البحوث بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الاتحادية الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ بعض المبادرات المتعلقة بالبحث العلمي.

- التنويه إلى صعوبة توطين قطاع البحث العلمي بشكل كامل في وقت قصير تبلغ مدته (40) عاماً فقط.

- التأكيد على أهمية توثيق البحوث بوضعها في الموقع الإلكتروني للوزارة ،فأغلب البحوث موجودة وتعلن عنها الوزارة وتمنح لمقدميها جوائز .

- هناك اتصال دائم مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية الخاصة بالبحوث ويمثل الباحثون الإماراتيون ما نسبته (60%)، ولا يمكن توطين قطاع البحث العلمي بشكل كامل في الوقت الحالي .

- التنويه إلى تخفيض عدد ساعات التدريس لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة من (12) ساعة إلى (9) ساعات لتسهيل عملية إجراء البحوث والدراسات، وهناك (20) باحثاً من هيئة التدريس في جامعة الإمارات .

- مركز البحوث البحرية الذي كان في جامعة الإمارات أسس لغرض معين تم تحقيقه وانتهى دوره ،أما مركز النخيل فهو من أحسن المراكز الموجودة في المنطقة فيما يتعلق بالإنتاج .

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (12:20) ظهراً .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على تبني توصية بناءً على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ حمد أحمد الرحومي بعد أن استمع للرد المقدم من معالي / مريم محمد الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية حول سؤال "إنشاء مراكز حكومية لعلاج وتأهيل حالات الإعاقة الشديدة ومرضى التوحد من المواطنين" نصها هو **"استناداً لما نصت عليه المادة (16) من الدستور بأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن حماية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، تقوم الوزارة بتوفير مراكز رعاية وتأهيل للمعاقين مجهزة بكافة الوسائل الطبية والفنية للتعامل مع كافة حالات الإعاقة على اختلاف فئاتها العمرية ".**

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع **" سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي"** إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في الجلسة القادمة .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1- سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين.

2- سعادة / علي جاسم أحمد.

- كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1- سعادة / أحمد عبدالملك أهلي.

2- سعادة / أحمد محمد الجروان.

3- سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي.

4- سعادة / خليفة ناصر السويدي.

5- سعادة / د. شيخة عيسى العري.

6- سعادة / محمد سعيد الرقباني.

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة السادسة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 21-2014/01/22م دون أن يبدي السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- **أحيط المجلس علماً بالرسائل الصادرة إلى الحكومة** ، بعد أن أبديت بعض الملاحظات حول موضوع التنسيق القائم بين المجلس ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن ما تم الاتفاق عليه بخصوص أجندة الجلسات القادمة **وهي على النحو الآتي :**

1- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الصحة ".

2- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "التجارة الخارجية ".

3- رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة التنمية والتعاون الدولي".

- البيان الإحصائي للجلسة السابعة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(34) دقيقة و(42) ثانية	(28) دقيقة و(24) ثانية	(70) دقيقة و(35) ثانية	% 49.2	% 40.2
موضوع "سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي"	(63) دقيقة و(18) ثانية	(17) دقيقة و(38) ثانية	(98) دقيقة و(54) ثانية	% 64	% 17.8

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .